

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف

بن عيسى قرمزلي متخرج من جامعة المدية

تخصص: إعلام آلي

التخصص الثاني: حفظ التراث بنفس الجامعة

1983/08/28 بالمدية – الجزائر-

للتواصل وطلب المذكرات

هاتف : +213(0)771.08.79.69

بريدي إلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN: benaissa.inf@hotmail.com

فيس بوك: http://www.facebook.com/benaissa.inf

اشترك بقيمة رمزية معنا لنشر العلم ((قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ)) [سبأ : 39]

حساب جاري:

CC 76650 81 CLE 51

M.KERMEZLI BENAISSA

دعوة صالحة بظهر الغيب فربما يصلك ملفي وأنا في التراب ....

أن يعفو عنا وأن يدخلنا جنته وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل..

ملاحظة: أي طالب أو باحث يضع نسخ لصق لكامل المذكرة ثم يزعم أن المذكرة له فحسبنا الله وسوف يسأل يوم القيامة وما هدفنا إلا النفع حيث كان لا أن نتبنى أعمال الغير والله الموفق وهو نعم المولى ونعم الوكيل....

صل على النبي – سبحان الله وبحمدك سبحان الله العظيم-

بن عيسى قرمزلي 2013

جامعة الجزائر
كلية العلوم السياسية و الاعلام
قسم علوم الاعلام و الاتصال

انعكاسات الخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقةعلى الممارسة الاعلامية في الجزائر(صحافة مكتوبة و قطاع التلفزة)
دراسة تحليلية وصفية لمضمون خطابات الرئيسفي الفترة الزمنية من 99/04/27 الى 01/08/21.

رسالة لنيل شهادة ماجيستير في علوم الالام والاتصال.

من اعداد الطالبة
وهيبة حمودي

تحت اشراف
ابراهيم
ابراهيمي

السنة الجامعية
(2002-2003

المقدمة
الاشكالية.
التساؤلات
منهج الدراسة وأدواتها
الخطة

- تقييم الممارسة الاعلامية في الجزائر من خلال الخطاب الرسمي.
-تقييم الخطاب الرئاسي من خلال سبر الآراء.
مقارنة بين التقييمين .
الخاتمة

المقدمة

الممارسة الإعلامية في الجزائر وجدت نفسها منذ التسعينات تسير نحو انفتاح وديمقراطية نسبية تجسدت أساسا من خلال خطاب الصحافة المكتوبة الخاصة وحتى بعض المواد الإعلامية المرئية كالحصص التي بثت على المباشر في مرحلة المدير العام عبدو ب إذا زاد معدل الحصص الزمنية لدوائر النقاش إلى المباشر، أما عن الممارسة المهنية في ظل الصحافة المكتوبة العمومية فكانت ولا تزال مقرونة بخطاب الحاكم ولو أن الخطابات السياسية للرئيس زروال لم تهتم بقطاع الإعلام فيما وذلك على عكس الرئيس بوتفليقة خص .التي أقرت الحق في الإعلام 17عدا التعليمة الرئاسية رقم واعتمد الرئيس بتقلده .مجال الإعلام بكم هام من الخطابات والرسائل والكلمات والأحاديث الصحفية الحكم سياسة ترمي إلى إعادة الثقة لصورة الجزائر التي تعيش ظرفا استثنائيا صعبا على المستوى الأمني وذلك على الساحة الدولية، من ثمة كانت سياسة بوتفليقة المعروف بفصاحته وحنكته الديبلوماسية المنطلق الأساسي للقيام بإصلاحات أخرى ونشأت علاقة الحاكم بالمحكومين حركتها واختلفت طبيعة الاتصال إذا كان خطاب الصحافة المكتوبة الخاصة أقرب إلى النقد .وسائل الإعلام منه إلى التطابق على عكس الخطاب الإعلامي التلفزيوني المكتوب في ظل القطاع العام وفي المقابل ظهر اهتمام كبير لصانع القرار بالتلفزة، لقدرتها الفائقة على قيادة وتوجيه الرأي العام كما أن عدم .استقلاليتها ماليا عن الدولة استخدم في بعض الخطابات كمبرر لإبقاء نوع من الضغط والاحتكار ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي بتحليلها لمضمون خطابات الحاكم استطاعت ولو نسبيا تحديد موقفه إزاء وسائل الإعلام وقياس مدى فعالية الخطاب في إحداث تحولات على القطاع كما تساهم الدراسة في الكشف عن ردود الإعلاميين على الخطاب وعليه تمحورت الشكلية في السؤال الجوهري التالي ماهي انعكاسات الخطاب الرئاسي الرسمي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الأداء الصحفي المهني في الجزائر؟ وماهي ردود أفعال الصحافيين إزاء الخطاب بما يحمل من تطابق وتناقض بين الممارسة الإعلامية نظريا وعمليا؟

وقد اندرجت الدراسة ضمن البحوث الوصفية التحليلية مستعينة بثلاثة مناهج هامة التاريخي والمقارن ومنهج المسح البشري الذي اعتمد أساسا على مطلب جوهري وهو تحليل المضمون الذي يتم التوصل به إلى فهم موقف الحاكم وتصوره للممارسة الإعلامية في الجزائر، وقصد تحقيق أهداف البحث انقسمت الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية الأول منها تعرض إلى الحقل الإعلامي خلال فترة الرئيس مع الرجوع إلى الفترات السابقة وهند برزت أهمية المنهج التاريخي ثم الوقوف على الخطاب البوتفليقي وعلاقته بالتلفزة والصحافة المكتوبة والموازاة عرض ردوده على الخطاب، أم الشق الثاني والثالث فذا طبيعة تحليلية أظهرت موقف رجال الإعلام من الخطاب من خلال الاستمارة ثم موقف الخطاب من الممارسة في ظل الصحافة المكتوبة والتلفزة بفضل تحليل المضمون وفي الأخير جاءت الخاتمة لتبرز دور الخطاب ومدى تأثيره على الممارسة الإعلامية .وقياس هذه الانعكاسات وربطها بمتغيرات متنوعة

1- الإشكالية:

يخضع الأداء الصحفي المهني في الجزائر إلى جملة مؤثرات داخلية وخارجية تحكم هذه الممارسة، فالتشريعات الرقابية المتداول استخدامها في الدول النامية ومنها الجزائر تضع حدودا للأداء الإعلامي الحر فيما تعطي اعتبارات ذاتية أو بيئية دفعا قويا لحرية الإعلام، وتمنح الصحفي قدرة على تكوين الرأي العام والتأثير في سلوكه وقراراته، ويرتبط الأداء الإعلامي ارتباطا وثيقا بالسلطة والأيديولوجية التي تحددها على الساحة. فالفعل الاتصالي بين السلطة ورجال الإعلام يفرز تطابقا أو اصطداما حسب المواقف والأهداف التي يحددها الجانبان كما أن الظروف التي أحاطت بالصحفي ساهمت في تحديد النمط الإعلامي القائم حاليا منذ إقرار التعددية الإعلامية التي كرسها قانون الإعلام الصادر في 03/2/1990، لعبت الظروف الأمنية الطارئة فيما يتعلق بظاهرة الإرهاب دورا كبيرا في ممارسة حرة إعلامية تجسدت من قبل الصحف الخاصة رغم الضغوط والعراقيل التي فضحت انتهاكات السلطة ونشرت الحقائق رغم فضاعتها بشأن الإرهاب، مما اكسبها ثقة الرأي العام. أما الصحف العمومية وقطاع التلفزة فبقيت رهن السياسة الرسمية للسلطة مع وجود تطورات إيجابية في مرحلة حكم الرئيس زروال رغم غياب شبه كلي بين الخطاب الرسمي واللغة الإعلامية في فترته، إلا أن التعليمة الرئاسية رقم 17 الصادرة في 13/11/1997 أقرت مبدأ الحق في الإعلام وهي خطوة لم يتبناها أي نص إعلامي من قبل وكانت لهذه التعليمة آثار إيجابية تمثلت خصوصا في عقد الجلسات الوطنية للاتصال شهر ديسمبر أي عقب صدور التعليمة بفترة قصيرة، بالإضافة إلى إدخال تحولات تكنولوجية وتقنية مست وكالة الأنباء ناهيك عن تنظيم الاتصال داخل البرلمان وبث أعماله من خلال التلفزة على المباشر، هذه المشاريع التي أنجز جانب كبير منها جاءت لتمهد الطريق لاستراتيجية الرئيس بوتفليقة اتجاه الرأي العام ولأن الوسائل السياسية تقتضي وجود قنوات إعلامية. تتدفق من خلالها فإن الخطاب الرسمي منذ فترة الرئيس بوتفليقة اختار التلفزة كقناة أساسية لتمرير صوت الحاكم وسياسته أما الصحف الخاصة فلم تقتصر وظيفتها على نقل الخطاب وتمريره فحسب وإنما لتصفيته وإخضاعه لقراءة معينة تتبع سياسة كل جريدة. أما الأداء الصحفي العمومي الذي كان يخضع لقراءة تطابقية مع خطاب السلطة في فترة الرئيس زروال فقد قيد في فترة الرئيس بوتفليقة بما أطلق عليه في خطاباته بالمصالح العليا للدولة. كما كان للمشاريع السياسية والجهود الدبلوماسية التي حددها الرئيس بوتفليقة وفي مقدمتها إصدار قانون الوئام المدني وتصحيح صورة الجزائر في الخارج آثار هامة على الساحة الإعلامية التي انقسمت إلى مؤيد أو معارض أو محايد للخطاب السياسي وانعكاساته على واقع الإعلام إذ لا يمكن استيعاب مهمة الصحفي بمعزل عن النظام السياسي والاجتماعي الذي نشأ فيه كما أنه من الضروري فهم موقف الخطاب اتجاه الواقع الإعلامي القائم حاليا وعليه جاء طرح إشكالية الدراسة كالتالي:

ماهي انعكاسات الخطاب الرئاسي الرسمي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة على الأداء الصحفي المهني في الجزائر؟ وماهي ردود أفعال الصحفيين إزاء الخطاب بما يحمل من تطابق وتناقص بين الممارسة الإعلامية نظريا وعمليا؟

التساؤلات

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تقوم عليها إشكالية البحث وقد جرى إجمالها فيما يلي.

1- كيف كاف واقع الممارسة الإعلامية بقطاعي الصحافة المكتوبة والتلفزة قبل مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم؟

2- ما درجة تفاعل الرئيس بوتفليقة مع الصحافين الجزائريين وكيف يبرز هذا التفاعل؟

3- هل أثر محتوى الخطاب الرئاسي على محتوى وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة.

4- ماهي مستويات قراءة الصحافة الوطنية العمومية والخاصة لمضمون خطاب الرئيس بوتفليقة؟.

5- ماهو موقع الحق في الإعلام من الأداء التلفزيوني منذ مجيء الرئيس بوتفليقة إلى الحكم؟

6- هل توجد مظاهر لقمع حرية الصحافة خلال عهدة الرئيس بوتفليقة؟

7- ماهو موقف الرئيس حسب خطاباته من

حرية التعبير؟

حرية الصحافة؟

هيمنة التلفزة الوطنية من قبل السلطة؟

عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي؟

عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري؟

تكنولوجيات الإعلام والاتصال؟

8- ماهي مواقع التطابق والتناقض بين الممارسة الإعلامية الملموسة على الميدان والأداء الإعلامي المحدد في الخطاب الرئاسي؟

3 - منهج الدراسة وأدواتها:

إن طبيعة الموضوع ومشكلة الدراسة ونوع الهدف المطلوب هي التي تفرض الأخذ بمنهج معين أو ذهاب بعض الباحثين إلى ابتكار منهج جديد، وهذه الدراسة تطلبت من جهتها استخدام كلا من منهج المسح والمنهج التاريخي ومنهج المقارن.

I 1 - منهج المسح:

أ-تعريفه: تعتمد هده الدراسة على منهج المسح «وهو أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في البحوث الوظيفية وهو عبارة عن دراسة مشكلة من مشاكل المجتمع بقصد الحصول على بيانات ومعلومات يمكن الاستفادة منها في وضع وتنفيذ مشروعات ملائمة للإصلاح الاجتماعي» .(1)

أما الباحث محمد عبد الحميد فيعرف المنهج المسحي «بأنه من أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية بصفة عامة ذلك أن منهج المسح يستهدف تسجيل وتحليل وتفسير الظاهرة في وضعها الراهن بعد جمع البيانات اللازمة والكافية عنها وعن عناصرها من خلال مجموعة من الإجراءات المنظمة التي تحدد نوع البيانات ومصدرها وطرق الحصول عليها» .(2)

الدكتور أحمد بدر من جانبه يقول «يقوم المنهج المسحي على جمع معلومات مقننة ويتمثل من التقنين في اختيار عينة من أفراد المجتمع وتوجيه قائمة محددة من الأسئلة ثم تصنيف إجابات هؤلاء الأفراد لتلك الأسئلة بحيث يمكن إجراء المقارنات الكمية ويمثل مسح الرأي الغام مجالا هاما من مجالات استخدام المسح الاجتماعي إذ يستهدف استطلاع رأي الجمهور حول قضية أو موضوع ذات طابع في المجتمع فهو يدرس المتغيرات في وضعها الطبيعي دون تدخل من طرف الباحث» .(3)

ب- خطواته: بما أن منهج المسح دراسة ميدانية فإن له خطوات محددة ودقيقة يجب المرور بها حتى يتم تحقيق غرض المنهج وتتضمن:

1 - الدراسة الوصفية: وهي «دراسات العلاقات البشرية التطوير التي تستهدف تصوير وتقويم

»خصائص مجموعة معينة أو موقف اجتماعي معين أو دراسة العلاقات الراهنة المتعلقة بظاهرة ما .[1]

2 - الدراسة التحليلية: التي «أي الدراسات التي تستهدف عزل خصائص وسمات المحتوى عن بعضها يمكن وصفها بوضوح ثم اكتشاف العلاقة فيما بينها أو بينها وبين عناصر أخرى ترتبط بها وذلك بأساليب تعتمد في أبسطها على الحدس والتخمين العقلي والاستنتاجات الانطباعية» .[2]

جـ- تطبيقه في الدراسة: منهج المسح يعد الأنسب في هذه الدراسة التي تدخل ضمن الدراسات الوصفية التي تستخدم لدراسة الظواهر والمشكلات العلمية في وضعها الطبيعي ولا تتقيد بالوصف فقط بل يتعدى ذلك إلى التحليل والتفسير ولاستخلاص النتائج ولذلك يعد الاصلح في هذا البحث حيث يتم تناول وصف الممارسة الإعلامية في الجزائر وعلاقتها بالسلطة عامة وبصانع القرار بصفة خاصة ومدى هذه العلاقة خلال فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

أما الدراسة التحليلية فوجدت مكانها في البحث من خلال تحليل خطابات صانع القرار وربطها بالأداء الإعلامي في مجال الصحافة المكتوبة والتلفزة وكذا تحليل رؤية الصحافيين وموقفهم من الخطاب من خلال سبر الآراء.

يهدف إلى تماسك البحث والإجابة في مجموعة على أهداف البحث وإشكاليته.

مجتمع البحث وعينته بالنسبة لمنهج المسرح البشري:

يمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة كافة رجال الاعلام من الصحفيين ومسؤولين عاملين في القطاعات الإعلامية السمعية البصرية والمكتوبة، و نظرا لصعوبة القيام بعملية مسح كامل لمجتمع البحث فإننا نختار ما يسميه الباحث محمد زيان عمر بعملية المعاينة التي لها القدرة على إمداد الباحث بعينة ممثلة تمثيلا صادقا لمجتمع البحث بكل خواصه لأن دقة البيانات تتعلق بحجم العينة من جهة والقدرة على التقليل من تباين وعدم تجانس مجتمع البحث وعليه كان من الضروري تقسيم مجتمع البحث إلى طبقات بناءا على خصائص معينة وكل طبقة ذات حجم معين وتشكل مجتمع مستقل ولتحقيق مساواة في تقسيم مفردات العينة الكلية علة جميع الطبقات وتوزيع العينة على الطبقات بعدد يتناسب مع أفراد الطبقة ويسمى هذا النوع من التوزيع بالتوزيع المناسب.[1] و في هذه الدراسة تم تقسيم العينة الى طبقات ذات حجم متناسب و أخذا بعين الاعتبار هذه المعطيات تم تحديد حجم العينة بمائة و عشرين إعلاميا موزعين على الأجهزة التالية

30 صحفي الصحافة المكتوبة العمومية

70 صحفي الصحافة المكتوبة الخاصة

20 صحفي قطاع التلفزة

و قد تم اختيار 20 جريدة عمومية و مستقلة 6 جرائد عمومية و 14 خاصة على أساس معيار أكبر سحب للجرائد حسب ما هو موضح في الجدول رقم الخاص بعدد سحب الصحف الوطنية و من هذا المنطلق يتبين أن الدراسة شملت خمسين بالمائة من المجموع الكلي للصحف الوطنية و هو حجم معتبر أ/ ب عددهم فحدد الصحافيين عن 5ا لعدد الأدنى الحد هو و جريدة كل في صحافيين الصحافيين العاملين في الأقسام الوطنية المتخصصة في معالجة المواضيع الوطنية و ما يهم البحث هو القسم السياسي الذي يعالج خطابات الرئيس بوتفليقة.

أما عن عدد الصحافيين العاملين بالقسم السياسي للتلفزة الوطنية القناة الأولى فعددهم 20 صحفي و بهذا تحدد العينة ب 120 فرد أي 120 استمارة استبيانية.

متغيرات العينة:

1 - متغير المستوى التعليمي ويضم متغيرين ثانويان: مستوى الليسانس ومستوى الدراسات العليا.

2 - متغير الخبرة المهنية استنادا إلى أقدمية الصحفي وتجربته المهنية (أقل من 5 سنوات - من 5 إلى 10 سنوات أكثر من 10 سنوات).
3 - متغير نوع الوسيلة (التلفزة، الصحافة المكتوبة).
4 - متغير المسؤولية المهنية (صحفي، رئيس تحرير، مدير).

أساليب الدراسة وأدواتها:

1 - أسلوب تحليل المضمون

حتى يتسنى إدراك واقع الممارسة الإعلامية وعلاقتها بصانع القرار كان لازما على الباحث القيام بتحليل مضمون الخطابات الرئاسية لأن عملية التحليل ستقود إلى فهم واستنتاج وضع الممارسة الإعلامية حسب تصور صاحب الخطاب وكذلك حسب ما يمليه الواقع، ومن ثم كان القيام بتحليل المضمون مطلبا أساسيا في الدراسة، ويعود مفهوم هذا المصطلح واستخدامه إلى لاسويل وزملائه مجموعة من الباحثين «في مدرسة الصحافة في كولومبيا بأمريكا إلا أن اعتبارا من عام 1930 وقد سجل نهاية النصف الأول سنة 1893 Speed يرجعون الاستخدام المبكر لهذا الأسلوب إلى أبيد من القرن التاسع عشر تصاعدا في الاهتمام بشأن استخدم هذه النظرية التي اعتبرت منهجا من خلال المعارف الأولى المتعلقة بالدعاية والاتصال». [1]

ورغم وجود توافق كبير بين خصائص تعريف تحليل المضمون وتحديد خطواته إلا أن معظم الباحثين اصطدموا فيما بينهم من ناحية التكييف المنهجي في اعتبار تحليل المضمون منهجا قائما بذاته أو مجرد أسلوب أو أقل من ذلك بتكييف مجرد أداة فقط وقد ذهب كال من أبرها مول والدكتور زيدان عبد الباقي التي اعتباره منهجا حيث يرى ابرهام مول أن تحليل المضمون «منهج يستهدف تحليل القالب أي وصف المحتوى وخصائصه من خلال تقسيمه إلى مجموعة من العناصر الأقل تعقيدا أو الأكثر تبسيطا ثم تصنيفا وقياسها وتكميمها وترتيبها حسب أهميتها». [2]

كما يذهب د عبد الباقي إلى القول «تحليل المضمون منهج يستخدم بشكل رئيسي في بحوث الاتصال الجماهيري ويجمع ما بين المنهج التجريبي الذي يقوم بجمع البيانات و تناولها بالتحليل والمنهج التاريخي الذي يحصل الباحث على مادته الخام من بطون التاريخ ومؤلفاته». [3]

« تحليل المضمون هو الأسلوب الذي يستخدم في تصنيف وتبويت المادة الاعلامية ويعتمد أساسا على تقدير الباحث أو مجموعة الباحثين ويتم بمقتضاه تقسيم المضمون إلى فئات استنادا إلى قواعد واضحة بافتراض أن القائم بالتحليل يتم على أساس أنه باحث علمي وتحدد نتائج تحليل المضمون تكرارات ظهور أو وحدات التحليل في سياق». [1]

ويعرف كابلان تحليل المضمون «بأنه أسلوب فني يتم خلاله تصنيف الرموز أي العدد الإحصائي للمعاني وتبيان معدل تكرارها ونسبها المئوية». [2]

وبالموازاة مع من يكيفون تحليل المضمون كمنهج وأسلوب هناك من يعتبره مجرد أداة إذ يعتبر الدكتور عبد الباسط محمد حسن بأن تحليل المضمون هو «أداة لتجميع البيانات حيث يحصل الباحث على ما يلزمه من معلومات خلال تحليل مضمون المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعية والمجلات والكتب وأفلام السينما و برامج التلفزيون». [3]

أما تحليل المضمون حسب نظر السيد يأسين في كتابه تحليل مضمون الفكر القومي العربي فيعتبره: « أداة رئيسية يمكن تصنيفها على وسائل الاتصال الجمعي للحصول على بيانات ثرية لأنها تعكس قطاعا عريضا من المناخ الاجتماعي الذي أنتجت في ظله وما يحويه وسائل الاتصال الجمعي من مادة تصلح للإجابة على كثير من التساؤلات». [4]

في حين يجمع سمير محمد حسين بين هذه التعريفات ليعتبر تحليل المضمون هي أداة للبحث العلمي لا تنحصر في نطاق تحليل المادة الإعلامية فقط بل تتعدى ذلك إلى مجالات بحثية متنوعة كالعلوم

الاجتماعية والأدبية والسياسية والاقتصادية[5] .
وإذا كانت هذه الدراسة قد فرقت بين مفهومي الأداة والأسلوب حسب ما ذهب إليه الدكتور صالح بن بوزة إذ يرى بأن «الأداة هي الوعاء لجمع المعطيات البحثية أما الأسلوب فهو طريقة استخدام تلك المعطيات توظيفها ومعالجتها» إلا أن العديد من الكتاب استخدموا المصطلحين للدلالة على نفس المعنى.

خطوات تحليل المضمون

أ- مجتمع البحث: مجتمع البحث في بحوث التحليل هو مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المراد دراسته[1] . ويمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة كافة خطابات خلال الإطار الزمني للبحث الرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ تقلده الحكم أي في الفترة الزمنية 27 أفريل 1999 إلى غاية 31 أوت 2001 وعددها 325 خطاب.

وتم اختيار هذا الإطار الزمني تحديدا لعدة أسباب:

في هذه الفترة الزمنية عرفت الممارسة الإعلامية في الجزائر تغيرات هامة واستراتيجية بسلبية وإيجابية كان المحرك الفاعل فيها هو تغير الرئيس الأعلى للسلطة التنفيذية لمعالم السياسة الإعلامية المنتهجة بشكل مباشر أو غير مباشر/ فأهداف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لاحلال الوئام م المدني ناهيك عن جهوده الدبيلوماسية لتغيير صورة الجزائر وصورة السلطة غيرت كثيرا من الخريطة الإعلامية في فترة تقل عن ثلاثة سنوات ولعل تغيير نمط عمل وسائل الإعلام بصفة إرادية أو قسرية يرتبط أساسا بما طبع هذه الفترة الزمنية من تحولات يمكن إجمالها فيما يلي:

1 - قانون الوئام المدني الذي كان على طليعة برنامج صانع القرار والذي حدث انقلابا كبيرا في الممارسة الإعلامية إذ تحولت وسائل الإعلام إلى أدوات تكرس هذه الساسة بصفة إرادية أو غير إرادية وذلك منم الفترة الممتدة ما بين 29 ماي 1999 إلى حد الآن أي في أول خطاب إلى الأمة حيث أكد رئيس الجمهورية على نتائج الاستفتاء الإيجابية التي أتت ثمارها وذلك خلال زيارة دولة في فرنسا في 17 إلى 2000 جوان.

2 - واقع وخلفية اهتمام كافو وسائل الاعلام ورسخت مبادي إعلامية تمثلت أساسا في الحق في الإعلام وحرية الصحافة انطلاقا من المصداقية تصحيحا لصورة الجزائر في الداخل والخارج.

الجداول خاصة بمجتمع البحث.

- طغى الحديث خلال هذه الفترة الزمنية عن تطور تكنولوجية الإعلام والاتصال وما أنجز عنها من تحولات في ممارسة الأداء المهني الإعلامي حيث تم إدخال الأنشطة ذات الصلة بالشبكات الإعلامية والمعلوماتية وتطوير النظم الذكية داخل المؤسسات الإعلامية.

- تغير المشهد الإعلامي في هذه الفترة الزمنية وحصول علاقة تشنج بين السلطة والإعلام بسبب تغيرات حكومية أو تضييقا على الصحافة مما أتاح بوجود رد فعل وتعبير إعلامي حر.

ب-عينة البحث: هي جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته ممثليه بنسبة مئوية يتم حسابها طبقا للمعايير الإحصائية وطبيعة مشكلة البحث ومصادر بياناته كلما كان الهدف من الدراسة وإطارها الزمني أكثر اتساعا كان ذلك مبررا لاستخدام العينات ونظرا لضخامة مجتمع البحث فقد تطلبت الدراسة استخدام العينة القصدية التي تهتم بالوسائل الإعلامية واتجاهاتها طبقا لتصنيفات عمدية تم اختيارها تبعا لمواصفات محددة مسبقا تخضع لحرية اختيار الباحث وتحكمه الشخصي واعتمدت الدراسة على العينة التحكمية وهي كافة الوثائق أي الخطابات الرئاسية التي لها علاقة مباشرة مع هدف البحث أي تحليل واقع الممارسة الاعلامية ومن ثم فإن العينة القصدية هي التي «تغني الباحث عن دراسة كل وحدات المجتمع الأصلي لأنها تحمل صفاته المشتركة أي جمع البيانات بالاكتفاء بعدد محدود من الحالات في حدود الوقت والجهود الإمكانيات المتوفرة»[1] .

.خطاب في هذه الدراسة 325ومجتمع البحث هو مجموع الخطابات الرئاسية بكافة أشكالها وعددها
:خطاب و تم اختيار هذه العينة طبقا للمعايير التالية 59والعينة المختارة هي
المواضيع التي لها علاقة مباشرة بطبيعة الدراسة أي واقع الممارسة الإعلامية كقواعد المهنة، - 1
.المبادئ الأخلاقية للمهنة الصحفية المكتوبة والمرئية وارتباطها تلقائيا بمواضيع تتعلق بها
واقع قطاع الإعلام وبنيته ووسائله وأهدافه ومتطلباته وأهميته على الساحة الوطنية وخارجها - 2
.وتطور القطاع في ظل العولمة
كل الخطابات التي ترتبط بمناسبة إعلامية هامة تهتم بالإعلام وموقع الصحفي من الخطاب وقد - 3
اعتمدت الدراسة في تحليل واقع الممارسة الاعلامية في الجزائر على الخطابات الرئاسية لعبد
.العزيز بوتفليقة المقتسمة بأنواعها حسب الجدول المبين في الملحق رقم

:فئات التحليل

استكمالا للخطوات المنهجية لأداة تحليل المضمون بدءا بجمع مادة المحتوى وهي خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ثم قراءتها بتمعن وتحديد ما يتعلق منها بقطاع الإعلام والممارسة الإعلامية في إطار الإشكالية المطروحة وخدمة لأهداف الدراسة تأتي الخطوة التالية
وهي وضع مجموعة من فئات التحليل قصد تبيان موقف صانع القرار من الظاهرة الإعلامية
تقسيم المحتوى في عينة الدراسة «وعموما فإن هذه المرحلة تهدف حسب الدكتور محمد عبدالحميد إلى أجزاء ذات خصائص وسمات أو أوزان مشتركة بناء على معايير للتصنيف التي تتم صياغتها [(1)]. »مسبقا وهذه الأجزاء يطلق عليها الفئات

ماذا قيل رغم صعوبة تحديد :هذا البحث اعتمد على فئة الموقف ضمن الفئات التي تجيب على سؤال ذلك بعيدا عن الأحكام المسبقة إذ يتطلب اعتماد هذه الفئة التقيد بالحياد ونفي التحيز وهذه الدراسة .ستبحث موقف الرئيس من الظاهرة الإعلامية محل البحث وذلك لعدة معايير

دراسة الموقف هو الأسلوب الذي سيسمح بتحديد مفاهيم إعلامية تعكس لنا تلقائيا الواقع - 1
الإعلامي ومن ثم الأداء الإعلامي حسب رؤية صاحب الخطاب وهو ما سيسمح للباحث بمقارنة هذه .الرؤية بالأداء الواقع ميدانيا
دراسة الموقف يعطي للباحث إمكانية تحليل المضمون الكامن للخطاب والوصول إلى أهداف - 2
.صانع القرار أي التطور الذي يريد ترجمته إلى تغيرات على قطاع الإعلام
فئة الموقف هي الأداة الأنجع لفهم نوعية العلاقة بين صانع القرار والأداء الإعلامي وذلك من - 3
.خلال تتبع مراحل تطور العلاقة
موقف صانع القرار يعكس لنا تلقائيا الأهمية التي يوليها الحاكم لأهم القضايا الإعلامية على - 4
.الساحة والقيم الأساسية التي ينشدها الحاكم في هذه المجال

وبناءا على ما سبق فإن فئة الموقف المختارة قد قسمت إلى ثلاثة أصناف رئيسية وهي مؤيد، .معارض، محايد

أي أن اتجاه صانع القرار يعكس تجاوبا وتقاطعا إيجابيا وتأييدا للعنصر المحدد **:الموقف المؤيد** *
أن حرية التعبير هي مقياس درجة نمو دولة -في الخطاب -في إطار الفئة فمثلا الفكرة التي مفادها الموقف "الحق والقانون فإن هذا الموقف مؤيد بشكل مطلق لحرية التعبير ويدرج إذا ضمن فئة ."المؤيد

بمعنى أن اتجاه ونظرة وطرح وموقف صانع القرار يتقاطع سلبيا ويخالف **:الموقف المعارض** *
.العنصر المحدد في إطار الفئة

.هو الاتجاه الذي يتبنى لا التأييد ولا المعارضة **:الموقف المحايد** *

وعلى هذا الأساس فقد تم الاعتماد على خمس فئات موضوع المحتوى المتعلق بقطاع الإعلام وكل ما :يرتبط به وهي

1 - حرية التعبير.
2 - حرية الصحافة.
3 - هيمنة التلفزة الوطنية.
4 - عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري.
5 - عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي.
6 - تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

وحدات التحليل

تبنت هذه الدراسة وحدة الفكرة كوحدة تحليل وهي الأكثر استخداما في بحوث الإعلام لتحديد الموقف بارفاتي وغولدمان بصفة المسمى وهي «الذي يتصل بالمضمون ووحدة الفكرة هي ما يطلق عليه الفكرة الرئيسية التي تنتج عن عملية صياغة الخبر داخل الخطاب».[1]

أما محمد عبد الحميد فيرى بأن وحدة الفكرة هي «التي تحكم تناول الباحث للوحدات الأخرى (الكلمة -الجملة -الفقرة) ولذلك يجب اختيارها وبناؤها بدقة لتخدم هدف الباحث حيث يتحدد من خلال تكرار هذه الأفكار والمعاني مواقف الكاتب أو المحتوى من القضايا المطروحة على الرأي العام ».[2]

وهو ما جرى اعتماده في هذه الدراسة حيث تم عد تكرارات الأفكار الواردة في مضمون الخطابات موضوع البحث لغرض تحقيق مقاصد الدراسة وتحديد موقف صانع القرار من هذه الأفكار و قد تم ذلك في سياق الفقرة التي تضمنت الفكرة «فمحلل الخطاب يعالج مادته اللغوية بوصفها مدونة أو نص لعملية حركية استعملت فيها اللغة كأداة توصيلية في سياق معين للتعبير عن معاني الخطاب »[3] ويتم التحليل كذلك وفق ما يسمى «بالسياق النصي أي السياقات الكلامية في النص المحدد المتضمن للعنصر ولكن كذلك حسب النص السابق »[4]

صدق و ثبات التحليل:

تسعى هذه الخطوة المنهجية من تحليل المضمون إلى قياس أدوات التحليل قبل أي تحليل كمي لمضمون الخطاب وتنقسم هذه الخطوة إلى مرحلتين:

ا- صدق التحليل: أي دراسة مدى ملاءمة الأسلوب المستخدم في قياس الظاهرة الإعلامية التي يسعى القائم بالتحليل إلى قياسها وفقا لهدف الدراسة والإجابة عن إشكاليتها، ولهذا الغرض ثم إنجاز دليل استمارة كما بينا سابقا.[1] *وقدمنا هذا الدليل إلى مجموعة من الخبراء، قصد تثبيتها أو إبداء ملاحظات حولها وبعد قراءة الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار ثم إدخال تعديلات على الفئة وعناصرها وأخذت في الأخير الشكل التالي:

فئة الموقف ←عناصرها:
- حرية التعبير.
- حرية الصحافة.
- هيمنة التلفزة الوطنية.
- عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري.
- عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي.
- تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ب- ثبات التحليل: وتعني به من الناحية النظرية «ضرورة الوصول إلى اتفاق كامل في النتائج بين الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس والأساليب على نفس المادة الإعلامية» [2].

ولذلك تستخدم هذه الطريقة للوقوف على مدى وضوح تعليمات الترميز والتعريفات الإجرائية وتقويم مهارة القائمين بالترميز وتقدير ثبات التحليل وبناءا على ذلك قدمنا دليل التعريفات الإجرائية وعينة حيث (Δ) من الخطابات الرئاسية المشكلة لعينة الدراسة إلى مجموعة من المحكمين أو المر مزين قام المحكمون بقراءة ودراسة خمسة خطابات من العينة والتي تم اختيارها بطريقة عشوائية مرفقة معادلة هولستي التي تقيس درجة "وبعد عملية التفريغ اعتمادا على *بدليل التعريفات الإجرائية "التجانس بين المحللين"[1]

:والمتمثلة فيما يلي

معامل الثبات

.حيث ن يمثل عدد المحكمين

:وعلى هذه الأساس كانت النتيجة كالتالي

:نسبة الإنفاق بين المر مزين

=4/6 =بين أ و ب

6/6=1=بين أ وجـ

=4/6=بين ب و جـ

متوسط الاتفاق هو

معامل الثبات =حسب المعادلة

."0,99و0,78حصرها برسلون ما بين "وهي نسبة عالية من حيث درجة الثبات التي

:أدوات منهج المسح

المقابلة الملاحظة :بأن أدوات منهج المسح هي «يرى الدكتور يوسف مصطفى القاضي والاستبيان».[1]

:المقابلة العلمية - 1

هي من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات و قد عرف محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو عدة أفراد بهدف حصوله على أنواع «انجلش المقابلة بأنها من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي أو الاستعانة بها في عمليات التوجيه، التشخيص والعلاج».[2]

من «أما عن الدكتور عمار بوحوش فيصنف المقابلة من حيث الهدف ومن حيث نوع الأسئلة فأما حيث الهدف فتنقسم إلى مسحية، تشخيصية وعلاجية أما من حيث نوع الأسئلة فتصنف إلى المقابلة مفتوحة -مغلقة مفتوحة أو مغلقة» .[3]

:الملاحظة الميدانية - 2

بناءا على طبيعة الدراسة وهدفها في الجانب المتعلق بالأداء المهني الإعلامي في قطاع الصحافة المكتوبة وقطاع التلفزة كان من الطبيعي على الباحث أن يعتمد على الملاحظة كأداة من أدوات جمع بأنها تشمل الانتقاء و الإثارة «البيانات والمعلومات ويذهب كارل ويك إلى تعريف هذه الأداة والتسجيل والترميز لمجموعة من السلوكيات والوضعيان المتعلقة بأنظمة في موضعها الأصلي متطابقة مع أهداف الدراسة» .[4]

ونوع الملاحظة التي تبنتها الدراسة هي الملاحظة بالمشاركة لكون الباحث عنصر مشارك وفعال في الأداء المهني بقطاع التلفزة أما فيما يتعلق بقطاع الصحافة المكتوبة فتم الاعتماد على الملاحظة بدون

مشاركة عند القيام بعملية توزيع الاستمارات إلى غاية جمعها.

3 - الاستمارة:

الاستقصاء: أداة من أدوات جمع المعلومات تعرف في الأوساط البحثية بعدة مصطلحات منها.
الاستبيان.
الاستفتاء.

وحسب الدكتور أحمد بدوي «هي وسيلة لجمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة ترسل إما عن طريق البريد لمجموعة من الأفراد أو تنشر على صفحات الجرائد والمجلات أو على شاشة التلفزيون أو عن طريق الإذاعة ليجيب عليها الأفراد أو يقوموا بإرسالها إلى المشرفين على الباحث أو تسلم باليد للمبحوثين ليقوموا بالإجابة عليها ثم يتولى الباحث أو أحد مندوبيه جمعها منهم بعد أن يدونوا إجاباتهم عليها».[1]

في حين يعتبر أحمد بدر الاستبيان: « أداة للحصول على الحقائق وتجميع البيانات عن الظروف والأساليب القائمة بالفعل ويعتمد على مجموعة من الأسئلة ترسل عادة لعينة ممثلة لجميع فئات ... المجتمع المراد فحص آرائها». [2]

II المنهج التاريخي:

إجابة على جزء هام من الدراسة يتعلق بدراسة تطور الأداء الإعلامي خلال مختلف الأحقبة الزمنية التي طبعت الحكم بالجزائر كان من الضروري الاعتماد على المنهج التاريخي و يقصد به « الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة عن طريق البحث في إحداث التاريخ الماضية وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر وبرجوع الباحث إلى التاريخ لا يهدف إلى تصوير الأحداث والشخصيات الماضية بصورة تبعث فيها الحياة من جديد وإنما يحاول تحديد الظروف التي أحاطت بظاهرة ما لمعرفة طبيعتها وما تخضع لها من قوانين». [1]

III المنهج المقارن:

لم تكتف الدراسة باستخدام منهج المنهج بأسلوبه التحليلي والمنهج التاريخي لفهم موقف مختلف الحكام في الجزائر منذ الاستقلال زاد الأداء الإعلامي بل تطلب البحث أيضا بيكون أكثر تماسكا وأصدق من حيث النتائج على المنهج المقارن الذي يستهدف من توظيفه كشف مواقع الاختلاف أو التطابق بين رؤيتي صانع القرار والصحافيين زاد الأداء الإعلامي بالنسبة للأول والخطاب الرئيسي بالنسبة لفئة الإعلاميين إذ يتم جمع المعلومات بالنسبة للفئتين ثم المقارنة بين الموقفين أو التقسيميين وهذا ما يساعد على استكمال خطوات البحث والتعرف على عناصر التشابه أو الاختلاف بين الظاهرتين، ويعرف هذا المنهج حسب الموسوعة الفلسفية «منهج لبحث وتفسير الظواهر الثقافية يستدل على القرابة في التكوين أي على وجود أصل مشترك بإثبات التشابه في الصورة وكان أوجست كونت و فون همبولت مسؤولين بشكل رئيسي على تطور المنهج المقارن.... ويستخدم المنهج المقارن في البحث التاريخي الحديث كعامل مساعد لعدد من المناهج في التفسير الجوهري لتاريخ الحضارة». [2]

4 - أسباب اختيار الموضوع:

1 - نقص الدراسات العلمية التحليلية المتعلقة بمضمون الخطابات الرئيسة وانعكاساتها على الساحة الإعلامية إذ هناك القليل من البحوث التي اعتمدت على أداة تحليل المضمون سواء لخطابات أو قرارات أو تشريعات خاصة بالإعلام وردت عن السلطة أو خطابات إعلامية صادرة عن رجال أو مفكرين أو المختصين في الإعلام.

2 - آنية الموضوع حيث تجمع هذه الدراسة ما بين تحليل مضمون الخطاب الرئاسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى غاية 31 أوت 2001 وبالموازاة تسمح لنا هذه الدراسة بمتابعة التطورات والتغيرات الإعلامية الخاصة خلال هذه الفترة مما يمكننا من بلورة رؤية عن واقع الممارسة الإعلامية خلال حكم الرئيس بوتفليقة ومقارنته بالواقع الإعلامي قبل ذلك.

3 - تزويد الباحثين بدراسة تحليلية نقدية للخطاب الرئاسي الذي يعبر عن موقف صانع القرار وهو ما يتيح بشكل غير مباشر فهم السياسة الإعلامية للرئيس بوتفليقة خلال فترة حكمه.

4 - اهتمامنا الذاتي بالمواضيع ذات الطابع السياسي وميلنا إلى محاولة فهم وتحليل سياسة الحاكم ووقع الاختيار على بلورة رؤية عن سياسته وربطها الأداء المهني الإعلامي.

5 - أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في استخدامها لتحليل المضمون كأسلوب لفهم ظاهرة إعلامية فهما متعمقا من خلال تحليل الخطاب السياسي الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة ومعرفة الجوانب النقدية للخطاب وقياس مدى فعاليته انطلاقا من وجود أو غياب إصلاحات إعلامية تلي صدور هذه الخطابات.

وهنا تكمن أهمية البحث الذي لا يتوقف عند معرفة مدى الاستثمار الفعلي للتوجيهات والتوصيات التي جاء بها الخطاب الرسمي وإنما أيضا مقارنتها بالواقع من خلال قياس التحولات الحاصلة وبالموازاة مع هذا الهدف المميز للدراسة تتجلى أهمية البحث من جانب آخر في معرفة ردود فعل رجال الإعلام إزاء الخطاب مما يسمح بتحديد عقلاني لأهمية ووظيفة الخطاب الرئاسي وموقفه المؤيد أو المعارض أو المحايد إزاء الإعلامي في الجزائر.

ولعل هذا البحث من ضمن الدراسات القليلة وحتى النادرة التي تكشف مواقف صانع القرار وكذا موقف الإعلاميين إزاء الطرف الآخر على حدى ثم إقامة مقاربة تقييمية للموقفين.

إن هذا البحث يرتكز على منهجية واضحة ومتماسكة إذ يغض النظر عن استخدامه لتحليل المضمون فهو يعتمد أيضا وهنا تكمن أهميته على المنهج التاريخي والمقارن ومنهج المسح البشري بخطواته الوصفية والتحليلية.

تكمن أيضا أهمية البحث في أهمية الدور الذي لعبه صاحب الخطاب خلال عهدته وفي فترة زمنية مرت فيها الجزائر بأحداث سياسية أمنية واقتصادية هامة.

وأخيرا فإن هذه الدراسة تتجلى أهميتها في عملية صعبة تكمن في الكشف عن موقف الخطاب الكامن و الظاهر و الضمني إزاء الأداء الصحفي في الجزائر

6 - أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة بناءا على ما ورد في خطة البحث تحقيق مجموعة من الأهداف:

1 - الكشف عن المحتوى الكامن للخطاب الرئاسي بخصوص الأداء الإعلامي، هذا المحتوى تعكس ميلا نحو اتجاه معين أي فهم مواقف صاحب الخطاب من قطاع الإعلام ونظرته إلى الصحفي ومبادئ أخلاقيات المهنة كحرية الصحافة وحرية التعبير والممارسة الصحفية في الجزائر وفي اتجاه الجزائر من قبل الصحافة الأجنبية.

2 - تقييم التجربة الإعلامية خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة و مقارنتها بالتجارب الإعلامية التي سبقتها أي توظيف المنهج التاريخي في تحديد صورة الممارسة الإعلامية خلال مختلف مراحل الحكم منذ الاستقلال.

3 - تحليل كل فئة من فئات الدراسة بعد القراءة المتمعنة للعينة كمادة للتحليل والتوصل إلى بناء لرؤية صاحب الخطاب إزاء كل موضوع.

4 - إن فهم رؤية صاحب الخطاب وتحديد موقفه سيؤدي بشكل كبير إلى فهم سياسته وطبيعة القرارات التي سيتم اتخاذها لأن الموقف متغير معرفي رئيسي يؤثر في السلوك الفردي ومن ثم اتخاذ القرارات.

5 - الكشف عن مواقف رجال الإعلام من الخطاب ودرجة الاهتمام به وكيفية معالجته ومؤشرات تأثير الخطاب أو عجزه على التأثير إزاء الأداء المهني الإعلامي.

6 - التمكن من معرفة أوجه التقارب أو الاختلاف بين رؤية الصحافيين إزاء الخطاب وموقف الخطاب من الأداء الإعلامي ومن ثم تقييم الرؤيتين والخروج بنتائج دقيقة ومباشرة.

7 - مصطلحات الدراسة:

إن المصطلحات التي ستوظف في هذه الدراسة تمثل المتغيرات الأساسية للبحث ولذلك يتوجب تحديدها وهي:

- الخطاب السياسي.
- الاتصال السياسي.
- الممارسة الإعلامية.

الخطاب:

1 - الخطاب السياسي: يتكون مصطلح الخطاب السياسي من كلمة الخطاب وكلمة السياسة مما يتطلب شرحا وافيا قبل تقديم تفصيل للمصطلح بالكامل.

في علم اللسانيات يدل الخطاب على مجموعة متسلسلة من مراحل تطور المؤشرات اللغوية وهذه « المادة اللغوية تنتج ما يسمى بالرسالة التي تحمل بداية ولها نهاية» [1].

والخطاب حسب ج ب براون: « يتكون من نصوص لغوية تؤدي فيها اللغة وظيفتين: الأولى هي التعبير عن المضامين وتسمى وظيفة تعاملية والثانية فتتمثل في التعبير عن العلاقات الاجتماعية والمواقف الشخصية ويطلق عليها اسم الوظيفة التفاعلية والخطاب تكون فيه اللغة أداة اتصال وليس مجرد أداة تفاعل» [2].

وقد بدأت المحاولات الأولى لتعريف مصطلح الخطاب وتحديد مفهومه بدقة من قبل عالم اللسانيات العامة Ferdinand de Saussure خلال الفترة ما بين 1906 و1911 «ويرى هذا العالم بأن الخطاب يختلف عن اللغة من حيث أنه يساوي الكلام الذي يمثل حقيقة فردية بالموازاة مع اللغة التي تمثل حقيقة اجتماعية» [3]. وشرح De Saussure ذلك في كتابه: محاضرات في اللسانيات العامة، أما الباحث الأمريكي في دراسته سنة 1952 «فنقل مفهوم الخطاب من معنى الكلام كظاهرة فردية إلى وحدة لغوية ذات أبعاد أكبر من الجملة مثل المنطوق» [1].

هو نفس ما تشير إليه نظرية Ducrot و Greimas (ديكرو و فريماس) أي «التي تقول أن خطاب هو عبارة عن كلام يتحول إلى منطوق إذ يضع المخاطب نفسه محل المخاطب و في نفس الوقت فإن المخاطب يحدد علاقة ذاتية مع المنطوق (منطوقه)

Le Lecteur définit sa propre relation à son énonciation le sujet du discours serait en autre [2] instaurateur d'une dimension référentielle ou cognitive de l'énonciation »

فالخطاب إذن هو تمرير لرسالة وهذه الرسالة تأخذ بشكل كلام مكتوب أو رموز وهذه المادة اللغوية تكون ما يطلق عليه نص أو مدونة وعندما تأخذ بعد أكبر تتحول إلى منطوق و النص حسب ج ب «براون هو التسجيل اللفظي للحدث التواصلي لأن أي مقاربة لسانية تتضمن اعتبارات سياقية تنتمي بالضرورة إلى ذلك المحال من الدراسة اللغوية وهو ما يسمى بعلم المقاصد Pragmatics وممارسة تحليل الخطاب تقتضي بالضرورة القيام بدراسة التركيب والدلالة أي العلاقة بين الرموز و مؤوليها» [3].

ويذهب ابراهيم صحراوي إلى القول إن «الدراسة التي تتناول الجوانب البنيوية اللغوية في النص تجعل منه منطوق لكن إذ أخضع النص إلى دراسة لغوية تستهدف جوانب إنتاجه فيصبح خطاب» [4].

مقول الكاتب وبتعبير «أما بالنسبة للتعريف الذي قدمه الدكتور محمد عابد الجابري فيعتبر الخطاب الفلاسفة العرب هو بناء من الأفكار إذ تعلق الأمر بوجهة نظر يعبر عنها تعبير استدلاليا أي بشكل مقدمات ونتائج وهذا البناء الاستدلالي والمحاكمة العقلية لا بدلها من مواد و مفاهيم تخضع لقواعد معينة ».(5)

أما الخطاب السياسي فهو دعامة لنقل الرسالة السياسية وفي هذا الصدد يقول الكاتب Philippe Breton « إن الرسالة السياسية و عملية إرسالها ووصولها إلى المستقبل أثارت اهتمام علماء الاجتماع أما الفكرة السياسية فهي من اختصاص باحثي العلوم السياسية وتدخل في غالب الأحيان ضمن دراسة القيم والسلوكيات فهي تعبير براغماتي فالفكرة السياسية تترجم على ساحة السياسية إلى رسالة والرسالة عندما توظف للحفاظ على النظام أو تلبية أي هدف اجتماعي أو قانوني أو ثقافي أو في أي ميدان كان أو تبيان موقف السلطة فإنها تتحول إلى خطاب سياسي ».(1)

ويتبنى الكاتب Jean Boudroallard نفس الموقف حيث يرى أن الخطاب السياسي هو مدونة تتكون من مجموعة عناصر إعلامية وإجرائية يتم في ظله تبرير مواقف أو قوانين أو قرارات تتخذها السلطة في ميدان معين ».(2)

ونفهم من هذا بأن الخطاب السياسي هو مجموعة من المخرجات وهي إحدى وسائل الاتصال السياسي تمثل اتصالا نازلا من الحاكم إلى المحكوم و لا يقتصر على الحاكم بل على جميع رجال السياسة الذين يطورون استراتيجيات للإقناع.

وعن تطور الخطاب السياسي يقول PHILLIPE Breton إن اليونانيون والرومانيون عملوا على بلورة الخطاب السياسي خلال تجمعات أو دوائر الحديث أو مختلف الاجتماعات وكان في هذه الفترة لصاحب الخطاب صلة مباشرة بالرسالة لكن في القرن العشرين فقد رجل السياسة السيطرة على وصول الرسالة إلى المستقبل بسبب تكفل وسائل الإعلام بإيصالها إلى المستقبل دون أي تغيير في بنية أو مضمون الخطاب ومن ثم أصبح السياسي له صلة مباشرة بمن مول إرساله وضمن وصوله إلى المستقبل« .(3)

الإجرائي . كل رسالة مدونة تتعلق بممارسة السلطة لنشاطاتها أو ترتبط بتحقيق هدف أو تبرير موقف أو تمرير رؤية الحاكم أو أحد أطراف الحكوم

متغير تابع للخطاب السياسي :الاتصال السياسي

حسب جون ماري كوتار JEAN Marie Cottert «فإن الاتصال السياسي هو تبادل المعلومات بين الحكام والمحكومين عن طريق قنوات إرسال مهيكلة أو غير رسمية وهو يلبي مطالب ويستجيب على وجه الخصوص لحاجة معينة وهي تأمين الربط بين الحكام والمحكومين وضمان التعبير على قرارات ذات سيادة كما أنه يضمن قبول شرعية الحاكمين من طرف المحكومين وقد تتخذ العلاقات بين الحاكم والمحكوم أشكال متنوعة لغوية في أغلب الحالات كما يمكن أن تكون ايمائية وحركية وأحيانا موسيقية«.(1)

أما Dominique Wolton فترى بأن «الاتصال السياسي هو كل اتصال ذات موضوع سياسي وهو فضاء واسع يتم فيه تبادل الخطابات المتعارضة من قبل ثلاثة فاعلين رئيسيين هم رجال السياسة، الصحفيين والرأي العام من خلال سبر الآراء، وهؤلاء الفاعلين يملكون جزء من الشرعية السياسية والديموقراطية«.(2)

إذن الاتصال السياسي هي عملية يشارك فيها كل من الحاكم والمحكوم ويضعان وسائل تقليدية لتحقيق هذا الاتصال مثل الخطاب السياسي أو جماهيرية مثل وسائل الإعلام أو الإعلام الآلي. كما يمكن تسخير وسائل حديثة مثل:

.التشويق السياسي ، سبر الرأي أو الجماعات الضاغطة ، الإشهار
والإتصال السياسي له نوعان نازل أي تدفق مخرجات من الحاكم إلى المحكوم تتخذ أشكال تعليمات ، واتصال صاعد أي تدفق مدخلات من الأسفل إلى الأعلى تأخذ ...قرارات خطب ، أوامر ، رسائل ...شكل مطالب، مواقف
وتضيف جون ماري كوترى في تقديمها تعريفا دقيقا للاتصال السياسي بأنه يضمن التطابق والتناسق Légitimitéبين الحكام والمحكومين عن طريق تبادل مستمر للمعلومات ويضمن أيضا شرعية .سلطة الحكام على المحكومين

:الممارسة الإعلامية

نشاط إرادي وفعال يقوم به الإنسان من أجل تغيير العالم «مصطلح يدل على -**الممارسة الإعلامية** [(1)]. »المحيط به وإخضاعه لأهدافه
وتعريف الممارسة إجرائيا هو أداء الصحافيين لمهنتهم وأشغالهم بما يتضمنه ذلك من ظروف خاصة .ووضعية محيط عملهم

:الدراسات السابقة - 8

دراسة الدكتور محمد سيد سليم وهي رسالة دكتوراه قدمت إلى قسم العلوم السياسية بجامعة - 2 وحازت على درجة امتياز ثم أعيد نشرها من قبل مركز دراسات الوحدة 1979كارلتون بكندا عام دراسة في "وتتناول هذه الدراسة التي تحمل عنوان التحليل السياسي الناصري 1982العربية سنة الدور السياسي التاريخي الذي لعبه جمال عبد الناصر في بناء مصر "العقائد والسياسة الخارجية المعاصرة وتغير مسار الأحداث في المنطقة العربية وقد استخدم الباحث الدكتور أداة تحليل وثيقة حللت كيفيا وكميا ثم استنتاج إلى أي حد انعكس 1117المضمون لتحليل الوثائق الناصرية هذا التحليل في صياغة القرارات الإنسانية للسياسة الخارجية الناصرية على المستوى السلوكي وبالتالي تمحورت إشكالية الباحث حول استكشاف أبعاد العلاقة بين العقائد الناصرية وبين القرارات التي اتخذها جمال عبد الناصر حتى يمكن تحديد أبعاد تأثير صانع القرار على السياسة الخارجية في :البلاد النامية وقسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام
الأول منها هو الإطار النظري الذي تناول بالشرح والتفصيل ماهية وخصائص الأنساق العقائدية والسياسة الخارجية أما القسم الثاني فيضمن تحليلا كيفيا وكميا للنسق العقيدي والتحليل السياسي الناصري بينما يتناول القسم الثالث السياسة الخارجية الناصرية من منظور هذا التحليل وقد اقترح الدكتور استخدام النهج الإجرائي لدراسة النسق العقيدي وهذا النهج هو أساسا مجموعة من الأسئلة العقيدية السياسية الأساسية التي يفترض أنها تحدد شكل الحسابات السياسية لصانع القرار وقسمها إلى العقائد الفلسفية والعقائد الأدائية، وإن كانت هذه الدراسة تتقاطع في كثير من النقاط مع دراسة الدكتورة مارلين نصر التي درست التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر وتوصلت إلى تحديد متكامل للمفاهيم القومية العربية في الفكر الناصري وهي تتفق أيضا مع بحثنا من حيث الأداة المعتمدة حيث أن الدكتور محمد سليم قد استخدم أداة تحليل المضمون لكن خلافا لبحثنا فإن هذه الدراسة اعتمدت على المنهج السلوكي أي تحليل عقائد صانع القرار والتوصل إلى أن هذه العقائد هو عنصر فعال في اتخاذ القرارات وصنع السياسة الخارجية وبرر ذلك أنه بحكم ضعف المؤسسات السياسية في الدول النامية فإن وظيفة القائد السياسي على قمة هرم السلطة السياسية تكون سلطة غير محددة تحديدا دقيقا مما يعطيه إمكانية تفسير دوره السياسي طبقا لمعتقداته الذاتية وبالموازاة مع هذه الفكرة فإن بحثنا هو الآخر يحدد موقف القائد السياسي الأعلى ممثلا في رئيس الجمهورية من مختلف القضايا والمشاكل الإعلامية من خلال تحليل خطاباته لكن لا يتعدى ذلك إلى تحليل سلوك أو عقائد أو أفكار الرئيس وقيمه وإن كان الدكتور زكي بدوي يرى أن

«الموقف هو الذي يملي تغيير سلوك الفرد فهو القانون الضمني الذي يحكم اتخاذ القرارات». [1]
ينتج الموقف عن حملة مؤثرات داخلية وخارجية في إطار نسق معين للتفاعل فدراستنا تنصب أساسا على دراسة الرسالة دون نفسية أو عقائد المرسل وإن كانت المتغيرات المعرفية تلعب دورا هاما في إنتاج الرسالة
وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:
- إن تحليل العقائد الناصرية قد أثبت صحة الفرضية للمنظور المعرفي العقيدي فجمال عبد الناصر طوّر مجموعة من العقائد وأن هذه العقائد كما يفترض المنظور المعرفي كانت تشكل نسقا متكاملا من العقائد مترابطين ترابطا آنيا وهما:
1 - المجموعة الأولى تحدد طبيعة التوجه الفلسفي لعبد الناصر تصور صراعي العالم السياسي على المستويات الاجتماعية والإقليمية كافة.
تصور تاريخي مصحوب بميل إلى تحقيق الأهداف القصوى.
2 - أما المجموعة الثانية فهي تدور حول صورة السلبية نحو أعداءه وتجنب المخاطر السياسية.
- النسق العقيدي الناصري اتسم بالتمايز والثراء ووجود مركزية من العقائد في قلب النسق والاستقرار بالإضافة إلى كونه على درجة كبيرة من الاتساق المعرفي رغم بعض التناقض في العقائد وهو على درجة كبيرة من التأثر بالمتغيرات البيئية والذاتية والدليل على ذلك تدهوره لحد كبير بعد نكسة سبع وستين لتحتل العقائد المتعلقة بالتكتيك السياسي والمخاطرة واستعراض القوة العسكرية موقفا مركزيا مقارنة بالعقائد الفلسفية التي عرفت تراجعا واضحا.
دراسة الأستاذ يوسف تمار التكامل الإعلامي العربي وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير لسنة 1996 وهي عبارة عن دراسة وصفية تحليلية استخدمت أداة تحليل المضمون لوضع صورة للتكامل الإعلامي العربي من خلال دراسة مضامين الوثائق الإعلامية الصادرة في حق الإعلام العربي.
وقد طرحت إشكالية الدراسة كالتالي لماذا لم يرق الأعلام العربي إلى ما يمكن أن نسميه بالكتلة العربية المتكاملة رغم توفر الخصائص المشتركة التي هي من صنع البيئة كاللغة والتاريخ والطموحات المشتركة ؟ هل أن السبب يعود إلى النقص الكلي والنوعي للإمكانيات المادية أم يعود إلى قصور الخطاب الرسمي وعدم وضوحه أو عدم وجود تصور نظري لدى مفكرين مختصين؟.
وأما عن تساؤلات الدراسة فقد قسمها الباحث إلى تساؤلات عامة وأخرى فرعية فأما التساؤلات العامة فطرحت كالتالي:
ا- ما هي الأسباب المباشرة التي تحتم على العالم العربي أن يتجه إلى التكامل الإعلامي العربي؟ ما هي الضرورات الواجب أخذها بعين الاعتبار عند صياغة فلسفة الإعلام العربي المتكامل؟
ب- ما هي الإمكانيات المتاحة للدول العربية والتي يمكن من خلالها رسم سياسة تكاملية إعلامية عربية؟
جـ- ما هي الاتجاهات الأساسية التي بلورها الخطاب الإعلامي إزاء قضية الإعلام العربي وامكانية تكامله؟
وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمها الباحث إلى فرعية وخدمة الإشكالية المطروحة وتوصل في آخر الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:
- التكتلات الإعلامية الحاضرة على المستوى الدولي تعد أرقى صور التكامل فيها بين الدول.
- تعيش المنطقة العربية تحديات كبرى تتداخل وتتفاعل فيها بينها لتشكل حتمية للتفكير في إمكانية التكامل للمواجهة.
- بالنظر إلى طبيعة وإمكانيات ومضامين الإعلام العربي فإنه لم يصل بعد إلى الإعلام القوي وهذا بحد ذاته يقول الباحث تحدي يمكن مواجهته بالتكامل على صعيد الهياكل والإنتاج البرامجي أو على صعيد الاستثمارات التي يمكن تسخيرها لهذا الميادين في الدول الأكثر حاجة إليها.

- الخطاب الإعلامي العربي ينتج مضامين لاتعكس بوضوح الوضع الإعلامي وهو مجال التقاطع بين هذه الدراسة ودراستنا هو استخدام أداة تحليل المضمون للكشف عن مكامن الخطاب وامكانية تخطيط رؤية صاحب الخطاب بالوضع الإعلامي في الجزائر بالنسبة لدراستنا بالموازاة مع هدف الباحث الذي يرمي إلى وضع عناصر التفكير في آفاق الوضع الإعلامي العربي من زاوية التكامل وتقديم بعض تجارب التعاون الإعلامي العربي مما آثري الدراسة وافرز عن نتائج هامة.

- دراسة الأستاذ إسماعيل مرازقة الاتصال السياسي في الجزائر وهي رسالة لنيل الماجستير حول فترة التعددية السياسية الإعلامية واختصت ببحث العوامل
المؤثرة في دورة الجزائر اليومية في إطار زمني محدد
.

وقد طرح الباحث إشكالية الرسالة كالتالي (1994 - 1990):
ما هي درجة تأثير العوامل السياسية الاقتصادية والمؤسساتية والثقافية إلى الصحافة المستقلة في دورها كقناة من قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم وطبيعتها كسلطة رابعة مضادة؟
وتحت هذه الإشكالية أدرج الباحث مجموعة من التساؤلات أهمها:
- كيف يقيم الصحفي في اليومية المستقلة العوامل السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والثقافية؟
- ما هي الضرورات التي تحدد طبيعة تعامل السلطة السياسية مع الصحافة المستقلة في الاتصال السياسي والتي يمكن أن يكشفها التصنيف وما هي طبيعة هذا التعامل؟
- كيف تصنف هذه العوامل عند تحليلها علميا وما هي العوامل التي يعتبرها الصحفي ذات تأثير أكبر في واقع الصحافة المستقلة؟ وكيف تترتب هذه المتغيرات حسب الأهمية في تفاعلها الإرتباطي؟
وتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلى النتائج أهمها:
إن عملية الاتصال السياسي أصبحت ميدانا شاغرا بالنسبة للصحافة المستقلة التي اضطرت لتنشط وتعطي دفعا قويا للصحافة المكتوبة لكنها اصطدمت بعراقيل خاصة منها مشاكل التوزيع والطبع والإشهار وهو ما حال دون قيامها بدور الوسيط بين الحاكم والمحكوم.
- نتيجة الضغوط التي مورست على الصحافة المستقلة أصبحت بعض الصحف ممفصلة حول بعض المصالح السياسية و السلطوية والصحف الأخرى بعضها أصبح قابلا للتوافق مع خطاب السلطة السياسية الحاكمة ولعل أهم ما يميز هذه الدراسة هو طبيعة الموضوع الذي يتطلب تجندا معرفيا وبحثا شاقا خاصة في الجزائر حيث تكاد تنعدم الدراسات المتعلقة بالاتصال السياسي، نقطة قوة أخرى في هذه الدراسة هو الجانب النظري الثري الذي دمج ما بين التحليل التاريخي لعملية الاتصال السياسي في الجزائر والأطروحات الفلسفية للمدارس وهي: الإستراتيجي ، التوزيعي، النسقي، الوظيفي، التوجيهي والنقدي ونموذج الحوار.
أما الجانب الميداني فقد اقتصر على توزيع استمارات على صحافيي الجزائر المستقلة وكان من الأجدر أن يقوم الباحث بعمل ميداني مكمل لهذا العمل وهو تحليل مضمون خطاب السلطة لاسيما وإن موضوع الدراسة يرتبط بالاتصال السياسي وهذا لغرض الحصول على نتائج أكثر دقة أو تحليل مضامين من الصحف حتى يستكشف مدى تأثر هذه المضامين بسياسة السلطة و اتجاهها.

صعوبات الدراسة:
واجهت الباحث في هذه الدراسة العديد من الصعوبات التي عرقلت عملية البحث المنتظم وأخرت من إنجازه كما ساهمت في ضعف معنويات الباحث خصوصا فيما يتعلق:
1 - باستمارة البحث لا سيما صعوبة استرجاع الاستمارات بعد توزيعها بمشقة نظرا لمنع الباحث من القيام بذلك شخصيا لدى بعض الصحف أما عن جمعها فكان تماطل و لا مبالاة وفي بعض الحالات

امتناع الصحافيين عن التعاون أو إضاعة الاستمارات مؤشرا صريحا على التقليل من أهمية البحث العلمي ودليل على عرقلة السير العادي والمنتظم للبحث.

2 - عدم جدية الصحافيين ولحسن الحظ بعضهم من تعامل مع أسئلة الاستمارة من خلال عدم تقيدهم بالسؤال أو نفور من الإجابة أو التعليق على الأسئلة بشكل لا يفيد البحث مطلقا.

3- صعوبة الحصول على مراجع من كتب ومجلات ودراسات تتعلق بالممارسة الإعلامية في الجزائر لا سيما الحديثة منها أي التي تتناول الأداء الإعلامي في فترة حكم الرئيس بوتفليقة.

4 - صعوبة التحليل إذ يقع الباحث في العديد من الإلتباسات عندما تطغى على النص عناصر شاذة أو عدم تقيد صاحب الخطاب بالفكرة وخروجه عن الموضوع في بعض النصوص مما يؤدي بشكل أو بآخر إلى غموض المعنى ومن ثم صعوبة الفهم وتحديد موقف المخاطب من الظاهرة محل الدراسة.

الممارسة الإعلامية في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

هذا الشق من الدراسة ذا طابع وصفي ويستخدم أيضا المنهج التاريخي من خلال التعرض إلى حقل الآداء الصحفي خلال مختلف مراحل الحكم قبل عهد رئاسة بوتفليقة ثم يتناول الأداء الإعلامي في قطاع التلفزة العمومية من منطلق أهميته بالنسبة للرئيس إذ سيتم شرح العلاقة الموجودة بين التلفزة والرئيس وموقعها من الخطاب البوتفليقي ثم الوقوف على وضع الحق في الإعلام من الأداء التلفزيوني باعتباره مبدءا أساسيا في ممارسة المهنة ويعقب هذا الإطار دراسة موقف الخطاب من الصحافة الوطنية وبالموازاة مع ذلك عرض بعض ردود الصحافة المستقلة والعمومية على خطاب الرئيس.

1- الحقل الإعلامي من خلال مختلف مراحل الحكم في الجزائر (1962 - 1998)

1-1- في مجال الصحافة المكتوبة:

- فترة حكم أحمد بن بلة (15 سبتمبر 1963 - 19 جوان 1965):

كانت على الدولة الجزائرية أن تجد نمطا إعلاميا يتوافق وسياسة 1962 عقد استقلال الجزائر سنة النظام الحاكم، فالجزائر لم يكن لديها تجربة في ميدان الصحافة المكتوبة وعليه كان على الحكومة أن بتأسيس جرائد وطنية وتصفية الميراث الصحفي "تحدد سياسة واضحة بالنسبة لقطاع الإعلام بداء الاستعماري ثم بسط الرقابة على الصحافة وجاء مؤتمر طرابلس لحزب جبهة التحرير الوطني سنة 1962 الذي أقر الملكية الوطنية الجماعية لوسائل الإنتاج الثقافي والإعلامي وهو ما حدد مسار السياسة الإعلامية آنذاك ومن ثم أنشأت أول جريدة بعنوان الشعب باللغة الفرنسية في 19/9/1962 تليها صدور جريدة الشعب بالعربية شهر ديسمبر من نفس السنة ثم صدور صحيفة الجمهورية بتاريخ 29/03/1963 ثم في سبتمبر 1963 جريدة النصر في قسنطينة".[1]

وتجسدت كذلك أولى خطوات إيجاد نمط إعلامي محدد في ملأ الفراغ الإعلامي وتحديد مهام الصحفي التي اقتصرت آنذاك على التجنيد والتكوين الإيديولوجي والسياسي والتعبئة والتوجيه وبتقلد الرئيس بن بلة الحكم" أحدث تغيير سنة 1964 حيث ألغى وزارة الإعلام وعوضها بمديرية الإعلام لدى رئاسة الجمهورية".[2]

ومن هنا تم القضاء على أشكال تعدد المصادر حيث وجدت صحف تابعة لوزارة الإعلام وأخرى تابعة للحزب لكن ما لم يتغير خلال هذه المرحلة هو الأداء الإعلامي الذي كان يعد نظالا من أجل خدمة النظام القائم أكثر منه ممارسة مهنية على قاعدة الاحترافية والتعبير الحر، وهذا ما كرسه المؤتمر التأسيسي اتحاد الصحافيين الذي عقد سنة 1964 والذي أكد على: ضرورة التعبئة والتوعية الساسية لأعضاءه باعتبارهم

---

(1) Zoheir echadaden "évolution de la presse écrite en Algérie depuis l'indépendance" Revue Algérienne de communication N°/ Page 21

(2) Brahim Brahimi : le pouvoir, la presse en Algérie doctrine de l'information et de l'idéologie politique thèse de doctorat d'état université de paris 2 page 157, 158

وهذا النص هو [1]."موظفين في قطاع الإعلام ومناضلون أيضا في المواقع التي يتواجدون بها "
.الوحيد الذي حدد موقف السلطة من الصحفي التي اعتبرته موظف ومناضل في آن واحد
قاد 1965جوان 19بتاريخ : (1978ديسمبر 27 - 1965جوان 19)فترة حكم هواري بومدين
الرئيس الراحل هواري بومدين عملية بن بلة إثر انقلاب عسكري وأصبح بعدها رئيسا لمجلس الثورة
وفي هذه المرحلة تم إلغاء مديرية الإعلام ووضع وزارة الإعلام كما توجه النظام الاشتراكي إلى
تحقيق إعلام اشتراكي وذلك بالقضاء في بادئ الأمر على الصحافة الاستعمارية فتم تأميمها مثل
التي ألغيت وأصدرت جريدة المجاهد وتكفلت وزارة الإعلام بعملية Alger Républicainجريدة
توجيه واحتكار المادة الإعلامية لتجعل من الصحافة كما قال بومدين في خطاب رسمي للأمة بتاريخ
معالم الأداء الإعلامي في "الدكتور إحددان يقول إن [2]."وسيلة لنشر أفكار الثورة" 20/10/1965
هذه الفترة بغض النظر عن كونها تخدم النظام إلا أنها لم تدعم بنصوص إعلامية مكتوبة تخص قطاع
الذي 1967سبتمبر 16الإعلام وظائفه وعلاقته بالسلطة ماعدا النصوص التشريعية ومنها قانون
يجعل من الصحف اليومية مؤسسات ذات طابع تجاري وصناعي يخضع مديرها إلى الوصاية
المباشرة لوزارة الإعلام، وهذا ما جعل المرجع الوحيد لمعالم السياسة الإعلامية في هذه الفترة يظهر
إن الإعلام يجب " 1968مارس 30من خلال الخطب والتصريحات للرئيس بومدين الذي قال يوم
كما أن احتكار النظام للصحف كان لابد أن يقود (3)."أن يكون في خدمة الثورة والوحدة الوطنية
ديسمبر 20المؤرخ في 67/279الدولة لتجسيده أيضا على ميدان الإشهار بموجب المرسوم رقم
والذي قضى 1974أفريل 3المؤرخ في 70/74الذي تلاه صدور المرسوم الحكومي رقم 1967
.بتعريب الإشهار دعما لمبدأ تعميم الإعلانات الإشهارية على الصحف المعربة والمفرنسة

وسائل الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال المجلة الجزائرية للاتصال معهد علوم والاتصال :صالح بن بوزة (1)
.28دار الحكمة الجزائري ص 14عدد
.30نفس المرجع السابق ص (2)
Zoheir ehadaden/la presse algérienne de 1965 à non jours université de droit d'économie: thése de(3) Doctorat paris 2 1984

ولعل أهم ما طبع هذه الفترة فيما يتعلق بالمجال التشريعي هو صدور القانون الأساسي للصحفيين
وهو القانون الأول من نوعه حيث حدد مبادئ الأداء الإعلامي 1968سبتمبر 9المهنيين بتاريخ
أما عن موقف الخطاب الرسمي إزاء الممارسة الإعلامية (1)."كشرف المهنة وسرها"الصحفي
والأداء الصحفي فلم يخرج عن نطاق الاختيارات الاشتراكية وأهداف الثورة، وهو ما برز في
إن دور الصحافة الوطنية "حيث جاء فيه 1970جوان 19خطاب للرئيس الراحل بومدين يوم
يطرح مشكل وظيفة الصحفي ودوره حتى يؤدي مهمته، يجب على الصحفي أن يدافع على فكرة،
يجب أن يحسم هل هو مع أو ضد الثورة في الجزائر الثورية، إنه لا يستطيع أن يكون إلا ثوريا
(2)."ملتزما، لأنه الناطق الرسمي والمدافع عن صوت الثورة
فالعمل الصحفي كان مقيدا بالتزام صارم للمبادئ الثورية الاشتراكية وكل حياد عن هذا الهدف آنذاك
كان يعد خرقا لقواعد المهنة الإعلامية الصحيحة وهو نفس المنطق الذي حدد دور وسائل الإعلام في
دور التلفزة والصحافة والإذاعة والسينما الطلائعية "حيث جاء في 1976ظل الميثاق الوطني لسنة
ومسؤولية هذه الوسائل جميعها في تربية الجماهير، على أنه ينبغي البدء بتكوين الصحافيين وتمكينهم
من معرفة القضايا الوطنية والعالمية وتربيتهم على التمسك بالحقيقة والحرص الدائم على
(3)."الموضوعية

.(1991جانفي 11 - 1979فيفري 7)فترة حكم الشاذلي بن جديد
تم اقتراح الشاذلي بن جديد 1979عند انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني في جانفي
فيفري 7للاضطلاع بمهام الأمين العام للحزب ثم رشح لرئاسية الجمهورية وانتخب رئيسا في
لكن من قبل هذا 1990و 1982ولعل ما ميز هذه الفترة هو صدور قانون الإعلام لسنتي 1979
القانون جرت تحولات هامة في الفضاء الإعلامي

سبتمبر 9المؤرخ في 68/525الأمر التنفيذي رقم :من القانون الأساسي للصحافيين الجزائريين 20المادة (1)
.75الجريدة الرسمية عدد 1968
.96ص 1970الجزء الثاني الجزائر "خطاب الرئيس هواري بومدين"وزارة الإعلام والثقافة (2)
.مصلحة الطباعة المعهد التربوي الوطني 1976جبهة التحرير الوطني الميثاق الوطني (3)

صدور لائحة الإعلام للمؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير والتي أكدت على الملكية الجماعية "أولها
الذي وصف الإعلام بوسيلة 1982 وتلت هذه المحطة صدور قانون الإعلام [1]. "لوسائل الإعلام
تعبئة هدفها تجنيد وتنظيم كل القطاعات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية وبالتالي لم يعطي هذا
القانون ضمانات لحرية الإعلام بل أخضع القطاع إلى توجيهات الحزب الواحد والنظام الاشتراكي
فبوادر التفتح لم تشمل آنذاك سوى ميدان الإشهار "الذي ظل يحتكر وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة
وكالات إشهارية خاصة بموجب قرار من وزير الاقتصاد جعل 1985 ماي 1 حيث برزت بتاريخ
الخواص يتسابقون للحصول على عقود مع المعلنين وتزامن هذا مع تضخم متطلبات هؤلاء
[2]. "المعلنين

جاءت لتحدث في هذه الفترة تغيرات استراتيجية وانقلابا هاما في الساحة 1988 أحداث أكتوبر
الذي جاء 1989 السياسية والإعلامية، حيث تم إقرار التعددية السياسية بموجب صدور دستور
وهو المفهوم الذي لم يرد ذكره في أي من الدساتير السابقة وهو ما أعطى [3]. "حرية الرأي" بمفهوم
04/90 دفعا قويا للممارسة الإعلامية الحرة التي اتسع نطاقها بمجرد صدور المنشور الحكومي
الذي فتح المجال للصحافيين من أجل تشكيل صحف مستقلة أو البقاء في 19/03/1990 المؤرخ في
سنوات حتى وإن انفصلوا عن 3 الصحف التابعة للقطاع العمومي مع ضمان دفع أجورهم لمدة
.الصحف الحكومية التي كانوا يعملون فيها

للإعلام الذي كان المنطلق الحقيقي لتكريس التعددية الإعلامية التي ظهرت 1990 وجاء قانون
الذي ينص على إنشاء لجنة 1990 أفريل 20 المؤرخ في 90/05 معالمها بعد صدور الدستور
متابعة تسهر على السير الحسن للأداء الإعلامي في الفترة الانتقالية من خلال تقديم الدعم المالي
والقانوني لبروز عناوين مستقلة وتسهيل عملية تفاوض هذه الصحف مع البنوك لتقدم لها قروض
مالية بالإضافة إلى تزويدها بالمقرات لممارسة العمل الإعلامي،

---

(1) صالح بن بوزة: السياسة الإعلامية الجزائرية) المنطلقات النظرية والممارسات 1979 - 1990) المجلة
الجزائرية للاتصال عدد 14 الجزائر ص 19.

(2) Tamine Abdellah: la publicité en Algérie, le quotidien d'oran N° 1377 jeudi 29/07/1999 page 09

(3) المادة 35 من دستور فيفري 1989 + الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دار النشر المغربية ص 40.

25المجلس الأعلى للإعلام في "وانقسمت الصحف إلى حكومية وحزبية ومستقلة كما تم تنصيب
[1]."غضوا 12بصفته سلطة إدارية مستقلة يتكون من 1990جويلية
وعلى الرغم من بوادر تفتح إعلامي في التسعينات إلا أن خطاب الشاذلي بن جديد كان لا يزال متعلقا بالخطاب الإيديولوجي لحزب جبهة التحرير الوطني الذي يعتبر الإعلام وسيلة من وسائل الثورة ويعتبر الصحفي المحترف من يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة وفي نفس الاتجاه قال الرئيس السابق إن الظروف متوفرة حتى يقوم هذا القطاع الاستراتيجي بدور "الشاذلي بن جديد في أحد خطاباته إن هذا [2]."أكثر ديناميكية في إعلام الجماهير وتوعيتها وتجنيدها للدفاع عن الثورة ومكاسبها التصريح على غرار ما صدر من النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة يبرز مرة أخرى ابتعاد هذه النصوص عن معالجة أو تعريف دور الصحفي من منطلق المهنية والاحترافية وحصر وظائفه في الالتزام بتكريس أهداف الثورة وتحقيق التعبئة الوطنية.

: (1992جوان 29 - 1992جانفي 15)فترة حكم محمد بوضياف -4

استقال 1991ديسمبر 26غداة الدور الأول من الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت بتاريخ وشهدت الساحة السياسة لا استقرارا كبيرا فتم حل 1992جانفي 11الشاذلي بن جديد من مهامه يوم برئاسة محمد 1992جانفي 15المجلس الشعبي الوطني ونصب المجلس الأعلى للدولة في فيفري 9إعلان حالة الطوارئ في "بوضياف، وفي هذه الفترة دخلت الجزائر دوامة من العنف فتم 1992".[3]
وبدأت حملة 1990وبموجب المرسوم المتعلق بحالة الطوارئ تم تجميد قانون الإعلام لسنة الاعتقالات ضد الصحافيين بحجة الدفاع عن الأمن أو الدفاع عن المصالح العليا للبلاد أو حماية النظام العام، وتم إثر ذلك توقيف العديد من الصحافيين وغلق الجرائد الخاصة، واستلزم هذا إنشاء غرفة قضائية بموجب حكم من حكمة الجزائر تتكفل بفحص كافة القضايا المتعلقة بالعامل الصحفي، تم إبعاد الدولة عن ميدان 1992أفريل 22وفي عهد حكومة غزالي التي تم تشكيلها بتاريخ أخذ رئيس الحكومة"الصحافة المكتوبة حيث

---

(1) زهير أحدادن: الجزائر الجامعية المطبوعات دار الجزائر في المكتوبة الصحافة1991 ص158.
(2) الرابع الجزء جديد بن الشاذلي الرئيس خطب1 جانفي- 31 ديسمبر1982 الجزائر الإعلام وزارة1983 ص15.
(3) المرسوم رقم 92/44المؤرخ في 9فيفري 1992عدد الرسمية الجريدة الطوارئ بحالة الخاص10.

بفكرة تنافي وجود صحافة عمومية في ظل النظام السياسي مع مبدأ حرية الصحافة لأن التناوب على السلطة لا يتفق مع فكرة الإشراف على جريدة بأموال الدولة".[2]
وتكريسا لهذا المبدأ اقترح رئيس الحكومة آنذاك حلين للحد من الصعوبات المالية التي تعاني منها الصحف:
- إما تشكيل ما يسعى بالهولدينغ للصحافة العمومية ذات الصيت الوطني والدولي وحل العناوين الأخرى التي أثبتت فشلها اقتصاديا وإعلاميا.
- وإما خوصصة هذه المؤسسات الإعلامية لكن بصفة جزئية.

5- فترة حكم اليمين زروال (16 نوفمبر 1995 - 15 أفريل 1999)

بعد اغتيال محمد بوضياف وتعيين علي كافي رئيسا للمجلس الأعلى للدولة في 2 جويلية 1992 دخلت الجزائر ما يعرف بالمرحلة الانتقالية وتعرضت الجرائد المستقلة في هذه الفترة إلى حملة مضايقات فتأزمت العلاقة بين السلطة والصحافة وعرف هذا التأزم أوجه بتعيين بلعيد عبد السلام رئيسا للحكومة حيث ألغي مشاريع غزالي ووضع لجان رقابة على مستوى المطابع وعلق عدة جرائد " هذه التضييقات أسفرت عن حدوث صراع بين الناشر وأصحاب المطابع ابتداءا من جانفي 1990، بالإضافة إلى امتناع البنوك العمومية من تقديم تسهيلات في 1994 بعد أزمة الورق التي حدثت سنة 1996 هذا المجال إذ قدرت ديون المطابع لدى البنوك سنة بحوالي 2 مليون دينار جزائري".[1]
كما أن رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام أصدر منشور بتاريخ 9 أوت 1992 يؤكد على احتكار المادة الإشهارية من قبل الوكالة الوطنية للإشهار حيث يتوجب على جميع المؤسسات الإعلامية خاصة أو عامة أن تقدم ميزانية الإشهار لهذه الوكالة وهو ما جعل الصحف المستقلة تتكتل في إطار جمعيات حتى تحمي مصالحها المالية لكن هذه الاستراتيجية لم تقلص من دائرة الخناق الذي أخضعت لها الجريدة فالظروف الاستثنائية للبلاد وظاهرة الإرهاب التي تصاعدت موجتها في هذه الفترة جعلت السلطة تتخذ مطلق

---

(2) زهير أحدادن: التجربة الإعلامية في الجزائر وقانون الإعلام لسنة 1992 الجلسات الوطنية للاتصال 29/30 ديسمبر 1997 ص06.
(1) م صالح: الصحافة والمستقبل الغامض "اللجان مشاكل مالية وقرارات التعليق" الخبر عدد 1233 بتاريخ 20/11/1994 ص03.

ذريعة لمنع 92/03 الحرية لتقييد الصحافيين كما استخدمت السلطة قانون مكافحة الإرهاب رقم .الصحافيين من الوصول إلى مصادر الخبر أو نشر المعلومات المتعلقة بالأخبار الأمنية

وتولي رضا مالك رئاسة الحكومة شهر جويلية 1993 وبعد استقالة بلعيد عبد السلام في جوان 1993 لم تعرف العلاقة بين السلطة والصحافة استقرارا وتوازنا رغم طرح إسماعيل مرازقة الذي يرى "بأن الصحف انسجمت في هذه الفترة مع خطاب السلطة نظرا لكون رضا مالك أحمد الوجوه الإعلامية القديمة وبحكم علاقته الوطيدة مع الصحافة".[2]

رئيسا للدولة تم تشكيل 1993 جانفي 30 ففي هذه الفترة وتحت حكم اليمين زروال الذي عين في تتكفل بإعداد البيانات الرسمية المتعلقة بالوضع 1993 جوان 7 لجنة القراءة وإنشاء خلية اتصال في الأمني وتقوم وكالة الأنباء الجزائرية بتوزيعها ومنه يمنع الصحافيون من نشر أي خبر بشخصيات من السلطة أو قريبة منها أو ما يتعلق بالوضع الأمني وأي مساس بجهاز القضاء ما لم تكن هذه الأخبار مدرجة ضمن هذه البيانات الرسمية،

هذه الوضعية الخطيرة بحد ذاتها ازدادت سوءا في فترة مقداد سيفي ثم أحمد أويحيى في هذه الأخيرة الحكومة تسعى إلى تطهير وتطبيع العلاقات بين السلطات " :من برنامجه 426 جاءت في المادة العمومية والصحافة الوطنية الخاصة ويعتبر هذا عنصرا في اتصال المواطن داخل المجتمع حيث تشكل حرية التعبير حقا أساسيا يرسخه الدستور وسيتم إعداد المساعدة والدعم لصالح الصحافة إعداد واضحا"[1]

وهذه التصريحات لم تطبق على أرض الواقع حيث شنت الصحف إضرابات لمدة أسابيع بسبب بتجميد سعر السحب وإلغاء 1990 سنة "المضايقات التي امتدت إلى المطابع فرغم قراره الإيجابي الذي قضى بضرورة رفع سعر 145/12/1994 القرار الصادر عن وزارة التجارة المؤرخ في سحب الصحف ابتداء من جانفي 1995 تماشيا مع أسعار الورق والحبر حسب الأسواق الدولية".[2]

---

(2) اسماعيل مرازقة: الاتصال السياسي في الجزائر مرجع سبق ذكره ص 258.

(1) K.M «quand la presse devient commerce» révolution africaine N :: 1765 du 24 au 30/12/19997 page 16.

(2) م صالح: الصحافة المستقبل الغامض مرجع سبق ذكره ص 03.

كل هذه العوامل ساهمت في زوال الصحف الحزبية بصفة شبه كلية أو تحولت إلى نشريات داخلية كما تدهورت العلاقة التعاقدية ما بين الناشرين والطابعين نظرا لارتفاع سعر الطبع ووجود مستحقات لم تدفع من قبل الصحف التي زالت عن الساحة الإعلامية.

وحتى وإن عرفت حرية الصحافة انكماشا حقيقيا في عهد أو يحي إلا أن انتعاشا قويا مس ميدان الإشهار حيث" سجلت السوق الإشهارية سنة 1996 تطورا لرقم الأعمال قدر ب 3% وسجلت وكالة l'anep رقم أعمال قدر في نفس السنة بـ 407 مليون دينارا جزائري ووزعت المواد الإشهارية بنسبة 72,98% للهيئات العمومية و 21,58% للشركات العمومية مقابل 2,84% فقط للقطاع الخاص".[1]

ومن هذا المنطلق يتضح بأن هذا الانتعاش جاء في ظل احتكار الوكالة التي تعاملت بصفة أساسية مع الهيئات العمومية" وهمشت الصحافة المكتوبة التي احتلت المرتبة الثامنة بعد قطاعات أخرى".[2]

وجاءت التعليمة الرئاسية رقم 17 الصادرة في 13 نوفمبر 1997 وتضمنت عدة عن اليمين زروال ضمانات ساهمت في تعزيز حرية التعبير والرأي ومنها:

- رفع احتكار الدولة للمطابع إذ لم يعد نشر الجرائد يخضع للرقابة.
- رفع احتكار الوكالة الوطنية للإشهار لتوزيع المواد الإشهارية بين الصحف العمومية والخاصة بشكل غير عادل.
- وضع مشاريع لتصحيح الوضع الإعلامي من خلال قانون الإعلام وقانون الإشهار ومدونة أخلاقيات المهنة.
- إنشاء الهولدينغ سنة 1997.

كما نصت التعليمة على ضرورة التكفل بالشؤون العمومية خدمة للمواطن وإنشاء فضاء للتفكير والتقييم والمراقبة القانونية لما يتصل بعلاقة المواطن بالإدارات والمؤسسات العمومية بالإضافة إلى وضع مشروع إقامة وكالة للاتصال الخارجي من أجل إبراز الصورة الحقيقية للبلاد على الأصعدة السياسية الاقتصادية التجارية الثقافية والسياحية. وتلي إصدار هذه التعليم عدة تغيرات إعلامية استجابة لدعوة الرئيس زروال وفي مقدمتها عقد

---

(1) K.M «quand la presse devient commerce OP CIT PAGE 16

(2) التقرير السنوي للمرصد الوطني لحقوق الإنسان لسنة 1997 ص67.

التي شملت عدة مداخلات حول الصحافة 1997/30/12و 29الجلسات الوطنية للاتصال يومي والسمعي البصري وعدة أشغال ورشات حول قانون الإعلام وعلاقات العمل الصحفي وأخلاقيات المهنية وصيت هذه المداخلات في قالب واحد هدفه تحديد استراتيجية
إنشاء النقابة 4/6/1998جديدة لقطاع الإعلام كما انبثق عن الجلسات الوطنية للاتصال بتاريخ
أما 13/04/2000الوطنية للصحافيين التي ساهمت في المصادقة على مدونة أخلاقيات المهنة ب
عن واقع الصحافة المكتوبة فما يمكن تسجيله خلال هذه الفترة هو إختفاء الصحف الحزبية وتحولها
عدد في أواخر نفس السنة يقدر لسنة 79إلى 1997جريدة خلال السداسي الأول لسنة 86"من
1998 بـ31 عدد: 6 جرائد عمومية، 17جريدة مستقلة، 5أسبوعيات و 3صحف شهرية".[1]
بعد تأجيله 1998أما في مجال التشريع الإعلامي فقد تم تحضير قانون عضوي للإعلام شهر مارس
إلى غاية آخر السنة هذا التجميد الذي قالت السلطة أنه مؤقت اعتبره 1998من الثلاثي الأول لسنة
عبد العزيز رحابي الاعتراف بإلغاء هذا :رجال الإعلام قانون ملغيا ورفض وزير الاتصال آنذاك
نحن لا نتحدث عن إلغاء القانون في الوقت الراهن، في الحقيقة فإن الحكومة كانت "القانون حيث قال
قد عرضت فيما سبق مشروع قانون الإشهار وآخر لسير الآراء ونحن أيضا قدمنا اقتراحا لتحضير
مدونة أخلاقيات المهنة وسنحضر في الأسابيع المقبلة قانون خاص بالسمعي البصري، وهذه
النصوص التشريعية برأي سوف تفرغ قانون الإعلام من محتواه لأنها في حد ذاتها تشكل المضمون
الذي يجب أن يكون عليه هذا القانون".[2]
ويبدوا أن وزير الاتصال عبد العزيز رحابي قد قلص من التشنج بين السلطة والصحافة فبغض النظر
عن كونه رجل إعلام فقد استطاع أن يكسب ثقة الصحافيين من خلال تعامله المباشر معهم ونزوله
الميدان والاستماع إلى انشغالات تهم لكن سرعان ما عاد القمع من جديد ليفرض نفسه على الصحافة
"فبخلع رحابي وتنصيب إسماعيل حمداني دخلت السلطة في مواجهة جديدة مع الأسرة الإعلامية".[2]

---

(1) C Nassima / un rapport 98 sur la situation des média EL Watan 1/4/1999 page 03.
(2) Mohamed Abdou : on ne peut nous accuser de fermer le champ médiatique, l'authentique N° 1353 Mai 1999 page 4.
(3) أبو انوغان: الصحافة الوطنية خلال سنة 1998الخبر العدد 2444بتاريخ 31ديسمبر 1999ص08.

1-1-2 في مجال التلفزة الجزائرية:

فترة حكم أحمد بن بلة (15 سبتمبر 1963 - 19 جوان 1965)

تم تأميم التلفزة ليتم تنظيمها وإنشاء المؤسسة الوطنية للتلفزة بموجب المرسوم رقم 62/284 المؤرخ في 1 أكتوبر 1962 في أكتوبر 1962 وتم إعادة تنظيمه بعد سنوات بالمرسوم رقم 67/234 المؤرخ في 9/11/1967.

واعتمدت الدولة في هذه الفترة على التلفزة للتجنيد والتوعية والتعبئة ونشر أفكار الثورة استنادا على مركزية التسيير من قبل الحزب الواحد.

لقد كان التفزيون الجزائري واجهة للتشكيلات السياسية المختلفة يساير و يتكيف مع الظروف السياسية وما تميله السلطة من توجيهات وتعليمات وهو ما جعله عرضة للنقد الإجتماعي.

توفر قناة واحدة ذات برامج غير كافية بسبب ضعف الإمكانيات البشرية والمادية ناهيك عن البرابول التي خلقت أزمة تمثلت في النفور من البرامج الوطنية.

فترة حكم هواري بومدين (19 جوان 1965 - 27/12/1978)

بدأ تعريف البرامج سنة 1972 لتبث لأول مرة النشرة الثامنة باللغة العربية إلى جانب عدد من الحصص الثقافية ثم الرياضية وما يلاحظ في هذه الفترة هو جودة المنتوجات إذ استطاعت المواد المرئية أن تبني علاقة وثيقة مع الجمهور المحلي ولعبت دور نشط في التعاون الدولي[1]، لكن حتى وإن تمكنت التلفزة من العطاء في هذه الفترة فلا لأمر إلا أن الدولة اهتمت بهذا القطاع الذي اعتبرته استراتيجيا لتأيد ممارستها والترويج لسياستها وخدمة أفكارها ومبادئها الثورية واستطاعت التلفزة أن تلقي الإقبال ليس من قبل الجمهور المحلي وحسب بل حتى الجمهور العربي والغربي حيث أثبتت مهارتها في نقل الأحداث الدولية الهامة مثل قمة دول عدم الإنحياز سنة 1973.

ألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 1975.

الألعاب الإفريقية سنة 1978.

---

(1) عبد القادر حيفري التلفزيون الجزائري المؤسسة الوطنية للكتاب 1985 ص 141.

وبالتالي برهنت الدولة على قدرتها في اختيار عمليات التبادل القارية للأخبار وتنظيم أعمال مؤتمرات دولية وإقامة مراكز لتبادل الأخبار عربية وإفريقية وحققت فعلا ما أراد تكريسه الرئيس بومدين الذي قال في خطاب له أمام مستولي الصحافة الوطنية يوم 20 أكتوبر 65 أن التلفزيون الجزائري هو الناطق الرسمي باسم الثورة فهو مرآة الثورة.

فترة حكم الشاذلي بن جديد: 7 فيفري 1979 - 11 جانفي 1993

فكرت السلطة السياسية في الجزائر في تقنين سياسة إعلامية تعتمد أساسا على التوجيه والتعبئة ومن ثم تطبيق بنود الميثاق الوطني لسنة 1976 وبالتالي ظهر قانون الإعلام لسنة 1982/6، فيفري وكان عبارة عن ترسانة من العقوبات التي تضع الإعلام قيد أوامر السلطة أما ميدانيا فقد ظهرت المركزية على قطاعي التلفزة والإذاعة على حساب الصحافة إذ بلغت ميزانيتها حسب مقال لصاح بن بوزة: 75,74% مقابل لقطاع الإعلام من الميزانية الحكومية الموجهة 6% لجميع الصحافة.

وفي سنة 1983 أصدر قرار لتأجيل قناة ثانية كان من المفترض إنشاءها، أما أهم مرحلة في هذه الفترة هي إعادة هيكلة RTA إذ تطلب الأمر فصل الراديو عن التلفزة لتضخم مهام هذه الأخيرة وعليه قسمت كالتالي بمقتضى المرسوم رقم 86 المؤرخ في 2/7/86

- ENTV
- ENRS الذي يضم الشبكات الإذاعية.
- ANAF (المؤسسة الوطنية للإنتاج السمعي البصري).
- TDA

ورغم هذا التقسيم إلا أن قطاع التلفزة بقي رهن إيديولوجية الحزب وهذا ما يعني أن عملية الهيكلة حصرت في توزيع الوسائل المادية والبشرية على المؤسسات الجديدة التي تتمتع بالاستقلالية المالية "والشخصية المعنوية وهو ما جعل مستوى البرامج الوطنية يصل الحد الأدنى حيث ثم إعادة توزيع الإطارات والعاملين والمخرجين

---

(1) الثقافة مصطفى عبادة قصر مدير التلفزة مداخلة حول التلفزيون الدراسية الأيام 20/21/02/1993 ص2.

إلى المؤسسات الأخرى وأرغم آخرون على التقاعد فبقيت التلفزة دون مخرجين ذوو كفاءة واحترافية". [1] كما أن البرامج الوطنية التي تم إنتاجها في هذه الفترة فضلا عن قلة جودتها فإنها ظلت وفية لحظة السلطة آنذاك حول الاهتمام بعمق مشاكل المجتمع وتلبية رغباته وجاءت أحداث أكتوبر 1988 لتحدث الصدمة التي زعزعت مؤسسات الدولة وغيرت الجو السياسي والإعلامي وتولد عن الاحتكار الانفجار وتحولت مبادرة الحزب في إبقاء الهيمنة على التلفزة إلى كارثة " خصوصا عندما لمس المشاهد الجزائري عملية التضليل في معالجة أحداث أكتوبر وأصبح يلجأ إلى القنوات الأجنبية التي اعتبرها أكثر مصداقية". [1]

كما أنه قبل 1989 لم يكن يسمح للإذاعة أو التلفزة ببث الحصص على المباشر وبمجرد صدور دستور 1989 كرست التعددية السياسية ليدعمه قانون الإعلام 1990 الذي جاء هو الآخر ليكرس التعددية الإعلامية نظريا ولم يسمح فعليا للتلفزة من تحقيق استقلالها الإعلامي رغم تزايد المبادرات لإنتاج حصص سياسية ثقافية واجتماعية تعتمد على الحوار المباشر المفتوح وكسر الحواجز والذهنيات التي علقت بالممارسة السابقة مثل

1- حصة لقاء الصحافية: إخبارية تبث كل يوم اثنين على الساعة 8 والنصف تستضيف الشخصيات السياسية ورؤساء الأحزاب والصحافيين.

2- حصة الحدث: إخبارية نصف شهرية تبث يوم الجمعة مدتها ساعة ينشطها مدني عامر موضوعها السياسة والاقتصاد الوطني والدولي ودعت هذه الحصة شخصيات معروفة مثل الأمين العام للأمم المتحدة ديكولار وياسر عرفات وطارق عزيز وزير الخارجية العراقي.

3- حصة حوار: أسبوعية تبث يوم السبت مدتها 60 دقيقة ينشطها وهي تدور النقاش السياسي حمراوي حبيب شوقي تدعو شخصيات من كافة المجالات.

4- حصة مرايا.

5- حصة قبصة شمة الترفيهية.

6- حصة حوار مفتوح لرابح قويدري ذات طابع سياسي تستضيف الأحزاب ورجال الأعمال.

---

(1) Benziane Abdou «l'audiovisuel Algérien - constat et perspective Assises Nationales de la communication 29 - 30 Décembre 1997 page 4.

ساهم في ظهور عدة أنماط في ملكية وسائل ولقد ساعد ذلك على 1990كما أن قانون الإعلام لسمة ظهور مؤسسات خاصة ومستقلة في المجال السمعي البصري خاصة بصدور القرار الحكومي .19/3/1990القاضي بذلك والمؤرخ في

الذي حول المؤسسة الوطنية للتلفزة إلى 91/100صدر المرسوم التنفيذي 1991أفريل 20وفي .مؤسسة عمومية يرأسها مجلس إدارة ويحددها دفتر شروط

ولعل أهم ما طبع الممارسة التلفزيونية خلال المرحلة الانتقالية الصعبة هي

.العلاقة الجدلية مع السلطة من حيث التغيير الهيكلي

.العلاقة التطابقية مع السلطة من حيث الإيديولوجية

فأما الأولى فتظهر من خلال التغيير التلقائي لمدراء التلفزة بمجرد تعيين رؤساء حكومة جدد وقدر كان مصطفى عبادة مدير عام 1993مدراء عامين فمثلا في فترة بلعيد عبد السلام سنة 8عددهم بـ للتلفزة وبتعيين رضا مالك عين مكانه عبدو بن زيان الذي استقال بمجرد استقالة رضا مالك وعين مكانه زمزوم الذي استقال هو الآخر و استبدل بحويو بمجرد تعيين أحمد أويحي بتاريخ 31/12/1995.

وهنا يكمن الخطر الذي يتهدد مصداقية التلفزة ودورها الذي يحصر في رؤية كل مسؤول عن هذا القطاع الذي تحول إلى سياسوي أكثر منه عمومي

أما العلاقة التطابقية فتبرز بوضوح من خلال التناقضات التي أثبتتها التجربة الإعلامية التلفزيونية في بداية التسعينات والتي عرفت فيها الجزائر ارتفاعا مذهلا في ساعات المشاهدة بسبب الظروف الأمنية الطارئة لكن سرعان ما لجأ المشاهد الجزائري إلى القنوات الأجنبية التي وجد فيها تحليلا للوضع الأمني حتى وإن كان النقد والتحليل في كثير من الأحيان استراتيجية إعلامية مغرضة تشوبها الدعاية والتهويل والغراء بهدف التجارة والربح فمصادر الأخبار آنذاك حصرت في مصدرين أساسيين أما المصدر الرسمية للسلطة أو مصادر المعارضة السلامية المسلحة على الساحة الوطنية والدولية ولهذا افتقدت الأخبار الوطنية إلى نقد وتحليل الوضع الأمني واكتفت ببث التصريحات والبيانات الحكومية وأصبحت التلفزة خلال هذه المرحلة الصدى الوفي للسلطة وبلغت ذروة الخضوع حتى تحولت وظيفتها من إعلامية إلى سياسوية ويرجع ذلك خاصة إلى الاستقرار العام قبل انتخابات ديسمبر من 1991ومرحلة الانتقالية التي أفرزتها الاضطرابات التمردية شهر جوان .نفس السنة

(1992جوان 1992/29جانفي 15)فترة حكم الرئيس الراحل محمد بوضياف

فتحت التلفزة أبوابها أمام انشغالات ورغبات 1992لمجرد إعلان حالة الطوارئ في فيفري وتطلعات المشاهد الجزائري وسجلت خلال هذه المرحلة حرية تعبير نسبية من قبل المعارضة السياسية ممثلة في أحزاب ومثقفين سياسيين وكذلك من طرف رجال الإعلام كما استطاعت التلفزة التخلص من عقدة إخفاء الحقيقة وعدم عرض الأخبار الأمنية المتعلقة بالعمليات الإرهابية بل ذهبت إلى إظهار صور فظيعة لتجنيد المواطنين ضد الإرهاب وتوسيع الاهتمام بالظاهرة وربطها بحقوق استجوابات وحوارات مع الإرهابيين الذين سلموا "الإنسان كما سجلت التلفزة أيضا في هذا الإطار أنفسهم لإبراز ضعف هذه المجموعات نواياهم وخططهم التخريبية من جهة وتوعية الجمهور [1]."وتجنيده ضد الظاهرة

وكان على التلفزة أن تتخذ سياسة بث الأخبار أو إظهار الحقيقة رغم فظاعتها مما لها من هدف علاجي كما يقول الأستاذ إبراهيمي كما كان على التلفزة أن تواجه الإشاعات وحملة التشويه والسموم فبعد حل الجبهة الإسلامية للإفقاد انتقلت "الإعلامية التي كانت القنوات الأجنبية تبثها عبر البرابول

القنوات إلى طرح الأسئلة التشكيكية بعد استفحال ظاهرة الإرهاب وبعث لجان رقابة مما اعتبر تدخل في شؤون الدولة".[2]

فترة حكم اليمين زروال (16 نوفمبر 1995 - 15 أفريل 1999)

رغم بقاء التلفزة في هذه الفترة قيد السياسة البروتوكولية وإنتاج الأخبار الحكومية أكثر منه الإعلامية إلا أن قطاع البرمجة عرف تطورا ملحوظا كما أن العديد من البرامج والمشاريع أضفت مساحة أكبر للتعبير الحر والديموقراطي.

"فأما عن البرمجة التي صاحبها ارتفاع ساعات البث فبعد إقرار البث المتواصل سنة 1996 قدرت ساعات البث بـ 8744 ساعة في نفس السنة مقابل 7113 ساعة سنة 95".[3]

(1) Belkacem Mostafaoui «la TV confronte aux pluralisme page 172.
(2) Benchaib Houda «Merci Monsieur le président EL Watan N : 2121 9/12/97 page 5.
(3) Abbas Abdelraouf : ce que coûte l’ENTV El Moudjahid N° 10 décembre 97 page 4.

كما تقلصت البرامج الوطنية مقابل البرامج المستوردة حتى بلغت نسبة البرامج التي أعيد بثها سنة 197 بنسبة 25,30%.[1]
لكن ما اعتبر مبادرة جيدة خلال هذه الفترة هو تكريس الاهتمام بمقومات الشخصية والهوية الوطنية وذلك لتلبية الدولة 1995 جوان 5 من خلال الانطلاق في بث نشرة الأخبار بالأمازيغية بتاريخ المتطلبات الثقافية لهذه الشريحة ومن ناحية أخرى تجنيدهم لمحاربة الإرهاب وتوعية هذه الفئة التي لا تفهم اللغتين العربية أو الفرنسية.
دخل مشروع إنشاء قناة كنال الجيري حيز التطبيق وهو مجموعة برامج 1995 مارس 25 بتاريخ موجهة إلى الجالية الجزائرية في الخارج وما يعاب على هذا المشروع هو غياب تخطيط أو سير آراء لمعرفة أذواق تلك الشريحة ومراعاة هذه القناة لهذه الأذواق، كما لعبت التلفزة دورا هاما في تحقيق الانفتاح على التعبير التعددي لمختلف المترشحين من مختلف التيارات خلال الحملات والخاصة بمجلس 23/10/97 وكذا البلدية والولاية 1997 جوان 5 الانتخابية التشريعية بتاريخ الأمة 25/12/1297.
واستطاعت التلفزة بفضل هذه المبادرة أن تخرج من عهد الرقابة والتقييد لصالح الحزب الواحد إلى عهد الديموقراطية التي تقوم على تلبية رغبات المجتمع وإشراكه في عملية اختيار ممثليه في كنف الوضوح والشفافية.
تنظيم الاتصال داخل البرلمان وبث أعماله على المباشر وهي مبادرة انطلقت فيها التلفزة شهر جانفي حيث تمكن المواطنون من الإطلاع على القوانين التي 1999 وتواصلت إلى غاية أفريل 1998 تسير البلاد وتكوين حكم ذاتي من منطلق من دائرة التعددية السياسية في ظل ديموقراطية فعلية، فالتلفزة هي المرآة العاكسة لتطور المجتمع والسلطة لتعاظم دورها في التأثير وتغيير المجتمع إذ توفرت إرادة التغيير.
وعليه لا بد من إصدار قانون خاص بالسمعي البصري وإعادة تحديد مهام التلفزة التي يجب أن تقوم على أسس الخدمة العمومية والاحترافية.
كذلك على التلفزة أن تعد استراتيجية جهوية وطنية وحتى دولية للمخاطبة والاتصال والتشبع بتجارب الآخرين في المجال السمعي البصري كما جاء في التعليمة الرئاسية رقم 17.

---

(1) Ferchiche Kader «le souci de plaire» EL Moudjahid 6 Mars 97 page 5.

:الأداء الإعلامي في مجال التلفزة-2-1
:التلفزة الجزائرية و علاقتها بالسلطة في الجزائر-1-2-1
:أهمية التلفزة بالنسبة للسياسيين و الحكام*
كانت التلفزة و لا تزال وسيلة الاتصال الجماهيرية الأمثل بالنسبة لرجل السياسة و الحكام، و ولوع هؤلاء الأشخاص هذا الجهاز ينبع من السلطة التلفزيونية الكبيرة التي تستطيع تكوين الرأي العام التأثير على سلوكهم و قراراتهم، لكن هذه السلطة ذات حدود يخضع خضوعا تاما للسلطة كما كان معمول به في بولونيا أمل في الولايات المتحدة الأمريكية فلا حدود لحرية الأخبار التلفزيونية عدا **فرانسيس** "حدود المال، فرنسا هي الأخرى تنعم فيها التلفزة بسلطة كبيرة تستمدها من إستقلاليتها **حتى يتمكن من سلطة التأثير في مجال F1 إعترف بأنه اشترى قناة francis Bouygues بويق السياسة و الثقافة، أحد أقربائه قال بأن فرانسيس كان يكن حقدا كبيرا رجال السياسة و كان يعلم و حدث أن أعلن لقريبه بأنه لن يحتاج ثانيا إلى TF1 بأنه اشترى النفوذ السياسي بامتلاكه ."اللجوء إلى سياسيين و إنما هم الذين سيهرعون إليه من أجل تحقيق مصالحهم**
و هذا ما يؤكد على مدى قدره التلفزيون على مدى قدره التلفزيون على التأثير في الحكام و بالتالي **قوانين** "التأثير في عملية صياغة القرارات السياسية و عليه كان من الضروري أن تحدد بصرامة **في التلفزيون أو الراديو من أجل التعسف و إيجاد توازن Les droits de passage المرور أي و من ثم تختلف طريقة التدخل فهناك أولا ...بين من هم في الحكم و من يرغبون في الاستيلاء "وهي الخطب المذاعة و المتلفزة Intervention informelles التدخلات غير صريحة**
و تتفارق هذه التدخلات بحسب طبيعة الحكم و علاقتها بقطاع التلفزة ففي الدول النامية التي تكون فيها التلفزة ملك للدولة فإن أغلب التدخلات تكون محسوبة
التدخلات الصدفوية فتكون نتيجة بناء غلاقات شخصية اجتماعية أو اقتصادية تقوم على عوامل .البيروقراطية المال و المحاباة
:أما في الدول المصنعة فإن وسائل الإعلام الجماهرية و أهمها التلفزة تخضع إلى نوعين من الملكية
.ملكية خاصة مثل ملكية الشركات المتعددة الجنسيات أو أشخاص معينين-
.ملكية الدولة-
ملكية الاحتكارات هي أكثر الوسائل فعالية في تثبيت و تدعيم إيديولوجية النظام الرأسمالي و هي "و و يقول ديفيسون أحد ...بالإضافة إلى هذا وسائل بارعة في اقتناص الأموال و التغلغل التجاري إن :كبار المختصين في الدعاية في أمريكا حول التأثير الإيديولوجي لوسائل الإعلام الجماهرية هدفنا هو التاثير على عواطف و مواقف الجمهور و كذلك تبديل سلوكه حسب ذلك الإتجاه من خلال "الاستخدام المبرمج للإعلام و الاتصال و السياسة و الأعمال المكشوفة
و بناء على هذا فإن وسائل الإعلام الجماهرية الخاضعة لملكية الاحتكارات لا تعطي الأهمية في **فمثلا في نشرة الواحدة على القناة** "غالب الأحيان لرجل السياسة و الأخبار المتعلقة بصانع القرار **استهل مقدم النشرة بخبر إصابة اللاعب زين الدين زيدان بإصابة في ساقه ثم TF1 الفرنسية أخبر أخرى ليأتي محل خبر زيارة بوش إلى فرنسا و لقاءه مع الئيس الفرنسي شيراك في المقام ما**
و هذا الترتيب يعكس بوضوح انشغالات القناة و أولياتها في تقديم خدمة عمومية قبل **"قبل الأخيرة** .تقديم الأخبار الحكومية التي تحظى بالأولوية في الدول النامية
و بالحديث عن أولويات التلفزة في عملية انتقائها للأخبار حسب الأهمية فإن الحكام أيضا لهم أولويات في ما يتعلق بنوع الوسيلة الأمثل للوصول إلى أقصى عدد من المحكومين، و هذا الفعل **لأن جميع الحكام يرون هذا الاتصال** ".الاتصالي يرتكز على وظيفتين وظيفة الإعلام و وظيفة الإقناع **المحكومين فلاتصال هو وسيلة الاحتفاظ بهذه مهم و أساسي لكي يكونوا مقبولين من طرف الشرغية التي تظهر قدرة النظام السياسي للإنتاج و الحفاظ على الإعتقاد بأن الهياكل السياسية**

"ملائمة للمجتمع
و يلجأ الحكام للحفاظ على علاقتهم بالمحكومين إلى وسائل الإعلام الجماهرية و أهمها التلفزة
فالتلفزة تعرض الحياة الديمقراطية إلى خطر كبير من منطلق نفوذها و تحكمها في توجيه الرأي العام إلى الاتجاه الذي تريده مما أنتج نظاما مغلقا يضع الصحافيين تحت ضغوطات السوق و المنافسة و ينتج الصحفي ما يطلق عليه Fast thinking والمستهلك Fast food culturel.
مما يجعل رجل السياسة يتحول إلى بضاعة في يد القناة التلفزيونية الأكثر نفوذا و التي لا تخضع بطبيعة الحال إلى ملكية الدولة، فيقبل رجال السياسة أي عرض يمرر صوتهم عبر الشلشة و إن كان ذلك على حساب مستقبلهم السياسي" **وكثيرا ما لا يحسن الحكام و رجال السياسة في إستخدام التلفزة لصالحهم لأن وضعهم يزداد خطورة عندما يشاركون في حصص تلفزيونية ذات طبيعة ترفيهية لا تمت بصلة للنقاش السياسي الجدي"** هذه التنازلات التي يقدمها السياسيون ما هي إلا إنعكاس لأهمية التلفزة التي لا تخضع لاحتكار الدولة يتسع نطاق الاهتمام بها من قبل الحكام لكن هذا الطرح ليس بالقاعدة العامة فقناة الجزيرة مثلا التي أسسها الأمير القطري الشيخ أحمد بن خليفة آل ثاني"
من بين القنوات التي إستطاعت أن تنفرد بأسلوب إخباري ثري جدا و مشوق في نفس الوقت قناة الجزيرة استطاعت بتوظيفها 300 عامل فقط أن تحدث ضجة في الخليج العربي بسلاح القلم لا "سلاح السيف
قناة الجزيرة تعد إذا من بين الاستثناءات التي تتمتع فيها القناة التلفزيونية الخاضعة للدولة أو النظام الماكي في الخليج إلى حرية كبيرة أما في الأنظمة الشمولية.

فغالبا ما يهيمن على التلفزة إيديولوجية سياسية محددة إذ يوجد في هذه الأنظمة أرضية محدودة لتنوع الأفكار و تدفق المعلومات بشكل حر و تعمل الدولة النامية على إلقاء سيطرتها على التلفزة حتى تتجنب كل ما يهدد أو يعيق مخطط التنمية الذي تضعه الرقابة الحكومات في هذه الدول ضمن ما يطلق عليه بالتشريعات الرقابية التي تشن كإجراء وقائي يخدم الحكام و رجال السياسة بالدلرج .الأولئ

:أهمية التلفزة بالنسبة لصانع القرار في الجزائر-*

التلفزة الجزائرية من أهم المؤثرات التي تلعب دورا في تكوين تفكير المواطن الجزائري و تحريكه نحو قضاياه الهامة وانشغالاته و دفعه في المشاركة في رسم الحياة السياسية، و من منطلق أهمية هذه "التلفزة الخاضعة لاحتكار الدولة، ينعكس اهتمام صانع القرار في الجزائر بهذه الوسيلة فهي كما قال ، و هو ما يجعل الإعلام التلفزيوني في فترة حكم "الضمان الأهم للاتصال بين الحاكم و المحكوم الرئيس بو تفليقة يسير جنبا إلى جنب مع النصوص و الخطابات الرسمية المحددة للإختيارات و الأولويات التي وضعها صانع القرار ليتحول الصحفيون في القنوات التلفزيونية الجزائرية إلى أداة لتعزيز النظام السياسي و تعبئة دائمة للشعب خدمة للأهداف المسطرة من قبل صاحب

يمثل الزيارات التي قان بها الرئيس بوتفليقة إلى الخارج من 2جدول رقم
27/4/1999-31/8/2001.

التاريخ	المكان	مناسبة الزيارة
27/6/1999	سويسرا	لمنتدى كرانس مونتانا10الجلسة العلنية للدورة
23/8/1999	ايطاليا	تجمع ريمني لصداقة بين الشعوب
8/9/1999	سرت بليبيا	القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية
20/9/1999	نيويورك	.لجمعية العامة للأمم المتحدة 54الدورة
22/10/1999	اسبانيا	منتدى فور مانتور
15/10/1999	روما	زيارة دولة رسمية إلى إيطالية
19/11/1999	مونتي كارلو	القمة الاقتصادية العالمية لموناكو
12/01/2000	فرنسا باريس	الندوة الدولية لليونسكو من أجل إسلام سلام
16/4/2000	أبو ظبي	زيارة إلى الأمارات العربية المتحدة
18/2/2000	تايلندا	لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية 10الدورة
20/2/2000	واشنطن	القمة الوطنية حول إفريقيا
3/4/2000	جنيف	منتدى التحالف العالمي للمدن ضد الفقر
4/4/2000	القاهرة مصر	افتتاح القمة الأولى الإفريقية الأوروبية
12/4/2000	هافانا كوبا	77افتتاح قمة مجموعة ال
24/4/2000	نيجيريا	القمة الأولى حول حمى المستنقعات
28/4/2000	السينغال	المنتدى العالمي حول التربية
14/5/2000	أوتاوا	زيارة دولة إلى كندا
14/6/2000	باريس	زيارة دولة إلى فرنسا
28/6/2000	تونس	زيارة دولة إلى تونس
10/7/2000	لومي توقو	لرؤساء دول و حكومات 36الدورة العادية ال منظمة الوحدة الإفريقية
22/8/2000	ايطاليا	تجمع ريمني للشعوب
30/8/2000	نيويورك	للمنظمات غير الحكومية 53اختتام الندوة
3/9/2000	نيويورك	حديث مع شيكة تلفزيون الأوسط
13/10/2000	بيكين	حديث مع قناة إذاعة الصين الدولية
19/1/2001	الكامرون	إفريقيا فرنسا 21القمة
25/1/2001	نيودلهي	زيارة دولة إلى الهند
28/3/2001	الأردن عمان	لجامعة الدول العربية 13الدورة العادية
2/4/2001	برلين	زيارة رسمية إلى ألمانيا
4/42001	موسكو	زيارة رسمية إلى روسيا
27/4/2001	نيجيريا ابوجا	القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية حول داء السيدا و مرض السل و غيرهما من الأمراض المعدية
18/5/2001	لومي الطوغو	فير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية حول 15القمة ال الجهاز المركزي لآلية المنظمة للوقاية من النزاعات لرؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة 37القمة
11/7/2001	لوزاكا زومبيا	الإفريقية حول اتفاق السلام أتيوبيا أريثيريا

13/7/2001	واشنطن	زيارة عمل إلى الولايات المتحدة الأمريكية
31/8/2001	دوربن.	الندوة العالمية ضد التمييز العنصري

Page 63 -64

20/2/1999إلى 01/1/97جدول يمثل خطابات الرئيس السابق اليمين زروال من

التاريخ	المكان	مناسبة الخطاب	نوع الخطاب
			خطاب رسمي
97/1/24	الجزائر	خطاب إلى الأمة	
97/3/7	الجزائر	استدعاء الهيئة الانتخابية	
97/3/8	الجزائر	اليوم العالمي للمرأة	
99/3/20	الجزائر	تنصيب اللجنة المكلفة بمراقبة الانتخابات التشريعية	
97/5/3	الجزائر	زيارة عمل إلى غرداية	
97/5/18	الجزائر	انتهاء عهدة المجلس الوطني الانتقالي	
97/6/2	هراري	لقمة منظمة الوحدة الإفريقية 33افتتاح الدورة	
97/6/3	هراري	المؤتمر الأول للمجموعة الاقتصادية الإفريقية	
97/10/31	الجزائر	لاندلاع ثورة التحرير 43الذكرى	
97/12/7	الجزائر	97/98افتتاح السنة القضائية	
98/5/11	القاهرة	10القمة الثامنة لمجموعة	
98/8/19	الجزائر	أوت 20إحياء ذكرى	
98/9/11	الجزائر	خطاب إلى الأمة	
98/10/31	الجزائر	لإنذلاع ثورة التحرير 44إحياء الذكرى	
99/2/12	الجزائر	استدعاء الهيئة الانتخابية	
97/6/8	الجزائر	أمام اللجنة الخاصة بمراقبة الانتخابات التشريعية	كلمة
98/7/30	الجزائر	تنصيب اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات المحلية الندوة	
97/8/7	الجزائر	للانتربول 14الجهوية الإفريقية	
97/8/27	الجزائر	افتتاح الدورة العادية للمجلس الأعلى للقضاء	
97/9/14	دمشق	لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة في سوريا	
97/9/16	عمان	لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة في الأردن	
97/10/8	الرياض	لقاء مع الجالية الجزائرية بالسعودية	
97/11/3	كوالالامبور	10قمة مجموعة ال	
98/1/2	الجزائر	تنصيب المجلس الإسلامي الأعلى	
98/2/28	المدية الجزائر	زيارة عمل و تفقد إلى ولاية المدية	
98/3/1	المدية الجزائر	زيارة عمل و تفقد إلى منطقة قصر البخاري	
		لقاء مع ممثلي المجتمع المدني لولاية المدية	
98/3/8	جيجل الجزائر	اليوم العالمي للمرأة	
98/5/11	القاهرة	10القمة الثامنة لمجموعة ال	
98/6/8	وغادوغو	لمنظمة الوحدة الإفريقية 34القمة	
98/6/9	وغادوغو	لمنظمة الوحدة الإفريقية 14اختتام القمة	

98/6/10	نيامي	لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة في النيجر	
98/6/25	الجزائر	لمجلس وزراء 31استقبال الوفود المشاركة في الدورة	
98/8/30	مابوتو	الأعلام العرب	
98/8/31	مابوتو	زيارة دولة إلى الموزنبيق	
98/9/2	دوربان	لقاء مع قدامي محاري الموزنبيق الذين تكونوا في الجزائر	
98/9/3	ويندهوك	لحركة عدم الانحياز 12القمة	
98/12/27	الجزائر	زيارة دولة إلى ناميبيا	
99/1/16	الجزائر	98/99افتتاح السنة القضائية تنصيب اللجنة المكلفة بمراقبة الانتخابات التشريعية	

و من هنا يظهر خليا من خلال الخطبات الرئاسية لعبد العزيز بوتفليقة التي تبث كاملة عقب كل نشرة ثامنة مدى إهتمام صانع القرار هذه الوسيلة التي تمرر رسائله السياسية بلكيفية و الصورة التي يرددها و تعيد إنتاج النص يوما كاملا بعد إلقائه خلال نشرات الواحدة، الثامنة، منتصف الليل و نشرة الأمازيغية بحث تعيد بناء بصورة أقوى و أحسن في شكل ملخصات لا تستثني أي نقطة تطرئ إليها الخطاب و هو ما يتناقض مع مفهوم الملخص ، هذه السياسة التي أصبحت قاعدة لمعلجة الخطاب من قبل صحافي التلفزة اثارة إنتقادات على لسان الصحافة المستقلة و حتى الصحف الدولية في الجزائر أصبح التلفزيون مخصصا "حيث جاء في سؤال حلال حديث مع قناة أبو ظبي الاماراتية في البداية كانت هناك حاجة لإيصال ...تماما للرئيس الجزائري كل كلمة يقولها و كل المؤتمرات خطاب معين، الآن هناك شعور بان الجرعة أصبحة مكثفة كثيرا قد لا يعني هذا شئ، لكن هذا شعور (1) ."يطالبك به محبوك قبل منتقديك

لابد أن يشاركني الشعب في الخطوات التي أقوم بها .....ورد صانع القرار على ذلك بقوله Le Matinأما صحيفة * **...وأنا حريص على أن يراني بإستمرار ويعرف إلى أين أنا سائر** سيدي الرئيس، من "السؤال التالي 1999جويلية 25فجاء في حديث لها مع صاحب الخطاب يوم سبقوك على مقاليد الحكم لم يظهروا سوى نادرا على شاشة التلفزيون ولم يسمحوا سوى بلقاءات قليلة مع الصحافة الوطنية والدولية، على خلاف ما تقول به من ظهور منتظم ويومي على الشاشة فهل **أهم شئ بالنسبة لي هو تمكن الشعب من الوصول إلى معرفة** *ورد الرئيس (2)."ذلك إستراتيجية * **...النوايا والقرارات السياسية لقادته ومن واجبي إعلامه**

كما أن العدبد من الصحف الأخرى إنتقدت هذه السياسة التي جعلت من التلفزة بوقا دعائيا للسلطة

:الأحاديث التلفزيونية

)الحديث التلفزيوني اتصال ثلاثي الأبعاد يشمل شخصية المخاطب و المتفرج و الشخص المخاطب الية اتصال تعاظمة «أن الحديث المتلفز هو Noel Nelوقد اعتبر الكاتب (الذي يطرح الاسئلة مع الوقت قدرتها على تغطية كبيرة للمشاهدين أما وظيفتها الايديولوجية فتنحصر دائم في تمثيل .ديمقراطية الكلام في ظل الفضاء العمومي

الحديث المتلفز يتدفق في فضاءين فضاء مضمون الحديث، مشروعاته أو برامج المخاطب و الفضاء [1] .»الثاني يتمثل في الإستراتيجيات المضادة

في الشحنة الإنفعالية التي «فيرى بأن أهمية الحديث المتلفز تكمن edgar morinأما ايدقار موران يفرزها الإستجواب الذي يتموضع داخل منتدى اتصال حديث و يهدف إلى إعطاء أحاسيس بنفس [2] .»حجم الأخبار و المعلومات

و صانع القرار في الجزائر اهتم بهذا النوع الإتصالي الذي يعتبر شرط تبادل حقيقي بين المستجوب و المخاطب إذ يتمكن المخاطب من طرح أسئلة مباشرة قد تكون تلقائية أو انتقالية تساهم في جر المخاطب إلى الإجابة و غالبا ما يمسك الشخص الذي يطرح الأسئلة بزمام الحديث لكن يصطدم ذلك أيضا مع قدرة المخاطب على التحمل أو ارادته في الإجابة، و الواقع أن عملية تجميع الأحاديث كشفت عن إهتمام 2001أوت 31المتلفزة التي قام بها صانع القرار منذ تقلده الحكم إلى غاية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالتلفزيونات الدولية و تهميشه كليا للتلفزة الوطنية فالحديث المتلفز الوحيد الذي أجراه صانع القرار مع مؤسسة إعلامية وطنية أعيد بثه على التلفزة كان مع إذاعة القناة ، أما عن الأحاديث الموجهة إلى المؤسسات الإعلامية في الخارج 1999أوت 28الثالثة بتاريخ .5و 4رقم :فيتم إحصاءها في الجدولين التاليين (تلفزة أو إذاعة)

-(1) 1999 Noel Nel « la mise à mot du débat télévisé » le monde diplomatique Page 28.

Edgar Morin « interview dans les sciences sociales » (2) Communication N° : 7, 1966 Page 59.

31إلى غاية 1999أفريل 15الأحاديث الصحافية التي أجراها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة من 2001أوت

مكان إجراء الحديث	تاريخ إجراء الحديث	القناة التلفزيونية
سويسرا إثر إنعقاد منتدى كرانس منتانا	1999جوان 27	France 3القناة الث
.الجزائر	1999جويلية 07	الأمريكية CNNقن
.الجزائر	1999جويلية 08	ANNقناة العربية
.الجزائر	1999جويلية 08	France 2القناة الف
.الجزائر	1999جويلية 08	Europe 1القناة ال
.الجزائر	1999جويلية 10	الفرنسية TF1قناة
.الجزائر	1999نوفمبر 09	قناة المستقبل اللبنان
.الجزائر	1999نوفمبر 27	(MBCقناة)مركز
.الجزائر	1999ديسمبر 01	الفرنسية TF1قناة
.الجزائر	1999ديسمبر 01	France 3القناة الث
.الجزائر	2000فيفري 04	LBCالقناة الفضائ
.أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة	2000فيفري 17	قناة الإمارات العر
نيويورك	2000سبتمبر 03	(MBC)شبكة تلفز

31إلى 1999أفريل 15أحاديث صحفية أجراها عبد العزيز بوتفليقة من الفترة المحددة ما بين أوت

2001

مكان إجراء الحديث الإذاعي	تاريخ إجراء الحديث الإذاعي	إسم الإذاعة الدولية
الجزائر.	07 جويلية1999.	·1 إذاعة الفرنسية الدوليةRF1.
الجزائر.	08 جويلية1999.	·2 إذاعة إفريقياَ Africa Numéro un.
الجزائر.	17 جويلية1999.	3 قناة راديو إفريقيا التابعة لجنوب إفريقيا RADIO CHANNEL AFRICA.
الجزائر.	18 جويلية1999.	·4 إذاعة مونتي كارلو RADIO MONTE CARLO (RMC)..
الجزائر.	26 جويلية1999.	5 الإذاعة الإسبانيةCADENASERA.
الجزائر.	12 سبتمبر1999.	·6 الإذاعة RTLو LCI الفرنسيتين.
الجزائر.	02 نوفمبر1999.	·7 الإذاعة الفرنسيةRF1.
الجزائر.	07 نوفمبر1999.	·8 الإذاعة الفرنسيةEUROPE1.
نيويورك.	12 سبتمبر2000.	·9 الإذاعة البريطانيةBBC.
بكين الصين الشعبية	13 أكتوبر2000	·10 قناة إذاعة الصين الدولية

مقارنة لهذه الإحصائيات التي تثبت قيام صانع القرار13

حديثا تلفزيونيا مع القنوات التلفزيونية الأجنبية و 11 قناة إذاعية مع عدد الأحاديث الصحفية التي تبث على الشاشة بالنسبة للرئيس السابق اليمين زروال (أنظر الجدول رقم (6)) و التي أظهرت عملية إحصائها وجود 7 أحاديث فقط يتبين من خلال المقارنة أن الرئيس بوتفليقة يولي إهتماما كبيرا بظهور رسائله السياسية إذ ركز صانع القرار إسماع صوته و تمرير صورته عبر أكبر عدد ممكن من القنوات التلفزيونية و الإذاعية مما يعطيه الثقة بوجود لإتصال دائم مع الجمهور المشاهد أو المستمع و هي أحاديث مقصودة على خلاف التلقائية التي طبعت لقاءات الرئيس السابق مع الصحافة التي اقترنت بمناسبة زيارة دولة اما بالنسبة للرئيس بوتفليقة فجاءت طريقة تمرير خطاباته و الوسيلة المستخدمة لذلك تدعم طرح الباحث Joseph Maarek الذي يرى بأن للتلفزة «دور التفوق على الوسائل الجماهيرية الاخرى فيمل يتعلق ببث الأخبار ، لأن قوة التأثير على الإقناع للتلفزة تجعل منها في بعض الحالات وسيلة دعائية لانها في المقدمة تبث الخبر على المباشر و تعطي الأولوية لتمرير الأحاسيس و الشحن الأنفعالية ثم لأنها تبث أيضا مواد مرئية تشكل سبر آراء في المجال السياسي و الإقتصادي في غالب الأحيان الى المصداقية و أخبارا لأنها تمارس سياسة " ديماغوجية" * لكسب الجمهور[1]. »

* الديماغوجية حسب أحمد زكي بدوي هي اصلاح سياسي يقصد به الإتجاه الإنتهازي للحكام للسيطرة على الجماهير الشعب و تملق الجماهير و إكتساب رضاها و إستثارة حماسها

[1]PHILLIP Joseph Maarek «communication et marketing de l’homme politique » OP CIT page 18.

المكان	تاريخ إجراء الخطاب	مناسبة الخطاب	نوع الخطاب
دمشق قصر وغدان الأردن الرياض أبو ظبي صلاحه عمان الجزائر الجزائر	10/09/1997. 10/09/1997. 9/10/1997. 2/11/1997. 5/11/1997. 24/01/1999. 24/01/1999.	الزيارة الرسمية إلى سوريا الزيارة الرسمية إلى الأردن الزيارة الرسمية إلى العربية السعودية الزيارة الرسمية إلى الإمارات المتحدة تصريح إلى سلطة عمان (واج)مع وكالة الأنباء الجزائرية (أيكا)مع وكالة الأنباء التركية	تصريح صحفي تصريح صحفي تصريح صحفي تصريح صحفي تصريح صحفي حديث صحفي حديث صحفي

جدول يبين عدد الأحاديث و التصريحات لليمين زروال
(1999فيفري 30 – 1997جانفي 21)

موقع الحق في الإعلام من ألأداء التلفزيوني في ألجزائر 2.2.1
مفهوم الحق في الأعلام *
لا يزال مصطلح الحق في الإعلام محل جدال بين رجال الإعلام في مختلف الدول نظرا لموضعه الهام في أغلب فالنصوص المتعلقة بحقوق الإنسان عامة و صعوبة تطبيقه ميدانيا بشكل (1)"مجرد وهم لم تحققه الدول العربية الى يومنا هذا"خاص و هو ما يجعله كما يقول الدكتور احدادن ، و الحق في الإعلام هو الإمتداد القانوني لحرية الإعلام فحرية الإعلام هي
إدراك الضرورة بإعتبار أن إرادة الإنسان ووعيه عاملين ثانويين مشتقين من الضرورة و توجد في " الطبيعة و المجتمع على شكل قوانين موضوعية غير مدركة و كلما استطاع الفرد إدراكها كلما إزداد ، هذا التعريف الفلسفي يقدم لنا تصورا عاما عن مفهوم حرية الإعلام و هي (2)"نشاطه حرية ووعيا حرية ممارسة النشاط الإعلامي من خلال تلقي المعلومات و نقلها وفق إمكانية تصرف غير محدودة لا تحددها الظروف الخارجية و إنما تحددها القواعد القانونية أما الحق في الأعلام فهو أسمى من الحرية لأنه حق ذاتي لا يمكن لأي شخص طبيعي أو معنوي أن يعتدي عليه يركز حسب الدكتور .الحق في الوصول إلى مصادر الخير - :إبراهيمي على مبادئ ثانوية هي
.البحث عن الحقيقة و الموضوعية 2
حق الفرد في إعلام ديمقراطي متوازن حيادي كامل و شامل يستفيد من عون المجتمع 3
المدني و الدولة أن يخضع لسلطة المال أو سلطة الحاكم، أما الدكتور الباحث دوباش فيرى بأن الحق في الإعلام هو عنصر ضمن مجموعة حقوق أخرى تشكل ما يطلق عليه بالحق و قد تزامن التفكير في "في الإتصال و من ضمنه أيضا الحق في الإعلام السمعي البصري التي استمر احتكارها من قبل 1945هذا الحق مع التفطن لأهمية قطاع التلفزة بعد سنة الذي كرس حرية 30/09/1982و صدور قانون 1982إلى غاية 1946الدولة من و اذا كان التشريع الفرنسي قد حدد قانونا (1) ."3الإعلام السمعي البصري في المادة للسمعي البصري فإن هذا لم يرد بعد في التشريع الجزائري رغم ما جاء في التعليمة دعت إلى تحديد "التي 1998نوفمبر 13الصادرة عن اليمين زروال في 18الرئاسية رقم إستراتيجية للقطاع السمعي البصري تنطوي على مقترحات ملموسة حول كل الوسائل المتعلقة بوظيفة قنوات التلفزيون و عددها و قوانينها الأساسية و تنظيمها و تأطيرها

"وتعدادها و إنتاجها و إعادة نشر عمل الإتصال السمعي البصري في إتجاه الخارج [2]
كما أن الحكومة لم تفكر في وضع قانون للسمعي البصري حسب ما جاء في مشروع القانون
يكرس هذا القانون حرية الصحافة و الإعلام " [1]حيث نصت في المادة 1998العضوي لسنة
، هذا النص الذي لم يعرف تكريسا على الميدان كما أن الجزائر لم تعرف "السمعي البصري
صدور قانونا للسمعي البصري كان قد اقترحه وزير الإعلام السابق عبد العزيز رحابي في شهر
و يمكن في 1998، كما لم تعرف أيضا تجسيد مشروع قانونالإعلام لسنة 1999ماي من سنة
هذا الإطار القول أن الجزائر لا يتوفر بها المناخ الملائم لوجود حق في الإعلام لا سيما في
المجال السمعي البصري لعدة اعتبارات أولها خضوع التلفزة الوطنية إلى ملكية الدولة و كذا
غياب خدمة عمومية بسبب المرحلة الإنتقالية و الظروف الإستثنائية التي تمر بها البلاد بالإضافة
إلى غياب استراتيجية واضحة في هذا الميدان مما خلف نوعا من الركود الإعلامي الذي أفرز
.تجاوزات في حق الصحافيين و أخلاقيات المهنة و مبادئ حرية الإعلام

:الأداء المهني التلفزيوني و مبدأ الحق في الإعلام (2)

إن ممارسة حرية الإتصال " 1986من القانون الفرنسي لسنة (2)و (1)لقد نصت المادة
."السمعي البصري لا يمكن أن تتم دون حدود و شروط أولها إحترام متطلبات الخدمة العمومية
و الإشارة إلى هذا النص يظهر لنا أهمية حرية الإعلام السمعي البصري في ظل تطبيق مبدأ
الخدمة العمومية إذ بدون خدمة عمومية سمعية بصرية لا يمكن الحديث عن

(1) Charles Debbach « droit de l’audiovisuel » , ED Dalloz 1993 page 6 et 93.

.18"التعليمة الرئاسية رقم "اليمين زروال (2)

حرية الإعلام وبشكل أقل على الحق في الإعلام لأن تكريس خدمة عمومية سمعية وبصرية
.(1) "المؤسسة الإعلامية خاصة أو عمومية من أجل حملها على القيام ية "يجب أن
وقد شهد المجال السمعي البصري في الجزائر قصورا من ناحية تطبيق خدمة عمومية فتدفق
المعلومات والأخبار التلفزيونية يمر تلقائيا على قنوات تصفية تديرها وتسيرها الحكومة أو السلطة
السياسية، ومن ثم لم يجد الحق في الإعلام مساحة للتطبيق في ظل التضييقات والعوائق وسلسلة
الأوامر التي تصدرها السلطة من أجل حصر توجهات الصحفيين وأدائهم ضمن اختيارات وأهداف
السلطة، فراحت التلفزة خلال نشرات الأخبار والبرامج السياسية وحتى البرامج غير المرتبطة
بالسياسة إلى إبراز رسائل صانع القرار فتحولت النشرة افخبارية إلى قراءة مطولة للرسائل السياسية
وخطابات وتقارير صانع القرار وبالموازاة إلى قراءة رسالة التهاني والتشجيعات الموجهة إلى رئيس
هذه الوظيفة "الدولة من قبل الأطراف السياسية والدبلوماسية أو أعضاء المجتمع المدني حتى أن
الدعائية لبرنامج رئيس الجمهورية ساهمت في إعادة تجديد وبعث منطق أحادية الفكر وهو ما يمس
.(2)." 21بمبدأ الحق في الإتصال وهو المبدأ الواجب تكريسه ونحن على مشارف القرن
ولعل إنصراف التلفزة إلى تبني هذا الموقف المطابق مع سياسة الحاكم أكد على وجود رقابة
حكومية للمضامين التلفزيونية وفي المقابل إلى حضور أيضا لرقابة ذاتية يمارسها صحافيو التلفزة
على أنفسهم وهذا ما سيتم التطرق إليه ضمن موضع السلوك الرقابي المناقض تماما لمبدأ الحق في
الإعلام من الأداء المهني التلفزيوني

.

الرقابة الحكومية 1

تقييد رسمي لأي تعبير عام يعتقد "الرقابة من الناحية القانونية حسب الدكتور أحمد بدوي وإذا ...النشر وعقابي بعد النشر :أنه يهدد السلطة الحاكمة أو نظام الآداب وهناك نمطان للرقابة ويعتبر حسن عماد مكاوي (1) ."استغلت الرقابة لغرض التسلط فإنها تحد من حرية الإتصال مصطلح الرقابة من أقبح الألفاظ لأن الرقابة لا يجب أن يكون لها وجود في المجتمعات الحديثة أما بوضع وسائل الإعلام تحت شكل من أشكال الرقابة الحكومية، ويوجد "المجتمعات النامية فتلزم مباشرة تتخذ أشكال الرقابة السابقة قبل النشر وبعده وبعد التوزيع أما الرقابة غير :نمطان من الرقابة المباشرة فتتمثل في إصدار قائمة من التعليمات والتوجيهات الحكومية حول الخطوات الخاصة بنشر أو بث المادة الإعلامية أو التدخل في أسلوب معالجتها بالإضافة إلى تعرض الإعلاميين إلى الضغط (2) ."المادي والمعنوي

وعند محاولة فهم العلاقة الموجودة بين النصوص التلفزيونية والسلطة نجد بأن هذه الأشكال التي تم طرحها من قبل الباحث عماد مكاوي تتوفر جميعها في الحقل التلفزيوني في الجزائر فمن خلال ملاحظة مواضيع النشرات الإخبارية وتحديدا نشرة الثامنة يظهر مدى ارتباط الأخبار برجال السياسة وأعضاء الحكومة ورئيس الجمهورية حيث يتحول دور الإعلامي في التلفزة إلى مجرد مستقبل سلبي لحجم هائل من الأخبار الحكومية والبيانات والتقارير والنشاطات يتم تترتيبها حسب .أهمية الشخصية السياسية ومرتبتها في هرم السلطة لا حسب أهمية الحدث

وهذا نوع من الرقابة الحكومية غير المباشرة إذ تخضع الأخبار السياسية وحتى تلك ذات الطابع الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي إلى إرادة الحكومة التي تمرر ما تريد وتحذف ما تريد مما يجعل النشرة الإخبارية تتحول إلى مجرد إعلام شكلي أفرغ من وظيفته الحقيقية، وكل إهمال للطبقة السياسية في مواضيع النشرة أو أي خطأ تقني أو مهني قد يعرقل مرور رسائلهم السياسية على الشاشة يفتح على الإعلاميين ورؤساء التحرير إلى غاية مدير التلفزة حملة من الضغوطات .والتهديدات كما أن رجل الإعلام يكون عرضة إلى تدابير إدارية عقابية في هذه الحالة

إن عملية إحصاء كمية لطبيعة الأخبار خلال نشرة الثامنة أثبتت حضورا قويا للأخبار الحكومية هذا الحضور الذي يتحول إلى هيمنة كلية في فترات تتزامن مع أحداث سياسية معينة، كما أن الرقابة الحكومية على المواد التلفزيونية لا تقتصر على القسم هذه الرقابة الحكومية على المواد الإعلامية التلفزيونية "الوطني وإنما أيضا على الصفحات الدولية، تقلص من مصداقية هذه المواد وتخلق نوعا من الفتور في علاقتها مع الجمهور على خلاف القنوات التلفزيونية الأجنبية التي استطاعت كسر جدران الرقابة الحكومية وتعويضها بأخرى وهي رقابة (1) ."المال

وإذا كانت سلطة المال هي الأقوى نفوذا في المجتمعات الغربية فإن الرقابة الحكومية تبقى الأقدر في الدول النامية ومنها الجزائر على توجيه المضامين الاتصالية عبر الشاشة في الاتجاه الذي .تريده وأي مساس بهذه الإستراتيجية فسيعود بعواقب كبيرة على مجال الإعلام

:الرقابة الذاتية 2

بالموازاة مع الرقابة الحكومية التي تعتمد عدة أشكال لمصادرة الأفكار وتضييق الأداء المهني والإعلامي، يوجد نوع آخر من الرقابة أخطر من توجيه المضامين الاتصالية لوسائل الإعلام من قبل السلطة وتتمثل في الرقابة الذاتية وهي الرقابة التي يمارها الإعلاميون من منطلق معرفتهم المسبقة لما يجب حذفه أو إضافته أو ما يجب تأخيره أو تقديمه من اخبار ومعلومات بحكم الخبرة المهنية من ناحية والخضوع المطلق لتعليمات المسؤولين من ناحية أخرى، أي انطلاقا من فهم سياسة المؤسسة الإعلامية التلفزيونية التي تعد ناطقا باسم الحكومة وعله يقوم الصحافي في قطاع التلفزة

بوظيفته وهو يعلم مسبقا ما يمكن تمريره وما يجب حذفه فيقوم بعملية انتقاء الأخبار قبل مرورها
(1) ."دور حارس البوابة "على رئيس التحرير الذي يشبه دوره كما يقول الأستاذ بومعيزة
وفي حالة معالجة الصحافي لخطابات صانع القرار فإن رئيس التحرير يراقب النص رقابة
شديدة وكثيرا ما يرافق الصحافي المكلف بإنتاج التقرير إلى خلية التركيب حيث يراقب أيضا عملية
التركيب مرفقا أحيانا بمدير الأخبار، وهذه العملية تعكس طبيعيا أهمية الخبر السياسي وحرص
مسؤولي الإعلام والصحافيين على تمرير النص المتعلق
بصانع القرار بأحسن صورة مضمونا وتركيبا إذ يأخذ المركب بعين الإعتبار جودة الصوت
والألوان والضوء وجو التركيب التشويش خلال المقاطع الصوتية، وهذا يبرز أن الرقابة الذاتية لا
يتقيد بها الصحفي وحده بل أيضا المركب بالإضافة إلى رئيس التحرير ومدير الأخبار والمكلف
بالسكريبت وقد تتراوح العقوبة الناجمة عن ارتكاب أي خطأ تقني أو مهني بين المخالفة والخصم من
.المرتب أو العزل

وإذا كانت مهمة الإعلاميين هو تمرير جيد للخبر الحكومي عامة والخبر المتعلق بصانع
القرار خاصة أمر معمول به في مختلف الدول النامية فإن هذه الرقابة تحيل أيضا لمبرر ملكية قطاع
التلفزة إلى الدولة وهو ما يتناقض مع مفهوم الدولة التي تتضمن السلطة والشعب وعليه فإن التلفزة
هل يمكن للتلفزة –تصبح الوسيط الإعلامي الأهم بين الشعب والحكومة وهو ما يدعو للتساؤل
الوطنية أن تقدم خدمة عمومية في الوقت الذي تكرس فيه الحصص الزمنية الأكبر إلى الأخبار
الحكومية وهو نفس التساؤل الذي طرحه عبد الرحمان خلاص رئيس التحرير نشرتي الواحدة
كم هو حجم الوقت الذي يشغله *والثامنة بمؤسسة التلفزيون الجزائري وأجاب عنه بالتساؤل التالي
الرئيس بوتفليقة في التلفزة عموما وفي النشرات الإخبارية خاصة، أعتقد أن الإجابة في السؤال لكن
رغم ذلك يوجد هامش كبير من الحرية أبرز صورها أصوات المعارضة من كل الجوانب وخاصة
*الحزبية منها التي تمر على الشاشة وهذا دليل على وجود حرية ولو محدودة
إن هذه الرؤية تقود إلى القول بأن قطاع التلفزة حقق رغم وجود الرقابة الحكومية والذاتية
تطورا إيجابيا مقارنة بما كان معمول به خلال التسعينات فنشرة الثامنة رغم حجم الأخبار الحكومية
التي تطغى عليها كميا إلا أنها أدخلت علامات تفتح من خلال الضيوف التي يتم استجوابهم من
.مختلف التيارات خلال الحصص التي تبث على المباشر

ولعل ما أضاف تماسكا وثقة بالنشرة الإخبارية من قبل الجمهور هو دفاعها على القضايا
الدولية المشروعة فأمام الحروب الدعائية الإعلامية التي تشنها القنوات الأجنبية إزاء ملفات دولية
الخ تتبنى ...كالشرق الأوسط والعراق والهند وباكستان وكوريا الشمالية وأفغانستان وكوديفوار
النشرة الوطنية مواقف دفاعية مع القضايا العادلة سواء بوسائل
بسيطة من خلال الإستخدام المقصود للصور والكلمات أو بفضل المبعوثين الدوليين في تلك
.لدول وهو ما يزيد الثقة والمصداقية في هذه الأخبار

في مجال الصحافة المكتوبة - II

(1)المبحث
موقع الصحافة من الرئيس بوتفليقة:
فالإنسان عامة «تعكس الصحافة المكتوبة طبيعة النظام الإجتماعي الذي تنشأ وتتبلور فيه
يعيد إنشاء البيئة التي يعيش فيها من خلال تكوينه لمجموعة من الفروض عن هذه البيئة ومحاولة اختيار مصداقية ذات الفروض ثم التوصل إلى بدائل سلوكية محددة تمكنه من تفسير سلوك الآخرين أو التنبؤية» [1]

ووسائل الإعلام باعتبارها قنوات اتصال ذات أهمية بالغة فهي تتابع سلوك المجتمع وسير النظام السياسي وتشكل صورة عن المؤسسة السياسية والاجتماعية لكنها لا تتبع دائما هذا السلوك، فكل نظام إعلامي تحدده طبيعة النظام السياسي وتحركه إدارة هذا النظام وحده فحتى في الدول الديموقراطية يقول Armand Mattelart « **الساسة هي التي تصنع إعلاما متطور إذا أرادت، فمرحلة تحرير تكنولوجيا الإعلام في فترة حكم الرئيس الأمريكي يعن تزامنت مع إطلاق وزارة الدفاع الأمريكية برنامج (استراتيجية مبادرة الدفاع) أو ما يعرف باسم حرب النجوم في 23 مارس 1983 والذي أثبت فشله بعد ذلك** »[2]

فتركيبة النظام السياسي تنعكس تلقائيا وتظهر من خلال طبيعة وعمل الإعلام ففي الأنظمة السلطوية « **كلما ازدادت الضغوط على الصحافة نجد بأن النظام السياسي غير مستقر أما إذا كانت الحكومة ديموقراطية فإن الصحافة سوف تنعم بحرية التعبير** » 1

و لأن أغلب دول العالم الثالث تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي فإن الصحافة في هذه البلدان تكون عرضة إلى التصنيف والتقييد باستخدام وسائل ضغط مباشرة أو غير مباشرة وتجربة الجزائر دليل آخر على غياب الديموقراطية الإعلامية حتى مع توفر عوامل التعددية والتنوع « **لأن التعددية الاعلامية والتنوع في مضمون الاتصال لا يعد شرطا ضروريا لتوافر الفرص الديموقراطية** » 2

والصحافة المكتوبة في الجزائر بحكم تنوعها وتعددها واختلاف طبيعتها وأهدافها إلا أنها تنمو في مجتمع ديموقراطي ولم تكن حرة في نشر الأخبار وتدعيم مبدأ الحق في الاعلام فحرية الصحافة لا تعني أن تكون الصحف حرة في وجودها وإنما حرة في أدائها وممارستها، رغم وجود إرادة حقيقية لدى الصحف المستقلة في الجزائر في تكريس الحق في الإعلام في فترة الرئيس بوتفليقة إلا أن مرحلة حكمه لم تشهد على غرار المراحل التي سبقته وجودا لما يسمى بديموقراطية الاتصال فكما يقول شون ماك برايد Shon Mac Brid « **إن إطفاء روح الديموقراطية على عالم الاتصال يعني أن يكون الفرد شريكا نشطا في عملية الاتصال التي تتميز بتنوع وتبادل الوسائل أو تزايد نسبة التمثيل الاجتماعي** » 3

وإذا كانت ديموقراطية الاتصال هذا الباحث لا يمكن تحقيقها إلا بإزالة العقبات التي تعوق عملية الاتصال فإن الصحافة المكتوبة في الجزائر لا تزال تعاني من وجود هذه العقبات لا سيما الصحافة المستقلة فالسلطة تهاب حرية الصحافة وتهاب المثقفين الداعين لهذه الحرية ولذلك تحاول خنقها بكل الصور و لا يستطيع أحد أن يتصور وجود حرية الصحافة بمعزل عن أغراض وظروف يصنعها النظام السياسي مع إقصاء التمثيل الاجتماعي وغياب أي علامة من علامات كبح حرية الصحافة في الخطاب الرسمي، ففي الخطاب الانتخابي للرئيس بوتفليقة الحث على ضرورة الإصلاح الوطني وبناء الثقة مع هيئات الدولة وقال « **إن الصحافة المكتوبة تلعب دورا أساسيا في بناء الثقة وفضح أعمال الرشوة والاختلاسات والممارسات البيروقراطية و اللامشروعة وعلى الدولة أن ترفع العراقيل التي تصادف الصحافة وتشجيع التعددية وتضمن حق صدور الصحف ضمن تكريس الحق في الاعلام** ».[1]

وإذا كان ما قاله الرئيس في هذا الخطاب استهدف الصحافة الجزائرية عامة إلا أن موقفه إزاء الصحافة المستقلة عرف تراجعا سلبا مقارنة مع الصحافة العمومية أو ما يطلق عليها بالصحافة الحكومية التي تعد بوقا دعائيا للسياسة الحكومة حيث صرح بعد شهر من خطابه الأول « **الصحافة الخاصة من منطلق طبيعتها لا يمكنها تحقيق ما يمكن أن تبلغه الصحافة العمومية التي تسهر على تكريس المصلحة العامة** ».[2]

ومن هنا نطرح التساؤل التالي: هل فعلا ما تحققه الصحافة العمومية في الجزائر يصيب في قالب المصلحة العامة؟

هل من الأجدر تكييف هذه الصحافة بالحكومية بدلا من عمومية؟
وكلمة العمومية مشتقة من الخدمة العمومية التي تحمل مفهومان كلاسيكي و حديث فأما الكلاسيكي فيعتبر الخدمة العمومية نشاط لهدف إلى تحقيق المصلحة العامة عن طريق مؤسسات يطلق عليها «اسم مرافق عامة وظهر هذا المفهوم الأول مرة **سنة 1926 بعد إنشاء مؤسسة BBC ثم ارتبط لاحقا بمفهومي:**
قطاع الدولة
القطاع العام»[3]
فالقطاعان حسب طرح الدكتور عبد الرحمان محمودي متداخلان بشكل كبير إذ أن القطاع العام يحيل مؤسسات إلى الدولة لتسييرها باسم العامة و الدولة تعين مستخدمين لتسيير القطاع باسمها ولحساب العامة؟
ومن منظور هذه الفرضية فإن قطاع الدولة لا يتولد عن الضغط الاجتماعي Les Pression de Masse وإنما عن ضغط الهياكل المؤسسات مما يجعل الدولة هو المفهوم السائد في الجزائر لأنه أكثر حماية لأجرة المستخدمين.
المفهوم الحديث للخدمة العمومية مع تقلص ظاهرة الاحتكار من قبل الدولة أصبح مفهوم الخدمة العمومية يتعدى الإطار الضيق الذي يحصرها في نشاط المرفق العام إلى مفهوم أوسع يشمل عدة جوانب:
- الخدمات الاجتماعية من قبل الجمعيات.
- تشجيع مقومات الثقافة والتراث الوطني كاللغة الموسيقى و مختلف الفنون.
كما أن الخدمة العمومية الاعلامية حسب أيمانويل دوريو: « **يجب أن تتم ضمن شروط و متطلبات أهمها:**
- **شرعية معالجة الأخبار.**
- **التخلص نهائيا من مركزية الإعلام.**
- **تطوير الثقافة الفرنسية.**
- **تحسين نوعية البرامج وتنويعها»** [1]
أما عن التشريع وهي المتطلبات التي جاءت تلبية للتشريع الفرنسي للإعلام سنة 1986 الجزائري فإنه لم يطرح أي مفهوم لهذا المبدأ مما يصعب تحديده حيث نفس المادة 10 من ق.
الإعلام لسنة 1990 « **يجب على أجهزة القطاع العام وعناوينه ألا تدخل في الحسبان مهما تكن الظروف والتأثيرات والاعتبارات التي من شأنها أن تدخل بمصداقية الإعلام وبتعين عليها أن تضمن المساواة في إمكانية التعبير عن تيارات الفكر والرأي»**
يظهر هذا النص إقصاء كامل للمؤسسات الخاصة حيث اقتصر على القطاع العام فمؤسسات هذا القطاع تعرف رقابة إعلامية كبيرة، فتجربة الجزائر قد أظهرت نجاح الصحيفة يكمن في استقلاليتها عن الحكومة ونشر الأخبار بناءا على الشفافية والمصداقية والمسؤولية.

«لأن حرية الصحافة يقول حسن عماد مكاوي
هي الحق في نقل الأفكار والآراء والمعلومات دون قيود حكومية بهدف تشجيع نقل الأفكار التي تتبع سهولة ودقة اتخاذ القرارات المناسبة حول الشؤون العامة و الصالح العام»[1]
وإذا كان نجاح كل صحيفة يقاس بكمية سحبها فإن الجدول التالي يوضح فشل الجرائد العمومية أو كما يسميها الدكتور أحدادن:

الحكومية في تحقيق الصالح العام و تلبية أذواق كافة الشرائح الاجتماعية فإحصائيات سحب الجرائد تشير إلى تقلص سحب جريدة المجاهد مثلا إلى 2002العمومية والخاصة للثلث الأول من عام . 1998يوم سنة /ن 18000يوم نفس الجريدة سجلت سحبا يقدر بـ /ن 11893 .نسخة في اليوم كحد أقصى 16000وعموما فإن سحب الجرائد العمومية لا يتجاوز انطلاقا من هذه الإحصائيات يمكن القول بأن الجرائد العمومية تشهد انخفاضا كبيرا في **حتى وإن لم تتفق بعض هذه** «المقروئية على العكس ما يمكن استنتاجه بالنسبة للصحف المستقلة **الصحف على الحد الأدنى للمصلحة العامة فهي تحكمها مصالح وحساسيات حتى أصبحت تشبه** (2)**. »الأحزاب السياسية أو بشكل أخطر عملية التجارة**

ورغم جهود الصحافة المستقلة في تكريس حرية التعبير إلا أن إلقاء الضوء على مسارها في فترة حكم الرئيس بوتفليقة يظهر لنا وجود عراقيل تحد من عملها، كما أننا نلاحظ وجود اتصال محتشم بين الصحافة المستقلة وصانع القرار ويأخذ نموذج الاتصال السياسي بين الصحافة والرئيس شكل النموذج النسقي والصحافة باعتبارها دعامة سياسية للاتصال السياسي فإنها ترسل مدخلات إلى الحاكم في شكل مطالب أو استفسارات أو تعليقات والحاكم من جهته يركز عمله على الصحف .الحكومية التي يستخدمها كوسيط للوصول إلى المحكومين

:(الحاكم)أدوات اتصال الصحف المستقلة بصاحب الخطاب

:المقابلات الصحفية - 1

يعد أسلوب المقابلات الصحفية مع الحاكم جزءا أساسيا من ممارسات الحياة السياسية وقد عشر ثم امتد ذلك إلى شبكات 19تأسس هذه الأسلوب من خلال ممارسات الصحف منذ القرن الراديو والتلفزة كما أن نقل المؤتمرات الصحفية على الهواء مباشرة عرف رواجا منذ أيام الرئيس وامتدت هذه المقابلات و الأحاديث Franklin Roosevelt "فرانكلين روزفالت"الأمريكي الصحفية تسمح للصحافيين نشر أحاديثهم على نطاق واسع لما للقراء من اقبال على مثل هذه المواد الإعلامية كما أن الحديث الصحفي سيسمح بتمرير الرجل السياسي أو صانع القرار لأفكاره ووجهات .نظر بشكل مباشر

والرئيس بوتفليقة بالنسبة للجزائر خص الصحافيين خلال الحملة الإنتخابية من الفترة الممتدة حديثا للصحف الوطنية عمومية ومستقلة و 12بـ 14/04/1999إلى غاية 1999فيفيري 1ما بين .(....أنظر الملحق رقم)حديثا للصحف الدولية 22

فقد أجرى صانع 2001أوت 31إلى غاية 1999أفريل 15أما في الفترة الممتدة ما بين القرار ثلاثة أحاديث صحفية مع ك

1999جويلية 18بتاريخ Liberteصحيفة -

.1999جويلية 25بتاريخ Le Matinصحيفة -

.1999أوت 3صحيفة الخبر بتاريخ -

أنظر)حديثا صحفيا 34أما الصحف والمجلات الدولية فبلغت عد الأحاديث خلال هذه الفترة .(...الملحق رقم

وإن من الصعب جدا تحديد أسباب الجمود بين الصحافة والرئيس خاصة الصحافة المستقلة التي لم يجب صانع القرار عن انشغالاتها و اهتماماتها بحكم قلة الأحاديث الصحفية والتبادل بين قد يبرر Libertéالاتجاهين فإن ما قاله صاحب الخطاب لهذا الصدد في حديث صحفي مع جريدة نوعاما السلوك إذ كان سؤال الصحفي يدور حول سبب تهميش الرئيس وهجوماته المتكررة على الصحافة المستقلة مما أثار قلقا لدى هذه الجرائد التي تساءلت عن مستقبل حريتها في ظل حكمه ورد **إنني أضمن لهذه الصحف أحسن مستقبل يكرس في ظل بلد ديموقراطي إنني** «صاحب الخطاب

أهاجم ولاأحارب الصحفيين و لا الصحافة المستقلة وإنما الجميع يشهد بأن العكس هو الصحيح لكن مالا أقبله بشدة هو توظيف هذه الصحف للأكاذيب والدعاية ووسائل الإثارة والاستغلال و النهب المائي« . [1]

إذن حسب رؤية صانع القرار فإن الصحافة المستقلة تنتج إعلاما موجها غير حيادي يحمل
وفي هذا السياق قدم الباحث Phillipe في جميع الحالات محددا استراتيجيا من حيث طبيعته
إذ تزامن استخدام الدعاية الاعلامية »والكاتب رؤية عن تطور العلاقة بين وسائل الإعلام والحاكم
مع اندلاع الحرب العالمية الأولى واعتبرت وسيلة عملية الدفاع لكن مع القرن العشرين تحولت إلى استراتيجية قائمة بذاتها لأن الحاكم بلغ الوعي بمدى تأثير هذه الوسائل على الجمهور، فتحول لإستقبال الرسائل السياسية مما جعل رجال Cible Vivante الفرد مع هذا التطور في هدف حي السياسة يفقدون تلقائيا السيطرة على تقنيات الاتصال السياسي لتنتقل السيطرة على هذه التقنيات إلى من أسماهم الباحث رجال الاعلام و رجال الاشهار...« . [2]

ونفهم من هذا الطرح بأن الاتصال السياسي لم يعد يدخل ضمنه نشاط الدعاية وترويج
المعلومات المغرضة كوسيلة دفاع وإنما استراتيجية قائمة بذاتها ورغم تنافي هذه الأساليب مع مبدأ
الديموقراطية الاعلامية إلا أنه يغلب استخدامها خلال الحملات الانتخابية التي تتحول فيها الفكرة
»السياسية لإلى خطاب إعلامي لما لوسائل الإعلام من قدرة على تكوين الرأي العام كما أن
المرشحين يصبح لهم شرعية مزدوجة الأولى سياسية تمنح لهم تلقائيا بمجرد ترشحهم والثانية تمنح لهم بمجرد تمرير خطاباتهم عبر وسائل الإعلام« . [3]

:الندوات الصحفية

هي موجهة دائما إلى مجموعة من الصحافيين ونادرا ما ثبت على المباشر وإنما تنقل دائما
من طرف الرئيس 1955 الإجراء منذ سنة »من قبل الوسائل السمعية البصرية وقد استعمل هذا
إن الأسلوب الجديدة للندوة : 1955 ماي 19 ايزنهاور كتبت جريدة نيويورك هيلد تريسيبون في
الصحفية الذي هو في متناول أيدي الرئيس ايزنهاور وهو وسيلة الأخبار وإعلام الجمهور وتوسيع
شرعية الرئيس التنفيذي كمثل للأمة لأكملها.« [1]

حرة ومغلقة :والندوة الصحفية تنقسم إلى عدة أنواع منها
أما الحرة فهي التي يطرح فيها الصحافيون أسئلتهم بكل حرية دون تحديد لموضوع السؤال من قبل
.واختيار الصحافيين أيضا
أما الندوة محددو الموضوع في الندوة التي يتقيد فيها صاحب الخطاب بموضوع الندوة ولا يجيب
فيها عن الأسئلة التي تخرج عن الموضوع، هذا النوع من الندوات هو ما عقده صانع القرار
بالجزائر مما يؤكد غياب الندوات الصحفية الحرة والمغلقة مع الصحافة الوطنية إذ اقتصر انعقاد هذه
الندوات على مناسبات معينة ثم التحضير لها من أجل تمرير رسالة صاحب الخطاب بشأن هذه
:ندوات صحفية خلال فترة زمنية تزيد عن السنة 3 المواضيع وبلغت

1 - ندوة صحفية بإقامة الميثاق بمناسبة انعقاد المؤتمر الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الإفريقية و
سؤالا لصحف جميعها أجنبية 12 أجاب فيهل صاحب الخطاب على 1999 جويلية 9 ذلك بتاريخ
ورغم تحديد إطار بمناسبة المؤتمر لأن Europe 1 من ضمنها سؤال من قبل الإذاعة الفرنسية
....أنظر الملحق رقم)أسئلة الصحفيين لم تتقيد في معظمها بالموضوع

2 - بمناسبة الاستفتاء حول الوئام المدني، أجاب خلالها 1999 / 9 / 16 ندوة صحفية بتاريخ
.(...أنظر الملحق رقم)صاحب الخطاب على ست و خمسين سؤالا

3 - حاسي بحبح ولاية الجلفة بمناسبة قيام قيادة القوات الجوية 2000 ماي 10 ندوة صحفية بتاريخ
ثم خلالها الإجابة على خمسة أسئلة لم تأتي فيها أي إشارة لأصحاب "2000 مجد "المناورات جوية

.(...أنظر الملحق رقم)الأسئلة
5بالموازاة مع قلة الندوات الصحفية بالجزائر فإن الندوات الصحفية بالخارج قدرت بـ
ملتقيات مع المسؤولين سياسيين أو أعضاء في حكومات أجنبية ثم خلالها 4ندوات بالإضافة إلى
طابعا رسميا مقارنة بالندوات الصحفية Les Debatsطرح العديد من الأسئلة وأخذت هذه اللقاءات
إنطلاقا من الإحصائيات الأخيرة فإنه يمكن القول بأن صاحب الخطاب لم و 1أنظر الجدول)
يول أي أهتمام بالصحافة المستقلة ولا بالصحافة العمومية بشأن غياب الندوات معها ، لأن غياب
الندوات الصحفية تكون منبرا لتعبير الصحافيين على مشاغلهم و اهتمامات الجزائرين و المشاكل
بشكل «الراهنة التي تطرح نفسها بحدة على السلطة الوطنية والدولية مما لهم السلطة والشعب
صريح على تهرب الرئيس من أي مواجهات منتظمة زمانايا مع الصحافة أو اتصال يكون فضاءا
.حسب الصحفي فيصل بخوش من صحيفة اليوم [1] »**للتبادل بين الإتجاهين**
والصحف المستقلة عانت أغلبها من تهميش صانع القرار الذي ابرزت الإحصائيات السابقة
إن يفصل التعامل مع الصحافة الدولية لأكثر من إجراء أحاديث وعقد ندوات مع الصحافة الوطنية
لأسباب لا يمكن تحديدها إلا ضمن ما قاله صانع القرار أو ما ردت به هذه الصحف التي تحكمها
حساسيات متنوعة انجر عنها حالات ما تراجع في مصداقية الأخبار و موضوعيتها نجم عن هذا عن
هذا الوضع بروز تمفصل في علاقة الصحف مع السلطة حيث ارتبطت بعضها بمواقف جزئية و
البعض الآخر أضحى منابر لمصالح فئوية معينة، وهذا التمفصل زاد الهوة بين الحكومة و الصحافة
حتى أسفر عن وصف الرئيس بوتفليقة لهذه الصحف بطيابات الحمام و في ردّ له عن سؤال الصحفية
شرعيا لأن ما توجهه «الوطن تضمن بسبب عدم تقبل الرئيس للنقد اعتبر صانع القرار ذلك
الصحف المستقلة في اتجاهه لا يعد نقدا بل شتما و دعاية و أكاذيب وتهما باطلة فالنقد عنصر
مكون للمهنة الإعلامية التي ترتكز على مبادئ المصداقية والمعرفة الواسعة و الاحترافية وبمعنى
آخر النقد لا يعني اللا مسؤولية، كما أن حرية الصحافة لا تعني المس بكرامة الآخرين أو القبول
بالتحول إلى وسائل ضغط أو إكراه أو تهديد في يد من يملكها لأنه كلما زادت الضغوطات كلما
تقلصت المصداقية و كلما ارتفعت أدوات الإثارة والتشويه كلما فقد الجمهور الثقة و الاهتمام بهذه
. [2] »**الوسيلة الإعلامية**
ونفهم من هذا الاعتراف بعدم تقبل صانع القرار للنقد وجود غياب تفاعل مع الصحافة
أقل ما نقول عنه أنه عدائي لأنه يضع جميع «المستقلة و صاحب الخطاب الذي ينتهج سلوكا
الجرائد في جعبة واحدة وهو حكم لا يتطابق مع بعض الجرائد و منها الوطن التي تتقيد بمبادئ
. [1] »**الحرمة العمومية**
هذه المواقف و الاتجاهات التي تم رصدها في الخطاب لا تختلف في لغتها إلا باختلاف
موقعها إذ هناك انزلاق في المواقع مع غياب أي تراجع في موقف صاحب الخطاب إزاء الصحافة
المغربية تبنت الجريدة أحد الفرضيات التي Gazette du Marocالمستقلة ففي حديث مع صحفية
كونتها العديد من الصحف الجزائرية المستقلة حول علاقة شخص الرئيس بالمؤسسة العسكرية التي
اعتبرت من خلال السؤال المسؤول الأول عن الإتيان بصانع القرار و تقديمه مرشحا للرئاسة و كان
إنها تروج الأكاذيب «صاحب الخطاب يتضمن تشخيصا حادا لعيوب الصحافة المستقلة التي قال
مضيفا بأن هذا التقييم لا يتطابق مع الواقع و كونه صدر عن الصحافة الوطنية فإن ذلك ليس بدليل
. [2] »**على صحته**
إذ رد صاحب LA Gazette du Marocهذا الموقف انزلق موقعه في حديث آخر مع صحيفة
عدة مرات الإجابة «الخطاب على نفس السؤال الجريدة المغربية بنفس الجواب لكنه ذكر بأنه
على نفسه السؤال و أضاف أن كل من يفند بتصريحاته فهو مروج لمزاعم لا تخدم البناء
. [3] »**الديموقراطي**

وعلى الرغم من عرض هذه الأثلة إلا أنه لا يمكن تكوين رؤية تمكن من فهم عملية بالغة التعقيد كعلاقة صاحب الخطاب بالصحافة المستقلة لكنه من الضروري التأكيد على واقع هو استخدام صاحب القرار اللهجة الديبلوماسية خلال المشروع الانتخابي وبعد تقلده الحكم هذه اللهجة إلى لغة وهي السياسة التي أفرزت اصطداما بين الاتجاهين و ما يؤكد هذا الطرح هو الجدول /مقاطعة الممثل أسفله لعدد خطابات الرئيس بوتفليقة الخاصة بعينة الدراسة و التي أجراها في كل سنة من أي الفترة التي أعقبت تقلده الرئاسة لينخفض 1999حديثا صحفيا سنة 13سنوات حكمه اذ بلغت . 2001لتنعدم تماما سنة 2000أحاديث صحفية سنة 4معدلها الى

Dominiqueلكن هذه المقاطعة لا يمكن أن تكون بشكل نهائي لأن رجال السياسة كما تقول Wolton « **في حاجة إلى تدخل مستمر في الفضاء العمومي عن طريق وسائل الاعلام التي تنقل . »رسائلهم السياسة**

.ومن ثم يتحول الخطاب السياسي إلى خطاب إعلامي يحدد العلاقة بين الحاكم و المحكومين

أما عن العلاقة بين وسائل الاعلام و بالتحديد الصحافة و صاحب الخطاب فإن الوقوف على الوضع .-أنظر الجدول -الذي تعايشه في فترة حكم الرئيس بسياستهم في فهم العلاقة بينه وهذه الصحف

قانون العقوبات المعدل

أعّد أحمد أويحي وزير الدولة وزير العدل مشروعات قدمه إلى المناقشة على البرلمان يتضمن تعديل قانون العقوبات لجنح الصحافة م جاء هذا القانون ليزيد من خنق حرية الصحافة التي والذي وصفه الصحافيون 1990عرفت تضييقات جمة نصت عليها مواد من قانون الإعلام سنة **جاء** «بقانون عقوبات لأنه تضمن أكثر من عشرين مادة عقابية أما الدكتور احدادن فقد اعتبر بأنه إذ وضع قبل أن تتكرس التعددية و (1) **. »قبل أوانه لأنه لا يتماشى و المناخ الذي أنشئ من أجله** حمل عقوبات جديدة عن مخالفات 2001جاء لتثبيت ممارسة إعلامية مستقبلية ق العقوبات لسنة و 97وما يدل على ذلك نص المادتين 1990الصحافة و لم يأتي ليملأ فراغا قانونيا قد أهمل في ق .مكرر من المشروع 144

:97إذ تنص المادة

دج أو إحدى العقوبتين 30.000و3000يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة و غرامة مالية مابين « من يعتمد بأي وسيلة من وسائل الاعلام إهانة روساء الدول الذين يمارسون مهامهم مع مراعاة أحكام .»أعلاه 3المادة

يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات بغرامة من «مكرر فتنص 144أما المادة دينار أو بإحدى العقوبتين من أشاء إلى رئيس الجمهورية 1.000.000دينار إلى 100.000 بعبارات تتضمن إهانة أو سب أو قذف سواء كان عن طريق الكتابة أو الرسم أو التصريح أو بأية آلة لبث الصوت أو الصورة أو بأية وسيلة إلكترونية أو معلوماتية أو أخرى، وكيل الجمهورية باشر . »مباشرة إجراءات المتابعة الجزائية وفي حالة العود فإن العقوبات السابقة تضاعف

الملاحظ أن كلتا المادتين ادخلا مصطلح جديد هو مصطلح الإهانة و ما يميز الإهانة هو طابعها الغير العلني لما الأمر بالكتابة أو الرسومات بينما ما يميز المخالفة هو

أكثر 2001طابع العلنية أو الإشهار وهو ما يجعل ق العقوبات الذي صادق عليه البرلمان جويلية + .شدة لأنه عمل على توسيع نطاق جنح الصحافة ومن ثم تقليص حرية التعبير

حملة الإعتقالات ضد صحافي الجزائر المستقلة

:بعض مظاهر قمع السلطة لحرية الصحافة

حرية الصحافة ضمان بالغ الأهمية في البلدان الديموقراطية والحماية القانونية لهذا المبدأ توفر أقصى درجات الضمان في دول لا تنتهك فيها النصوص التشريعية أما في الدول التي لتتوفر **فدول العالم الثالث** «على مؤسسات ديموقراطية فإن الحرية تشكل خطرا والنقد الإعلامي يعد قذفا **عموما تمارس نظم الحكم الشمولي وغالبا ما لا تتخذ العلاقة بين وسائل الإعلام والحكومة في ظل هذا النظام ومن ثم يميز هذه الدول سلسلة قوانين مقيدة تحدد واجبات الصحافة بشكل حاد**». [(1)]

وفي الجزائر عدل قانون العقوبات ليزيد من صور التضييق على حرية الصحافة التي شهدت "العمومية "مرحلة صعبة بسبب حملة الإعتقالات ضد صحافي الجزائر المستقلة فيما بقيت الجرائد بمعزل عن هذه القيود.

جريدة الوطن

تم إصدار عقوبة سجن لمدة سنة ضد مدير جريدة الوطن عمر بتاريخ 18 / 02 /2002 **عندما تسائل السيد بلهوشات عن** «بلهوشات بتهمة القذف وتعود أحداث القضية **إلى سنة 1995 وعبر عن قلقه على Canal+ و TF1 قناتي 'هوية المسؤولين عن اغتيال الصحافيين أمام مستقبل التعبير**». [(2)]

بالنسبة أيضا للصحفية تلمساني وبالنسبة للشكوى المرفوعة ضد صحفية الوطن ندد المحامي «ميلود ابراهيمي **بتدخل الشرطة القضائية التي لا يضيف استجوابها للصحفيين شيئا إلى الملف بل بالعكس فإن ذلك سيزيد من التضييق المعنوي على الصحافيين**».

جريدة Le Matin .

في بداية شهر جانفي الماضي لمساءلتها صاحب Le Matin استدعيت رئيسة التحرير الكاريكاتور الذي أساء للمؤسسة العسكرية و أودعت وزارة الدفاع شكوى رسم للكاريكاتوري هشام صدر في الرابع من جانفي حول التحول إلى الأرو أنظر الأسفل.

هذه الشكوى le Matin واعتبرت الصحفية غنية خليفة رئيسة التحرير « **تحرشا ضد الصحافة المستقلة وهذه الحملة حركتها السلطة مع قرب الانتخابات التشريعية لتطويع الصحافة الخاصة و تحويل الأنظار عن ملف الإرهاب وأزمة القبائل و هذا دليل على إرادة السلطة في ضرب مكاسب حرية التعبير باستخدام قانون العقوبات**». [(1)]

جريدة Liberté

شكلت متابعة الكاريكاتور ديلام مواجهة حقيقية بين السلطة والصحافة في عهد قانون «العقوبات الجديد إذ أحيل على ديلام أثر شكوى حركت ضده من قبل وزارة الدفاع على المحكمة **دون أن يتلقى الاستدعاء القانوني من طرف غرفة الاتهام مما تعد تحرشا للدولة عبر آليات هيئات العدالة**». [(2)]

«خالد بورايو فإن **الطريقة التي تم بها الاستماع للكاريكاتور ديلام و مدير Liberté و الوطن و صحفي Le Matin بهذا الشكل يثير تساؤلات على مستقبل حرية الصحافة**». [(3)]

جريدة الموعد

بموجب قرار من وزارة الاتصال والثقافة 2001 / 09 / 25 تم تعليق جريدة الموعد بتاريخ ونفذ القرار من قبل مصالح وزارة الداخلية فرفعت جريدة الموعد دعوى على وزارة الاتصال لكنها طلبت إخراجها من القضية و برزت ذلك بقانون حالة الطوارئ.

«وبالنسبة لهذا الحملة يرى جيري مدير الخبر **بأن السلطة اعتمدت على معيار الوقت كوسيلة للضغط فعند استدعاء الصحفيين و رفع الجلسات القضائية ترك للصحافيين متسع من الوقت لاختيار رد الصحافة المستقلة و الرأي العام أيضا وإذا ما لم يكن هناك ردود دفاعية بحجم**

»الاعتقالات فإنها ستتعامل بكل حرية مع الملفات
الرد من جانب الصحافة المستقلة كان تلقائيا ومباشرا إذ احتلت هذه القضايا الصفحات الأولى
وحدة الشرق -الإتحاد العالمي للإعلام واستطلاعات الرأي «للجرائد كما جاء الرّد من طرف
حيث استنكرت حملة المضايقات التي تتعرض لها الصحافة في الجزائر -الأوسط وشمال إفريقيا
[1].»كبداية للعمل بقانون العقوبات المعدل
وهو ما جعل حسب الدكتور ابراهيمي السلطة تتراجع عن تضيقانها بعد أن تأكدت من فشلها في تطويق حرية التعبير و ما يدل على ذلك هو إرجاءها للملفات خصوصا في مرحلة اقتراب الانتخابات التشريعية.
خرقا خطير لحرية الصحافة حسب «أما جمعية حقوق الانسان فاعتبرت هذه الحملات
[2]. »رئيس الجمعية بوجمعة غشير
أصابع الاتهام نحو السلطة وجهت أيضا من قبل رئيس حركة مجتمع السلم الذي حذر من ما
[3]. »المافيا الاقتصادية والإعلامية التي تتعمد إغلاق الجرائد المعربة و تتابع أصحابها «أسماه
وإن كان الغلق كم يشمل فقط الجرائد المعربة بل المفرنسة أيضا فبغض النظر من لغة الجريدة فإن الإجراء العقابي وجب إلى الجريدة بصفتها مستقلة عن تيار السلطة.

المبحث(2)
ردود الصحافة إزاء خطاب الرئيس:
الإتصال السياسي يشكل مجموعة من التدفقات بين الحاكم والمحكوم في شكل مدخلات ومخرجات يخضع فيها هذا التدفق إلى عدة قواعد كما تختلف طبيعته من مرن أو غير مرن مباشر أو غير مباشر فوري أو غير فوري ، ويمر هذا الإتصال عبر قنوات ودعائم مهيكلة احتلت من ضمنها فقدوا » Phillipe Bretonوسائل الإعلام مكانة معتبرة حتى أن رجال السياسة حسب طرح السيطرة على إيصال رسائلهم السياسية إلى الرأي العام و الصحف المستقلة أصبح لها تدريجيا سلطة التغطية والهيمنة على الخطاب السياسي وهو ما ولد تلقائيا هيمنة على أصحاب الخطاب الذين جردو من قنوات بث وإرسال الخطاب هذه القنوات التي كانت ملكهم أصبحت خاضعة إلى الصحف المستقلة، التلفزة أو الراديو أي وسائل الإعلام الجماهيرية التي تخضع هي الأخرى لمالك الوسيلة« [1].
وما يهم في هذه الفرضية هو معرفة أهمية الصحف و علاقتها بالخطاب السياسي ففي
لاتستطيع الحكومة قانون أن تراقب وسائل الإعلام على العكس «الولايات المتحدة الأمريكية مثلا
[2]. »وسائل الإعلام التي يمكن أن تراقب الحكومة بموجب سلطة قوية منحت لها من قبل الدستور
ورغم أن الصحافة ليست بسلطة حكومية فإن السلطة بسلطتها الثلاث التشريعية، التنفيذية و القضائية لا يمكنها كسب تأييد شعبها لسياستها يدون التعاون مع وسائل الإعلام الجماهيرية ومن بينها الصحافة.
فالبلدان الديموقراطية قد وصلت إلى درجة وعي أهمية الصحافة وعدم نجاعة تطويعها بأساليب ضغط متعددة قد تكون قانونية أو اقتصادية أو مالية.
وضرورة التحول من هذه الاساليب التي تم استخدامها في الخمسينيات و الستينات إلى أساليب الإقناع و كسب مودة الصحافة و التركيز الانتقائي للأخبار التي تدعم سياسة الحكومة و هذه الأساليب غير العدائية أصبحت استراتيجية الدول .التحكم في توقيت الأخبار و تدفق المعلومات
المسؤولين الحكوميين و بما فيهم الرئيس نفسه يعتمدون بدرجة كبيرة على ما «المتقدمة بل أن
تقدمه وسائل الإعلام من تقارير ومعلومات عن بعض القضايا الهامة ويبنون أحكامهم بناءا على ما
"ريشارد نيكسون "نشره الصحف إذ يعتقد الكثيرون أن أحد الأسباب الرئيسية لسقوط الرئيس

. »كان وراء كراهية وسائل الإعلام[1]
ويقتضي هذا القول أن السلطة لا بد لها أن تتخلص من علاقة الخصومة مع وسائل الإعلام و الخصومة بمعنى أن تحمل الحكومة سلوكا عدائيا للصحافة أما الخصومة الإعلامية فهي نشاط يضخم من الانتقادية والحجج المضادة غير الهادفة و غير المستندة على حقائق و شرعية و علاقة الخصومة **الميزة الأساسية التي تحكم العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام** «نجدها في الدول النامية فهي **وإيجابيتها الوحيدة بالنسبة لوسائل الإعلام هي الابتعاد عن الدعاية للحكومة والترويج لسياستها »بوعي أو بدون وعي**[2]
ومن الطبيعي أن تعتبر علاقة الخصومة تهديدا للعملية الديموقراطية فالصراع الحاقد المفتوح بين الصحافة والحاكم يؤدي تلقائيا إلى غياب الاتصال الثنائي تجبر الصحافيون في بعض **العديد من الصحفيين** «الحالات إلى خرق أخلاقيات المهنة للإساءة إلى الحكومة رغم أن **الأمريكيين يرون بأن علاقة الخصومة تشكل محورا رئيسيا لكسب ثقة الجمهور ونجاح الرسالة . »الإعلامية ولتحقيق الصالح العام**[3]
بين الاتصال George Burdeau هذه الفكرة تتناقض مع الربط الذي أقامه جورج بوردو **لعمل** «والديموقراطية حيث اعتبر إقامة علاقة تكافلية بين الحاكم و وسائل الإعلام ضروري **. »مؤسسات الديموقراطية لأنه يؤكد فعالية القرار الحكومي**[4]
وحسب هذه المنظورة فإن التعاون المفتوح بين الصحافة و الحكومة هي شرط التحقيق راسم .العملية الديموقراطية لأن الصحافة تتجه إلى دعم سلطة النظام القائم و في هذا السياق يرى د **أن وسائل الإعلام في جميع الأقطار العربية تخدم مصالح الحكومة واتجاهاتها على** «محمد جمال **النحو الذي يخدم تماسك النظام و ديمومته وتصطبغ هذه الوسائل بمركزية شديدة سواء في إدارتها . »والإشراف عليها**[1]
فالصحف في هذه البلدان صحف تجنيدي حسب **التقييم الذي طرحه الباحث ويلام آيه رو** .ذات وظيفة محددة تصب أساسا في الترويج و دعم لسياسة الحكومة
أما في الجزائر فنجد نوعا ثانيا بالإضافة إلى التجني دية و هي الصحافة المتنوعة أو الصحافة المستقلة التي تخضع لمعايير السوق أكثر من خضوعها لمعايير الحكومة رغم وجود رقابة عليها وعدم استقلالها بشكل كلي، فالصحف المستقلة عانت في فترة حكم الرئيس زروا من تعامل مؤسسات التوزيع العمومية والخاصة سواء من حيث سوء التوزيع أو التأخر في دفع المستحقات كما أن الإشهار وظف كوسيلة ضغط على الصحف كلما اقترب موعدهم أو عند حلول أزمة ما، والصحافة المستقلة في فترة الرئيس بوتفليقة عرفت تضيقا في أدائها بسبب وجود تشريعات رقابية على المادة الإعلامية مباشرة أو غير مباشرة وهو ما جعل الصحافة المستقلة باعتبارها واحدة من القوى الاجتماعية التي يمكنها أن تتحدى الحكومة تصطدم بسياسة الحاكم و إدارته و احتكاره في .بعض الحالات لتدفق المعلومات نحوها
وهو ما يؤدي إلى نشوء علاقة يسودها انعدام الثقة والتوتر بين الصحافة والحاكم وقد تم التعرض إلى موقف الحاكم أو صاحب الخطاب من الصحافة و خطابه و تم التوصل إلى نتيجة وجود نازل في شكل ندوات صحفية أو على أشكال التبادل ما قد تم تسجيله خلال الحملة الانتخابية أو في مناسبات هامة و مستهدفة بالإضافة إلى اتخاذ موقف متحفظ لصاحب الخطاب إن لم نقل عدائيا في وردّا على هذا الموقف كان للصحف /اتجاه هذه الصحف التي اتهمها بالقذف و ترويج الأكاذيب المستقلة في الجزائر طريقة معينة تخضع لعدة اعتبارات اجتماعية و ثقافية و اقتصادية للتمرير موقفها إزاء الخطاب السياسي الرسمي و بوجه عام فإن كلا من الحاكم و الصحافة في حاجة إلى **لا يمكنها أن تمضي إلى مهمتها السياسية دون** «:أنور السباعي.مخاطبة الجماهير حسب طرح د **أن يكون لديها فكرة عن موقف الحكومة وموقف الأحزاب السياسية من الأحداث و هي تستخلص**

من التخطيط الإعلامي طريقا تتوجه على ضوئه توجيهات تساعد على صنع سياسة البلاد عندما تستمع إلى الإذاعة أو تقرأ صحيفة».[1]

وإذا كانت الجماهير حسب هذه المقولة تكون تصورا اتجاها لصنع سياسة البلاد فإن وسائل الإعلام تسعى إلى جذب الجماهير بناءا على هذا وهي تفعل ذلك دون التعاون مع الحكومة إذ تعتبر خصما لهل خصوصا إذا ما ذهبت الحكومة إلى حجب المعلومات عنها أو إقامة دعوات قضائية ضد الصحافيين وتقييد أنشطتها بطرق متعددة ومما قد يلحق ضررا بحرية تدفق المعلومات في الاتجاهين و يجعل الصحافة تتبنى التضخيم و الدعاية وقد تستخدم أساليب غير أخلاقية لنقد الحكومة و تشويه صورتها و التقليص من مصداقيتها و في هذا السياق يقول الصحفي والباحث أحمد شنيقي « **من الصعب الحديث عن الموضوع النقد الاعلامي في ظل غياب كامل التخصص صحف في مجلية هذا المجال فالنقد ليس وسيلة دعاية أو ترفيه وإنما إنتاج أدني وفكري يعتمد علة أدوات علمية».[2]**

وقد كان النقد الأدني يستخدم أقصى درجات اللاموضوعية و تطغى عليه العوامل العاطفية صفحة أدبية Bien public الذي كان يكتب في جريدة Emile Zola التي عرفت انتشار في فترة التي تحولت بعد حملة احتجاجات من Livres à ne pas lire و درامية تحت عنوان كتب لا تقرأ livres que je n'ai pu lire مسؤولين حكوميين و نخبة من المثقفين إلى كتب لم أتمكن من قراءتها ، فإن النقد الإعلامي من جانبه يعتمد على أدوات علمية و يرتكز على حقائق موضوعية ومعلومات لها مصداقية تؤكد وبواسطة دلائل وحجج ذات شرعية.

والصحف المستقلة في الجزائر تفتقد في كثير من الحالات لأساليب النقد الهادف و البناء رغم تعدديتها و اختلاف اتجاهاتها إذ توجد من ضمن ست و ثلاثين يومية و جرائد عمومية و سبعة و عشرون صحيفة مستقلة/ هذه الصحف تتبع بعض التيارات الحزبية و لها انتماءات ثقافية وسياسية محددة التيار تختفي سياسة الممول لها.

وإذا كان صاحب الخطاب قد برّر غياب اتصاله مع هذه القوى الاجتماعية بسبب هجماتها على سياسة و طريقة حكمه و حتى شخصه فإن هذه الهجمات و الانتقادات لا تستهدف التأثير على صانع القرار وإنما التأثير على الجماهير لأن الخطاب يكون مغلقا في هذه الحالة/ وإذا ما كسبت هذه الصحف ثقة الرأي العام فإنه أن تكتسب نفوذا اجتماعات مستخدمة للضغط على الحكومة للتنازل عن بعض قراراتها أو إعادة صياغة قوانينها بشكل يتماشى مع مطالب الصحافة.

وبالنسبة لموقف الصحافة إزاء صاحب الخطاب خلال الحملة الانتخابية فإنه من ضمن ثمانية صحف مستقلة أجرت أحاديث صحفية مع صانع القرار أربعة صحف على أسباب عودة الرئيس الآن و بالموازاة مع ذلك انسحابه عن السلطة السياسية و صمته غير المبرر في أقسى المراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر وهي تكابد الإرهاب جريدة الوطن و Ouest tribune استخدمت لهجة أقل حدة من تلك التي استخدمتها كل من صحيفة Liberté، la Nouvelle و République التي طرحت سؤالها بعين الاعتبار « **عن عدد السنوات التي عاشتها بوتفليقة بعيدا عن الوطن مستفسرة عن الأسباب».[1]**

أما جريدة Liberté فاستخدمت لهجة التحكم حيث تساءلت عن « **صمت صانع القرار ثم تحول هذا الصمت عند عودته إلى حديث ديبلوماسي و لغة تبعث على الارتباك».[2]** وكان رد صاحب الخطاب بنفس اللهجة التتهجمية حيث قال « **صمتي يضايقكم و حديثي يهزمكم و لكن يضايقكم أيضا، إذن أتمنى لكم حظا سعيدا مع ذلك».**

وما يثير الانتباه من خلال أسئلة Horizon هو طرحها السؤال « **يعد نقدا مضادا للصحف المستقلة و فرصة للرّد على اتهامات الصحف المستقلة لصاحب الخطاب بتخليه عن الجزائر وشعبها في فترة الإرهاب الحرجة».[1]**

أما صحيفة المجاهد و رغم سياستها المدعمة و المروجة لسياسة الحكومة فقد تساءلت عن

سبب لامبالاة الرئيس التي يعبر عنها صمته و غيابه الطويل و كان صاحب الخطاب بإعادة السؤال للصحيفة قائلا «من قال لكم بأنني لم أبالي بالوطن خلال غيابي».[2]

صانع القرار تعامل بحذر مع الصحف المستقلة خلال الحملة الانتخابية فكان يرّد على أسئلة الصحفيين التهكمية ديبلوماسية و إذا تمادى في نقد عمل هذه الصحف فإنه يؤكد تلقائيا بعد ذلك على حرية الصحافة و أهمية الحق في الإعلام وهو الذي ردد في أحاديث له مع صحيفة Liberté وفي العديد منم المناسبات الأخرى مقولة الرئيس جيفرسون Jefferson « إن كان لي أن أختار بين أن تكون هناك حكومة بلون صحف أو صحف بدون حكومة فإنني لن أتردد لحظة واحدة في اختيار الثانية».

صاحب الخطاب قال في هذه الحديث أنه ينتمي أيضا لهذه المدرسة التي تدعم حرية الصحافة و هذه الحرية كأي سلطة أخرى لها حدود و حدودها تكمن في احترام مبادئ الحق في الاعلام و إعلام المواطن بكل مسؤولية عن حقوقه و خاصة عن واجباته».[3]

صانع القرار في حديث آخر مع صحيفة الوطن تم خلاله إسقاط تصوره للحريات جاء فيه« إن الحياة الوطنية لا تحدد فقط بمسألة الحريات ما هو الديموقراطية دون دولة سوى حلم، ما هي الحريات في ظل الجوع و الفقر و الأمية والحرمان سوى سراب، ما هي ضمن هذا كله ممارسة السلطة سوى اختيارات و مسائل الأولية».[4]

من خلال هذه الأمثلة مدى صاحب الخطاب على استثمار قواعد محددة ووجهات نظر عامة يستخرجها من تجارب الحياة وطريقة حكم معينة لينتج وجهة نظر بصورة تؤدي مهامها لدى القارئ وتجيب بشكل كاف في أغلب الحالات عن تساؤلات الصحافة مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف الجزائر السياسية الأمنية الاقتصادية الثقافية و البيئية و ظروف خاصة ببنية السلطة أو ظروف أخرى ذاتية و بالموازاة مع هذه الأفكار و الرسائل التي يمررها صانع القرار تتبع الصحافة وجهات نظر تختلف فيها مستويات قراءة الخطاب فالصحافة "العمومية" و تتوقف عند حدود التلقي المباشر تجتهد في أن يكون هذا التلقي يخضع لأقصى درجات الأمانة و تقدم في الأخير صورة طبق الأصل عن النص وهذه القراءة كما يسميها الدكتور محمد العابد الجابري« القراءة الاستنساخية أو القراءة ذات البعد الواحد فهي تتبنى نفس البعد الذي يتحدث منه صاحب النص و مع ذلك فهي لا تخلو من التأويل و إنما تخلوا من الوعي بما تقدم به من تأويل».[1] و هذا التأويل الذي قد نسقطه على الصحافة العمومية هو تبينها لعملية اختيار أشياء تخدم صاحب الخطاب و إهمال أخرى كما تبرز مواقع القوة وتسكت عن مواقع الضعف أو تذهب لتقديم النص في الخطاب وتأخير آخر وهذا ما يعكس قدرتها على البناء الموازي للخطاب الرسمي و استخدام ألفاظ تخدم هذا البناء و في مثال عن ذلك صدر مقال لجريدة الشعب بتاريخ 15 / 4 / 2002 يقيم قراءة على خطاب صانع القرار بمناسبة انعقاد مؤتمر كرانس مونتانا بسويسرا جاء فيه« الذين يعتقدون بأن الرئيس لم يتجرد من بدلة الديبلوماسي وحمل في الماضي حقيبة الخارجية طول فترة حكم هواري بومدين و لم يمل ذلك وأصبح منشغلا أمس و اليوم عن هموم الشعب بهموم إفريقيا و الأشقاء العرب،إن مثل هذا القول قد يكون مقصودا الهدف منه والتشويش على مهمة الرئيس و قد يكون ناتج عن سوء فهم الاستراتيجية التي حددها هذا الرجل عند ما قرر الترشح و إنقاذ الجزائر من حالة الضياع التي اقتيدت إليها».[2]

صحيفة المجاهد هي الأخرى تخضع خضوعا تاما للخطاب و لا تمارس عملية الانتقاء و الحذف والتأخير والتقديم إلا إذا كان ذلك يتماشى مع بناء الخطاب و هدفه، و الصحيفة لها قواعد معنية تلتزم بها في صفحتها الأولى و مضمون رسالتها فهي إن شاءت أم أبت ملك للدولة و ناطق رسمي للحكومة و فيما يلي مثال بسيط يظهر لنا رد فعل الصحيفة بعد كل خطاب لصانع القرار:

7 نوفمبر 2001 عدد 11273 مع الصفحة الأولى صورة ضخمة للرئيس بوش الأمريكي مع الرئيس بوتفليقة و العنوان:

l'Algérie comprend peut être mieux que d'autres
la douleur des victimes du 11/9/2002.
الصفحة الأولى صورة متوسطة الحجم للرئيس 11318عدد 2002جانفي 2 /جانفي 1
:بوتفليقة و العنوان
l'administration avec le citoyen Réconcilier
:صورة ضخمة للرئيس بوتفليقة تحت عنوان 11326عدد 2002جانفي 12
Politique internationale en 2002
Algérie le Grand retour
الأثيوبي تحت صورة كبيرة للرئيس مع رئيس الوزراء 11334عدد 2002جانفي 21
:عنوان
Algérie - Ethiopie
l'attachement à la paix
:صورة دائما للرئيس تحت عنوان 11335عدد 2002جانفي 22
les fondements du renouveau sont posés **nepad** un
contrat d'avenir pour l'Afrique

إن الحديث عن القراءة المستخدمة في الجزائر العمومية رغم قلة الأمثلة المعروضة سيمكننا و لو
.جزئيا على القيام بمقارنة بسيطة مع ردود الصحافة الخاصة إزاء خطابات الرئيس
.وإذا كانت الأمثلة السابقة قد بينت نوعا ما القراءة المستخدمة في هذه الجرائد

علاقة الخصومة بين الصحافة الخاصة والخطاب الرئاسي

مفهوم الحرية هذا طرح اختيارا واحدا ,حرية الفرد تنتهي حيث تبدأ حرية الآخرين
ولذلك أصبح الوصول آلي الاتصال >>في الأعلام Philippe bretonتمثل كما قال
الاجتماعي أساسيا في البناء الديموقراطي فالأعلام لم يعد فقط ذلك الحق الذي ضحت
من أجله شعوب بأكملها وإنما أصبح واجبا على الجميع وفي كل الظروف لأن
<<السلطوية تولد رد فعل مباشر من قبل المواطن
ويقتضي هذا الطرح أن الصحافة المكتوبة أصبحت تحدد لها استراتيجية خاصة لكسب
القراء حتى تكون رأيا عاما تستطيع التأثير عليه وهذا يتماشى غالبا مع سياسة نقد
فافتتاحية موالية للحكام تفقد جزءا مهما من قرائها أمام أسلوب النقد *الحكام
وكشف عيوب الحكومة فأنه يستقطب جزءا هاما من القراء بسبب الشفافية التي تزيد من
هذه الفرضية لا يمكن تعميمها على جميع الدول ,ثقة الجمهور نحو الوسيلة الإعلامية
النامية لأن استقطاب القراء بواسطة النقد الإعلامي غير ناجع في كل الحالات بسبب
أمل ما يمكن تعميمه هو أن قوة الوسيلة ,تقاليد الصحافة التي تختلف من دولة آلي أخرى
الإعلامية تكمن في تكوين ما يسمى بالرأي العام اذ يعتبر ثوكفيل باحث الديموقراطية
أن تكوين الرأي العام يشكل في حد ذاته قيودا غير فعالة على رأي الفرد >>الحديثة
وانطلاقا من أهمية هذا الهدف 2 <<الذي يخضع كون وعي منه آلي إرادة الرأي العام
المتمثل في تكوين الرأي العام من أجل نجاح الصحيفة فأن كل وسيلة إعلامية تضع لها
بدءا باتباع ثلاثة >>سياسة لبلوغ الهدف والدول الأوربية تصيغ خطة تسويق إعلامي
أهداف أولها تعزيز شعور الانتماء وخدمة ودعم الهوية الوطنية ثم عمل الصحيفة على
تسويق جهود التنمية الاقتصادية والسياسية والتعاون مع الحكومة ورجال السياسة

حيث تكشف للجمهور عن البرامج الحكومية وتوصل صوت الحكام آلي الشعب وإذا ركزت الجريدة على الهدف الثاني فأن وظيفتها تتحول آلي دعاية أما إذا أهملت هذا الهدف فأنها تبقى مجرد وسيلة مؤسساتية فقط moyen institutionnel))3

Philippe breton ibid .page59 -1
2 – الطاهر بن خف الله في وسائل الاتصال السياسي مرجع سبق ذكره ص 83
Comment les médias sont devenus un pouvoir ,
probablement le plus grand des pouvoirs yves -3
charles zarka le monde diplomatique mars 2000 page -2

وبوجه عام فان كل من الصحف والحكومة بحاجة آلي إقامة علاقة تكافلية تضمن تدفقا حرا للمعلومات في الاتجاهين وفي حال غياب هذه العلاقة فان كلا من الطرفين يستهدف التشويش على الآخر فالصحف بفضل نفوذها الاجتماعي تكشف أخطاء الحكومة وتنتقد نشاطاتها بغض النظر عن طبيعة النقد والحكومة من جهتها تستخدم في الدول التي تسمح لها بذلك ما يسمى بالتشريعات الرقابية للحد من حرية الصحف و الجزائر من ضمن هذه الدول التي تذهب فيها السلطة آلي عرقلة عمل الصحافيين عندما لا يخدم ذلك سياستها وبالمقابل تنتج الصحف المستقلة موادا إعلامية تشكل رد فعل وفيما يتعلق بهذه الردود إزاء الخطاب الرسمي ,على الحكومة رغم تعرضها للضغط كل مثقف له ما يسمى >>السياسي يقول الصحفي فيصل بخوش من جريدة اليوم بالنزعة النقدية التي تستهدف الأشخاص الطبيعيين والعموميين على حد سواء و لأن ,الرئيس بوتفليقة باعتباره شخصا طبيعيا فهو عرضة للنقد ككل الأشخاص النقد يدفع آلي الكشف عن الأخطاء وتشخيص العيوب ومن ثم جر صاحبه آلي ويظهر من هذا الطرح أن اللغة الإعلامية الموظفة من قبل 1 <<إصلاح هذه الأخطاء صحافيي الجريدة تحمل صراحة أو ضمنا علامات النقد عند بناء الخطاب الإعلامي ولا تقبل الوقوف عند حدوث العرض أو التلخيص بل تستنطق جميع جوانب الخطاب وتتحمل مسؤولية ما تؤول عنه عملية النقد لغرض تنوير القارئ أو صاحب الخطاب نفسه أو الاثنين معا.

فيقول أن مظاهر نقد الخطاب le soir d'algérie أما عن أحد صحافيي جريدة الرئيس تتبع تلقائيا سياسة الجريدة وبالنسبة للصحيفة التي أعمل بها فهي لا تأخذ بعين الاعتبار الخطاب كحدث يجب أن يتصدر الصفحة الأولى وإنما الحدث هو ما يحمله الخطاب من قرارات هامة وفعلية لأننا في حاجة آلي رئيس يحسن العمل وليس القول وإذا لم يحمل الخطاب ما يستحق لصنع الحدث فأنه لا يأخذ أي مساحة في فيما يتعلق بنوع القراءة المستخدمة TRIBUNE أما عن موقف صحيفة , <<الجريدة

على 14/5/2002مقابلة مع الصحفي فيصل بخوش بمقر جريدة اليوم بدار الصحافة يوم
11,00الساعة
على 2002 / 5 /15مقابلة مع الصحفي سفيان أيتفليس بمقر جريدة بكار الصحافة يوم
. 12,07الساعة

أن الجريدة تقتدي في مسألة معالجة الخطاب الرئيسي >>في هذه الجريدة فيرى الصحفي
الفرنسية إذ تقوم أولا بنشر الخطاب كاملا كملا كما ورد ثم إذا LE MONDEبصحيفة
تسنى لها أن تنشر مقالا تحليليا أو نقديا أو وجهة نظر معينة فتفعل في نفس الصفحة
أو في مساحة أخرى أو قد تترك ذلك ليوم آخر دون أن تمس بقواعد السبق
وتبين هذه التصريحات نوعا ما القراءة المستخدمة في هذه الجرائد <<الصحفي
رغم محدودبة الأمثلة المعروضة إذ يوجد نوعين من اللغة الإعلامية أولها القراءة التأويلية
والقراءة التأويلية ,ثم القراءة التشخيصية وترتبط عملية توظيف اللغة بسياسة الجريدة
القراءة التي لا تقف عند الأمانة في اعادة الخطاب وانما >>حسب د الجابري هي
قراءة من ,إعادة بناء الخطاب بشكل أقوى وأكثر تماسكا فهي قراءة ذات بعدين
وهي القراءة المستخدمة من قبل 2 <<بعد صاحب الخطاب وقراءة ما بعد المحلل
.le le matin ,الشروق اليومي ,اليوم , libertéأما عن la tribuneاجريدة
فتوظف اللغة التشخيصية التي ترمي آلي تشخيص عيوب الخطاب و soir d'algerie
كشف التناقضات داخله من خلال إجراء مقارنة مع الواقع وهي البقراءة التي تعاكس
اللغة الأستنساخية التي توظفها الجرائد العمومية وفيما يلي أمثلة محدودة عن بعض
الأفتتاحيات والأعمدة والمقالات التي شكلت ردود فعل عقب كل خطاب وان
.كانت العديد منها تفتقد لمعايير النقد الإعلامي
لا أخفيكم بأنني تأثرت بما قاله الرئيس بوتفليقة في >>عمود نقطة نظام لسعد بوعقبة
خطابه أمام العروش خاصة عندما قال أنه تطور من فكرة رفض دسترة ا؟لأمازغية
عندما كان مرشحا إلى فكرة دسترتها عندما أصبح رئيسا وتطورت أفكاري و
اكتشفت بفضل الرئيس أن جدي ليس يوغرطة بل فرانسوا الأول وجدتي ليست
3<<فاطمة نسومر وإنما جان دارك
بجريدة الوطن بوتفليقة وصف وقف المسار الانتخابي a la derعمود بعنوان

1- / 5 / 15بمقر دار الصحافة يوم la tribuneمقابلة مع الصحفي كريم كبير من جريدة
15,40على الساعة 2002
13محمد عابد الجابي الخطاب العربي المعاصر مرجع سبق ذكره ص
2002 / 3 / 12415سعد بوعقبة تحية آلي جدتي جان دارك الشروق اليومي عدد

لسنة 1991 عند بمبادة عنف ورغم ما خلفه الإرهاب فهناك لحد الآن من يستاء
الحديث عن إرجاء الانتخابات لماذا لأننا لانزال نفضل الشكل على المحتوى أو لأننا
<<نفضل رئيسا ذا عينين زرقاوين ديبلوماسي يحسن الحديث على حاكم فعال
إقامة نظام ديموقراطي بعيد المنال لأن الدولة الموازية للسلطة >>مقال بجريدة اليوم
كنا نعتقد أن بوتفليقة فقط من يكره الصحافة ,استحوذت على جميع الصلاحيات
2 <<لكن تبين أن وزارة الدفاع تشاطره الرأي
في رحلة البحث عن السلطة واجه الرئيس في >> le soir dAlgerieمقال بجريدة
قائد للجيش وصراحة قال أنه لابد المرور على جثتي قبل المس 15خطاباته ضمنيا
بالجيش وكان قد ذهب أبعد من ذلك عندما أطلق وصف السيد علي حطاب أكبر
3 <<إرهابي وآخر الأوراق التي يلعبها الآن هي الوئام وملف أزمة لعروش
كريكاتورات ديلام بجريدةLIBERTE
ويظهر مما سبق ذكره اختلاف مستويات القراءة بين الخطاب الإعلامي للصحافة
العمومية والخاصة من جهة والخطاب الرئاسي من جهة أخرى فاللغة الإعلامية
لم تغير شيئا في طبيعة قراءتها إذ أظهرت دراسة حول /الحكومية /بالصحف العمومية
أن العوامل العاطفية هي الأكثر ظهورا فمن بين >>نقد الصحف للخطاب الرسمي
لجرائد المجاهد والشعب و 1980و 1972مقال صدر في الفترة ما بين 200
بالمائة من المقالات تقوم بقراءة تطابقية 70فان Révolution AFRIQUANE
أي أن نفس الممارسة التي كان معمولا بها في عهد الحزب 4 <<تفسيرية لتصور الحاكم
الواحد لا تزال قائمة أما الصحف الخاصة فحققت حرية كبيرة واستطاع الصحافيون
أن يؤسسوا جرائد بمفردهم كون الحاجة آلي السلطة أو احتكار بعض رجال الأعمال و
هذا دليل على وجود حرية صحافة بالجزائر رغم وجود التشريعات الرقابية وتدخل
السلطة لاختيار من يكون على رأس المؤسسات الإعلامية.

Chaouki amari bled report El watan n 3447 le 7 / 4 / 2002 page 24 -1

/ 01/ 12بتاريخ 914عمر شابي بوتفليقة يكره الصحافة والجيش يشاطره ذلك اليوم عدد
1ص 2002

Ka le fragile équilibre entre clans boutef -armé le soir dAlgerie n 3457
le 14 / 04 /2002 p3

Ahmed cheniki la critique journalistique le quotidiens doran le 24 / 01 /
2002 page 21

انعكاسات الخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة
على الأداء المهني الإعلامي في الجزائر

يتناول هذا الشق الهام من الدراسة قراءة تحليلية لأسئلة الاستمارة الأستبيانية في جداول بسيطة ومركبة, هذه القراءة تعكس موقف الصحافة العمومية والمستقلة
كما تبين اتجاه صحافي قطاع التلفزة من الخطاب ومدى تفاعل الصحافيين مع مضمونه الظاهر والكامن وهو ما يساهم في التوصل آلي بنا ء قراءة تقييمية للخطاب.

انعكاسات الخطاب الرئاسي لبوتفليقة على الأداء المهني الإعلامي -
3-1 تحليل الجداول البسيطة الممثلة لموقف الرئيس من عمل الصحافة الوطنية وردودها ازاء الخطاب الرسمي.
المحور الأول الخطاب الرئاسي

الجدول 1 الوسائل الأكثر تمريرا لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

العينة /الجواب	العدد	النسبة
التلفزة	109	83 .90%
الإذاعة	05	16.4%
الصحافة المكتوبة	04	33 .3 %
وسائل الاتصال التقليدية	02	66.1 %
وسائل أخرى	00	00.00%

يتفق غالبية المبحوثين بنسبة 90.83 % على كون التلفزة هي الوسيلة الإعلامية الأكثر تمريرا للخطاب الرئاسي لعبد العزيز بوتفليقة ولم يسجل سوى توجه محدود جدا لبعض المبحوثين اعتبروا بنسب متقاربة الإذاعة والصحافة المكتوبة الوسائل الكثر تمريرا لخطب الرئيس بنسبتي 4.16 % و3.33% فيما لم يرى سوى مبعوثان أن حلقات الحديث هي من تهيمن على تمرير الخطاب الرئاسي.

أهم أنواع الخطاب الرئاسي حسب المبحوثين 2الجدول

العينة /الجواب	التكرار
خطاب رسمي	73
كلمة	21
حديث صحفي	12
رسالة	03
الملغاة	11

يبين هذا الجدول أن الخطاب الرسمي هو أهم أنواع الخطاب الرئاسي بالنسبة للمبحوثين تليها
الكلمة التي احتلت المرتبة الثانية بنسبة تقل عن نصف مجموع
الفئة الأولى أما الحديث الصحفي الذي يعتبر مركز اهتمام وسائل الأعلام لماله
فقط من عدد المبحوثين 10%من قدرة على خلق اتصال مباشر مع صانع القرار فسجل نسبة
الكلي وتتقارب هذه النسبة مع فئة المبحوثين الكلي وتتقارب هذه النسبة مع فئة المبحوثين الذين
.يمثلون النسبة الأقل فيرون بأن الرسالة هي أهم أنواع الخطاب الرئاسي

الجدول الثالث أكثر المواضيع حضورا في خطابات الرئيس بوتفليقة حسب المبحوثين

العينة /الجواب	التكرار
قانون الوئام المدني	56
العلاقات الدبلوماسية في الخارج	39
إصلاح هياكل الدولة	10
اقتصاد السوق	08
العدالة	04
قضايا المرأة والأسرة	01
التربية والتكوين	01
التكنولوجيات الحديثة	01
الأعلام والثقافة	00
حقوق الإنسان	00

يبين الجدول أعلاه تكرارات الإجابات المتحصل عليها ويمثل كل تكرار العنصر الموضح
احتل قانون الوئام المدني الترتيب الأول بمعنى أن ,حسب الترتيب التنازلي أعلاه
الأغلبية شبه المطلقة لخطابات الرئيس بوتفليقة تتطرق آلي ملف القانون الذي شكل لفطرة
زمنية طويلة الشغل الشاغل للرئيس يليه ملف العلاقات الديبلوماسية في الخارج لماله من

أهمية بالنسبة للاستراتيجية التي يتبعها الرئيس لتصحيح صورة الجزائر في الخارج ودفع البلاد نحو فلسفة الشراكة الدولية أما إصلاح هياكل الدولة فيحتل المرتبة الثالثة يليه ملف اقتصاد السوق بنسب متقاربة ثم يأتي ملف العدالة الذي يشكل حسب المبحوثين
من الاهتمام الذي يوليه صانع القرارات آلي اقتصاد السوق واصلاح هياكل الدولة أما 50%
كل من قضايا التربية والتكنولوجيا الحديثة وملف المرأة والأسرة فيحتل المرتبة ما قبل الأخيرة بتكرار ضعيف فيما لم يسجل كل من ملف الأعلام والثقافة وحقوق الأنسان أية نسبة وهذا يعني أن موضوع الأعلام من القضايا التي لم تأخذ أي مكان في خطابات الرئيس الذي حدد حسب المبحوثين أولويات أخرى في برنامجه.

المحور الثاني الرئيس والصحافة

الجدول الأول مدى أهمية قطاع الأعلام بالمقارنة مع القطاعات الأخرى بالنسبة للرئيس حسب المبحوثين

العينة /الجواب	العدد	النسبة
نعم	10	8.33%
لا	110	
المجموع	120	91.66%
		100%

تتجه أغلبية إجابات المبحوثين آلي نفي اهتمام الرئيس بوتفليقة بقطاع الأعلام بالمقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا يعود حسب المبحوثين آلي ذاتية صنع القرار الذي يكره التعامل من المجموع الكلي من % 28.3مع الصحافة ولا يحتمل النقد وهي القراءة التي تبنتها الإجابة بلا وتتقارب هذه الفئة مع موقف فئة ثانية من نفس العنصر ترى أن الرئيس ركز فترى %91.66من %11.66اهتمامه على قطاعات أكثر أولوية أما الفريق الثالث بنسبة أن هذه اللامبالاة مقصودة وتنم عن رغبة السلطة في الإبقاء على الأعلام الموجه لما لهذا أما بقية المبحوثين الذين نفوا أهمية الأعلام ,القطاع من أهمية وخطورة في نفس الوقت بالنسبة للرئيس فيرجعون ذلك آلي غياب مشاريع تعكس الاهتمام بهذا القطاع وفضل المبحوثين المتبقين عدم تبرير أجابتهم أما عن الصحفيين الذين أكدوا أهمية الأعلام بالنسبة للرئيس بنفس قدر الاهتمام بالقطاعات الأخرى فترجع ذلك آلي سياسة الرئيس وحاجته لوسائل الأعلام من أجل الاتصال بالشعب.

الجدول الثاني مدى كون الصحافة العمومية موضوعية في معالجة خطابات الرئيس بوتفليقة

العينة /الجواب	العدد	النسبة
نعم	21	17.50%
لا	98	81.66%
الملغاة	01	0.83%
المجموع	120	100%

تشير أغلب إجابات الصحفيين بأن الصحافة العمومية غير موضوعية في معالجة خطابات الرئيس ويرجع ذلك كون القراءة الموجودة في الصحافة العمومية هي قراءة استنساخية تتبع توجهات وأوامر وأهداف السلطة مما يثبت عدم قدرتها على نقد الخطاب أو إبراز الثغرات الموجودة فيه أو تقييمه بشكل عام وهو التصور الغالب من قبل المبحوثين لأن هذه أما بقية 81.66% من نسبة 87.33% الصحف لا تتمتع بلأستقلالية وهو ما شكل نسبة في حين ترى نسبة ضئيلة بمعدل ,المبحوثين في هذا العنصر فلم تسجل لديهم أية تبريرات أن الصحف العمومية تتمتع بالمصداقية لأن لديها حسب هؤلاء المبحوثين هامش 17.5% .كبير من الحرية لدى السلطة للتعبير عن آرائها والقيام بقراءة موضوعية للخطاب

موضوعية في معالجة الخطابات –المستقلة -الجدول الثالث كون الصحافة الخاصة .الرئاسية لعبد العزيز بوتفليقة

العينة /الجواب	العدد	النسبة
نعم	55	45.83%
لا	57	47.50 %
الملغاة	08	6.66%
المجموع	120	100%

يوضح هذا الجدول وجود تقارب كبير في مواقف الصحفيين إزاء موضوعية أو عدم موضوعية الصحف الخاصة في ما يتعلق بكلتا الإجابتين وترى النسبة الأكبر بأن الصحف المستقلة غير موضوعية في معالجة الخطاب الرئاسي ويعود ذلك أساسا آلي انتمائها آلي تيارات محددة لها مصالح خاصة تحكم مواقفها وتجعلها تستخدم قراءة تخدم هذه أما النسبة المتبقية والتي تقترب نسبيا من الأولى لكن بشكل أقل فتعتبر الصحف ,المصالح الخاصة موضوعية وهي مسألة سلوك يومي يعكس استقلالية هذه الصحف عن السلطة ومن ثم حريتها في التطرق آلي المواضيع بشكل يتجاوب مع هذه الحريةمما يجعل أغلبية قراءاتها .موضوعية

115

الجدول الرابع الرئيس الذي تعامل بإيجابية مع الصحافة الخاصة بالجزائر

الجواب العينة	التكرار
محمد بوضياف	41
الشادلي بن جديد	34
اليمين زروال	30
عبد العزيز بوتفليقة	10
علي كافي	00
لا أحد	05

يعكس سلم الأولويات الموضح في الجدول أعلاه الرئيس الجزائري الذي تعامل بإيجابية مع الصحافة الخاصة ويحتل الرئيس الراحل محمد بوضياف المرتبة الأولى وهو مؤشر على توافق أغلب المبحوثين حول اهتمام وتفاعل الرئيس بوضياف مع الأسرة الأعلامية وذلك رغم ما عرفته ا؟لأسرة الأعلامية من تضييقات وتعليق الجرائد في فترة حكمه يليه في المرتبة الثانية أم الرئيس .الرئيس الشاذلي الذي كرس مرحلة حكمه التعددية الأعلامية بصدور قانون ا؟لأعلام اليمين زروال فقد أحدث العديد من التغيرات الإيجابية حسب المبحوثين يليه الئيس بوتفليقة الذي يا .يعد الرئيس الوحيد الذي لم يشهد خلال عهدته اغلاق مقر أية جريدة أ رئيس خلال عهدته كان تيارها فيما سرى بقية المبحوثين

أن التفاعل مع الأعلام لم يكرس من قبل أي رئيس وهذا الترتيب له دلالته على مستوى اهتمام وتقييم الصحافيين لسلوك كل رئيس في مختلف مراحل الحكم نحو الأداء الإعلامي والإصلاحات التي قام بها كل

مدى مشاركة السلطة رجال الإعلام في صناعة القرارات في الجزائر : (5)الجدول

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	20	%16,66
لا	89	%74,16
الملغات	11	%9,16
المجموع	120	%100

ترى نسبة عالية من المبحوثين أن السلطة الجزائرية لا تأخد بعين الإعتبار مواقف رجال الإعلام في صناعة القرار و بشكل أقل تشاركهم في إتخاد القرار و السبب الرئيسي لتفسير هذا الموقف حسب الصحفيين يعود إلى كون وسائل الإعلام مجرد مبلغ فقط لقرارات السلطة و في الملفات الكبرى غالبا ما تكون الصحافة على علم بالقرارات إلا بعد صياغتها و تنفيدها و يرى هذا الفريق الغالب من المبحوثين أن السلطة تأخد أراء و مواقف الصحافة كردّ فعل و كثيرا ما تعمل مواقف الصحافة و الدليل على ذلك قانون العقوبات المعدل رغم معارضة الصحافين، دسترة اللغة الأمازيغية، قانون الوئام المدني، أزمة القبائل فى حين يذهب فريق أخر إلى إعتبار أن العكس هو الصحيح أي أن الصحافين هم الذين يشاركون بطرق غير مباشرة فى صناعة القرار مثل قضية الصحراء الغربية وقضية أوراسكوم و إصلاح المنظومة التربوية اقلة بلعيد عبد السلام، فى حين ترى النسبة الأقل من المبحوثين أن السلطة تأخد بعين الإعتبار مواقف الصحافيين فى صياغة وصناعة القرار لأنها أي وسائل الاعلام تعتبر الوسيط بين الشعب و السلطة.

طبيعة العلاقة بين السلطة و الصحافة الخاصة: (6)الجدول

العينة الجواب	العدد	النسبة
حسنة	12	10%
متوترة	105	87.5%
الملغاة	03	2.5%
المجموع	120	%100

لقد أجمع أغلب المستجوبون أن طبيعة العلاقة بين السلطة و الصحافة المستقلة متوترة وكررت هذه الفئة موقفا يؤكد غياب حوار بين السلطة و الصحافة المستقلة ووجود علاقة عدائية بين الطرفين لعدة أسباب يمكن حصرها فيما يلي:

2 سيناريو المحاكمات المتكرر للصحافيين

3 قانون العقوبات الجديد

4 اثارة ملفات حساسة وفتح تحقيقات تمس بمصالح السلطة

5 كبح دور الصحافة المستقلة فى نقد الخطاب الرسمي وتحسيس الرأي العام.

6 اتهام الصحافة المستقلة بتشويه صورة الجزائر فى الخارج بسبب كشفها عن وقائع تتعلق بالجانب الأمني في الجزائر

7 الصحافة المستقلة تحقق فى مدى تطبيق المشاريع و القرارات التى اتخذتها السلطة فعليا على الساحة

فلم تذكر النقاط السابقة و أرجعت % 10أما الفئة الثانية من المبحوثين و التى تمثل نسبة طبيعة العلاقة الحسنة بين الصحافة المستقلة إلى سببين رئيسيين:

8 أن هذه العلاقة أكثر منها حظا في الجزائر منه في الدول الأخرى و هو المعيار الذي كرره عدد من المستجوبين أي منتتم%2,5.

9 ترى أن كل طرف له مصالح يسعى للحفاظ عليها و توتر 1,66%نسبة ضئيلة قدرت بـ العلاقات مع كل طرف لا يخدم أهدافه في حين لم تبرر الفئة المتبقية إجابتها.

الجدول (7): معالجة الصحافة المستقلة لملف الإرهاب رغم اتهامها بتضليل الرأي العام المحلي و الدولي.

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	70	%58,33
لا	45	%37,50
الملغات	05	%4,16
المجموع	120	%100

رغم التقارب النسبي بين مواقف المبحوثين الذين أجابوا بنعم أو لا، إلا أن النسبة العالية و تمثل 58,33% ترى بأن الصحافة المستقلة أحسنت معالجة ملف الإرهاب رغم ما تعوضت له من اتهامات بتضليل الرأي العام المحلي و الدولي و يرجع ذلك أساسا إلى عدة عوامل تجمع بشكل مطلق على قيام الصحافة المستقلة بواجبها و هو الإعلام و نشر الحقائق الفظيعة منها الإجابية و هذه العوامل أو الأسباب هي:

10 غياب المصادر الرسمية عن الأرقام و الحقائق عن الإرهاب مما جعل المواطن يعتبر الجرائد الخاصة المصدر الرسمي للحصول على أخبار حول الملف.

11 تنوير الرأي العام و مطالبة السلطات بفتح تحقيقات عن المجازر و اتفق المستجوبون في هذه الفئة على مصداقية هذه الصحف بدليل اغتيال العديد من الصحافيين.

12 أما الفئة المتبقية التي تنفي ايجابية عمل هذه الصحف إزاء ملف الإرهاب فترجع ذلك إلى استخدام المجازر كسلعة بغرض الربح، و يذهب فريق آخر إلى قراءة تؤكد وجود تضخيم و تهويل و مبالغة في الأرقام أما ما يقدر بنسبة 9,16 % فترى أن الصحف الخاصة لم تحسن معالجة الملف لكون الظاهرة حديثة في الجزائر مع غياب التنسيق مع السلطات المختصة.

مدى تحسن صورة الجزائر من الجانب الأمني في الخارج : (8)الجدول

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	71	%59,16
لا	45	%37,50
الملغات	04	%3,33
المجموع	120	%100

من المبحوثين أن صورة الجزائر من الجانب الأمني قد تحسنت في % 16,59ترى نسبة الخارج و أول ما يلاحظ من خلال قراءة هذه النسبة هو السلوك الإيجابي الذي يتولد من رؤية من العينة إلى نفي % 5,37انطباعية تفاؤلية عن تراجع الإرهاب في البلاد في حين تذهب نسبة وجود تحسن أمني ينعكس من خلال تحول إيجابي لصورة الجزائر في الخارج.

.أهم العوامل التي ساهمت في تحسن صورة الجزائر أمنيا في الخارج : (7-8)الجدول

العينة / الجواب	التكرار
الدور الشخصي للرئيس بوتفليقة	31
الصحافة الوطنية	26
دور الدبيلوماسيةالجزائرية	08
المثقفون الجزائريون في الخارج	04
أعضاء الأحزاب السياسية الوطنية	02
قادة و رؤساء الجمعيان المدنية	01
الملغاة	48

يمثل تكرار العوامل التي ساهمت في تحسن صورة الجزائر في الخارج حسب الاهمية و يحتل عنصر دور الرئيس بوتفليقة في هذا التحسن الرتبة الأولى يليه دور الصحافة الوطنية وهو مؤثرعلى و عي المستجوبون بالدور الذي لعبته سياسة الرئيس في تصحيح صورة الجزائر و جلب الثقة نحو البلاد تليه الصحافة الوطنيةالتي ساهمت بقسط كبير في التنوير و التحسيس و التوعية أما دور الديبلوماسية الجزائرية فيأتي في المرتبة الثالثة يليه بنسبة تقل عنه بخمسين بالمئة عامل دور المثقفين المتواجدين في الخارج أما أعضاء الأحزاب و رؤساء الجمعيات فيحتلان المرتبة الخامسة و السادسة على التوالي، و تجدر الملاحظة أن النسبة الأكبر من المبحوثين أمتنعت عن الإجابة

موقف الرئيس بوتفليقة من حرية الصحافة من خلال الخطاب الرسمي : (9)الجدول

العينة / الجواب	العدد	النسبة
مؤيد	13	%10,83
معارض	43	%35,83
متحفضظ	62	%51,66
الملغاة	02	%1,66
المجموع	120	%100

يبن الجدول أعلاه موقف الرئيس إزاء حرية الصحافة حسب المبحوثين و ترى النسبة الغالبة أن هذا السلوك متحفظ تحكمه عدة عوامل كون الرئيس يهاب حرية الصحافة و يعتبر حرية التعبير مفهوم نسبي كما تذهب فئة أخرى في نفس الإتجاه إذ ترى بأن هناك تشكيك للرئيس في وجود حرية الصحافة في الجزائر كما أنه لا يريد حسب المبحوثين تبني موقف متحرش حتى لا يكون عرضة

للنقد المتواصل من قبل الصحافة الوطنية، أما الفريق الذي يرى أن موقف الى الحكم معارض فيرجع ذالك إلى حملة الإنتقادات والأوصاف السيئة التي أطلقها الرئيس خاصة على الصحافة المستقلة و تكررذكر وصف الرئيس للصحف بطيابات الحمام كما تم ذكر قانون العقوبات و اعتقال الصحافيين أما عن الفريق الذي يرى بأن موقف الرئيس مؤيد لحرية الصحافة فيعتبر أن ذلك يعود إلى الخطاب الرسمي الذي كرر في العديد من المناسبات ضرورة عمل الصحافة في إطار الحرية و الديمقراطية.

الجدول(10) : كون ضلع أحد وزراء الثقافة و الإعلام قمع لحرية الإعلام من قبل السلطة

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	49	%40,83
لا	62	%51,66
الملغات	09	%7,5
المجموع	120	%100

يرى غالبية المبحوثين بنسبة 51,66 % أن ضلع أحد وزراء الثقافة و الإعلام من منصبه لا يعد قمعا من قبل السلطة لحرية الإعلام لأن حرية الصحافة لا ترتبط بمسألة اقالة أو تعيين وزير كما أن عملية الإقالة تخضع إلى اعتبارات شخصية في الجزائر أكثر منه إلى اعتبارات مهنية أما نسبة 40,83 % أن تعتبره اجراء قمع لحرية الإعلام أن اقالة أحد وزراء الإعلام فترجع في جانب كبير الصحافة لارتباط شخص الوزير بحرية الصحافة و دفاعه عنها و قربه من الصحافة المستقلة و قد أكد المبحوثون أن اجراء عزل عبد العزيز رحابي يعود إلى عوامل مهنية لا سيما إرادته في خوصصة القطاع السمعي البصري و هو ما ضايق كثيرا السلطة.

المحور (3) : انعكاسات الخطاب على الممارسة الإعلامية في الجزائر

الجدول (1) : تأثير الخطاب الرئاسي على توجه الأداء الإعلامي.

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	57	%47,50
لا	59	%49,16
الملغات	04	%3,33
المجموع	120	%100

يبين الجدول أعلاه موقف المبحوثين المتقاربة ازاء مساهمة أو عدم مساهمة الخطاب الرسمي في التأثير على الأداء المهني الإعلامي في الجزائر و ترى النسبة الغالبية التي تنفي وجود تأثير رغم نسبية تعاد لها مع الموقف المقابل أن ذلك يعود إلى غياب التفاعل مع الرئيس، فالرئيس حسب النسبة الغالبة من المبحوثين يتحفظ و في بعض الحالات يعارض حرية الصحافة و تلقائيا لا يمكنه مع هذا السلوك العدائي أن يؤثر بشكل أو بآخر على الأداء الإعلامي. أما الجانب الآخر من موقف المبحوثين فترى بأن الرئيس أثر سلبا و ايجابا على مسار الممارسة الإعلامية إذ أن قوة الخطاب جعلت منه منبعا لتوجهات عديدة للصحافيين إذ ساهم في فتح ملفات و إعداد مشاريع اعطت دفعا للمهنة من خلال اثراء المواد الإعلامية و فتح المجال لحرية التعبير رغم المضايقات التي عرفتها الصحافة المستقلة.

الجدول(2) : طبيعة تفاعل الرئيس مع الصحافيين.

العينة الجواب	العدد	النسبة
تفاعل جيد	12	%10
تفاعل متوسط	32	%26,66
غياب التفاعل	74	%61,66
الملغاة	02	%1,66
المجموع	120	%100

من خلال الجدول أعلاه تبين أن معظم الصحافيين يرون أنه لا يوجد تفاعل بين الرئيس و الصحافيين أي اغلاق تام لقنوات الإتصال بين الطرفين بينما ترى نسبة 26,66 % أنه هناك تفاعل نسبي مع الصحافيين من قبل الرئيس في حين تعبر نسبة قليلة تعادل 10% عن موقفها المؤكد لوجود تفاعل جيد بين الرئيس و الصحافيين.

الجدول(3) : مدى مساهمة الخطاب في فتح المجال لحرية الإعلام على الساحة الوطنية.

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	19	%15,83
لا	99	%82,5
الملغات	02	%1,66
المجموع	120	%100

تعادل نسبة عالية جدا من المبحوثين تتجه 82,50 % إلى اعتبار أن الخطاب الرسمي لم يساهم في فتح المجال لحرية الإعلام على الساحة الوطنية بالنظر إلى المعطيات السياسية و الإعلامية القائمة في المجتمع، أما الفريق الباقي بنسبة قليلة تعادل 15,83% فتنفي مساهمة الخطاب في فتح قنوات الحرية.

العينة الجواب	العدد	النسبة
الصحافة العمومية	11	%9,16
الصحافة الخاصة	01	%0,83
التلفزة	03	%2,5
الإذاعة	00	%00
وكالة الأنباء الجزائرية	04	%3,33
الملغات	101	%84,16
المجموع	120	%100

يتبين من هذا الجدول المرافق أن نسبة كبيرة تنفي كما جاء في الجدول السابق مساهمة الخطاب الرئاسي في فتح قنوات حرية الإعلام فيما ترى النسبة الأكبر بالنسبة للموقف المقابل و تعادل 9,16% من المبحوثين أن الصحافة العمومية هي الوسيلة الإعلامية التي حظيت بالإهتمام من خلال إعطائها حرية كبيرة في الأداء و قد تعكس هذه القراءة طبيعة العلاقة التطابقية الموجودة بين الرئيس و الصحافة العمومية، هي نفس العلاقة التي سمحت لوكالة الأنباء الجزائرية بممارسة حرة يليها قطاع التلفزة بالنسبة 2,5 % تعادل نسبة ضئيلة جدا و هي نسبة ضئيلة جدا تعادل 0,83 % فيما تذهب الفئة المتبقية إلى اعتبار الصحافة الخاصة قد أعطيت لها حرية في الأداء و عرفت حرية فعلية على الساحة الوطنية.

الجدول(3ب،) : أسباب فشل الخطاب في المساهمة في تحقيق حرية الإعلام على الساحة.

التكرار	العينة / الجواب
34	طريقة بناء النظام السياسي
21	غياب وسائل التبادل الحر بين الصحافيين و الرئيس
15	غياب قوانين تنظم العلاقة بين وسائل الإعلام و السلطة
14	غياب منظمات جماهيرية تسهل عملية الحوار بين الرأي العام و السلطة
36	الملغاة

احتل في سلم التكرارات المرافق عنصر طريقة بناء النظام السياسي في فشل مساهمة الخطاب في فتح حرية الإعلام على الساحة المرتبة الأولى بمعنى أن عامل الترتيب الهرمي داخل السلطة الجزائرية هو الذي حال دون فتح قنوات حرية الإعلام و هو موقف متشدد يحيلنا إلى التسائل عن دور الخطاب في خضم هذا الهرم في تجسيد حرية الإعلام و تشجيع الممارسة الحرة الإعلامية و توفير الوسائل المناسبة لتحقيقها و يلي هذا العنصر غياب وسائل التبادل بين الرئيس و الصحافيين إذا لا يوجد تدفق في الإتصال بين الطرفين مما يكبح الأداء الحر أما غياب قوانين تنظم العلاقة بين وسائل و السلطة فتحتل المرتبة الثالثة فافتقاد قانون جديد ينظم هذه العلاقة و يحددها بدقة جعل من الخطاب ينعزل جذريا عن في دوره في هذا الشأن لأن القوانين هي التي يحتكم إليها و تعد الإطار النظري الإلزامي للممارسة التطبيقية. أما عن متغير غياب منظمات جماهيرية تسهل عملية الحوار و السلطة فتحتل الرتبة الأخيرة حسب العينة.

الجدول(4) : مدى استقلالية التلفزة عن السلطة منذ مجيئ الرئيس بوتفليقة إلى الحكم

العينة الجواب	العدد	النسبة
نعم	01	%0,83
لا	911	%99,16
المجموع	120	%100

ترى نسبة 99,16 % على أن التلفزة وهي نسبة عالية جدا تعكس إجماعا مطلقا للمبحوثين على أن التلفزة لم تسجل استقلالية عن السلطة منذ مجيئ الرئيس بوتفليقة إلى الحكم في حين يرى صحافي وحيد بأن التلفزة استطاعة أن تحقق استقلالية في فترة حكم الرئيس الحالي.

الجدول(4ب،) : أسباب فشل استقلالية التلفزة عن السلطة.

الجـــواب / العيـنة	التكرار
أوامر مباشرة من السلطة	74
التلفزة الجزائرية ملك للسلطة	32
غياب مجلس سمعي بصري يسهر على قيام التلفزة لخدمة عمومية	04
الملغاة	10

يعكس سلم الأولويات المسجل أعلاه أهم الأسباب التي حالت دون تحقيق قطاع التلفزة استقلالية عن السلطة و ترجع الفئة الغالبة ذلك إلى عنصر صدور أوامر مباشرة من السلطة توجه المضمون و الأداء الإعلامي التلفزيوني، يليه عنصر كون التلفزة ملك للسطة و هنا فصل بين مصطلحي السلطة و الدولة إذ عقب العديد من المبحوثين أن مفهوم الملكية للدولة يشمل الشعب و من ثم قيام التلفزة لخدمة عمومية، أما السلطة فهو جهاز لا يشمل الشعب أو الرأي العام ومن ثم يقدم خدمة حكومية، و يلي هذا العنصر حسب العينة عنصر غياب مجلس سمعي بصري ينظم العلاقة بين القطاع و المسؤولين و الرأي العام و يسهل على وجود خدمة عمومية في حين يذهب الفريق المتبقي إلى الإمتناع عن الإجابة.

دور المتغيرات في تحديد موقف الصحافيين من الخطاب و موقفه ازاء قطاع الاعلام حسب الجداول المركبة.

السؤال		**ما هي برأيك الوسائل الاكثر تمريرا للخطاب السياسي للرئيس بوتفليقة**							
العينة المتغيرات		**التلفزة**		**الإذاعة**		**الصحافة المكتوبة**		**وسائل الاتصال التقليدية**	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
		79	%65,8	05	%4,16	3	%2,5	2	%1,66
	دراسات عليا	30	%25	00	%00	1	%0,83	00	%00
	صحافة عمومية	22	%18,33	02	%1,66	4	%3,33	02	%1,66

%00	00	%00	00	%2,5	03	%55,83	67	صحافة خاصة	
%0	00	%00	00	%00	00	%16,66	20	التلفزة	
%0,83	01	%1,66	02	%3,33	4	%32,5	39	5أقل من سنوات	
%0,83	01	%1,66	2	%0	00	%37,5	45	الى 5من سنوات 10	
%00	00	%00	00	%0,83	01	%20,83	25	10أكثر من سنوات	
%00	00	%00	00	%00	00	%2,5	03	مدير	
%00	00	%1,66	02	%0,83	01	%13,33	16	رئيس تحرير	
%1,66	02	%1,66	02	%3,33	04	%75	90	صحفي	

من الصحافيين الذين تابعوا دراسات عليا % 25يتبين من خلال الجدول أعلاه أن
أي إجماع شبه مطلق لهذه الفئة يرون أن التلفزة هي الوسيلة الإعلامية الأكثر تمريرا للخطاب
من الصحافيين الذين يعملون في قطاع الصحافة أن التلفزة %55.8الرئاسي لبوتفليقة و ترى نسبة
هي الوسيلة الأكثر تمريرا للخطاب و يستنتج من هذه القراءة موقف المبحوثين من الاداء التلفزيوني
كما أن النسبة المطلقة لصحافي التلفزة تجمع على كون القطاع الذي يعملون فيه هو القطاع الذي
و يرى .يهيمن على تمرير الخطاب الرئاسي
الصحافيون ذوي خبرة تزيد عن عشرة سنوات ما عدا صحافي واحد أن التلفزة هي الوسيلة المهيمنة
على تمرير الخطاب هو نفس موقف الثلاثة مدراء و نسبة عالية جدا من رؤساء التحرير في حين
سنوات في الصحافة العمومية إلى إعتبار 5تذهب فئة قليلة من الصحافيين ذوي خبرة أقل من
فقط من صحافي %1.66و تفيد نسبة .الصحافة المكتوبة من تمرر بشكل أكبر خطابات الرئيس
.الصحافة العمومية أن حلقات الحديث بين الناس هي وسيلة لتمرير مضمون الخطاب الرئاسي

السؤال		.ما هي أهم أنواع الخطاب الرئاسي حسب الأهمية									
العينة المتغيرات		خطاب رسمي		كلمة		حديث صحفي		رسالة		الملفاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	52	43,33%	12	10%	11	9,16%	03	2,5%	11	9,16%
	دراسات عليا	21	17,5%	09	10%	01	0.83%	00	00%	00	00%
	صحافة عمومية	07	5,83%	12	10%	03	2,5%	01	0,83%	07	5,83%
	صحافة خاصة	51	42,5%	07	5,83%	07	5,83%	02	1,66%	03	2,5%
	التلفزة	15	12,5%	02	1,66%	02	1,66%	00	00%	01	0,83%
	5أقل من سنوات	22	18,33%	08	6,66%	12	10%	00	00%	04	3.33%
	5من إلى 10 سنوات	33	27,5%	08	6,66%	00	00%	03	2,5%	04	3,33%
	أكثر من 10 سنوات	18	15%	05	4,16%	00	00%	00	00%	03	2,5%
	مدير	02	1,66%	01	0,83%	00	00%	00	00%	00	00%
	رئيس التحرير	10	8,33%	07	5,83%	02	1,66%	00	00%	00	00%

	صحفي	61	50,83	13	10,83	10	8,33	03	2,5%	11	9,11%

ما يستخلص من هذه المقاربة الكمية أن النسبة الغالبة من الحاصلين على شهادة الليسانس و يعملون في قطاع الصحافة المكتوبة الخاصة يرون أن الخطاب الرسمي هو أهم أنواع الخطاب في حين تذهب فئة و لو كانت قليلة من الصحافيين الذين تابعوا دراسات عليا إلى إعتبار الكلمة من أهم أنواع الخطاب السياسي الرئاسي و قد حدد بعض الصحافيين أنواع هذا الخطاب مؤكدين على أهمية الكلمة التوجيهية لما لها من طابع إرشادي مباشر وصريح أما 10% من صحافيي الصحافة العمومية وهي النسبة الغالبة فترى هي الأخرى أن الكلمة أهم من الخطاب الرسمي ، و ذهب المبحوثون ذوي خبرة أقل من 5 سنوات و من 5 إلى 10 سنوات الى تبني نفس الموقف أما الفئة الأولى فقد سجلت نسبة أكبر فيما يتعلق بعنصر الحديث الصحفي الذي تراه أهم أنواع الخطاب الرئاسي فيما لم يسجل الصحافيون ذوي خبرة تزيد عن 10 سنوات أية نسبة وهو الشيء الذي يلفت الإنتباه نحو موقف الصحافيين القدماء في المهنة الذين يرون أن الحديث لا يسمو على الرسالة في أهميته رغم إرتباطهم المباشر بهذا النوع من الخطاب ، أما عن موقف الصحافيين بشكل عام فقد تباينت اماتنااان إذ ذهبت 8.33% إلى اعتبار الخطاب الرسمي هو الأهم فيما أن نسبة 50.83% النسبة الغالبة أن الحديث الصحفي أهم من جميع الأنواع المذكورة آنفا.

السؤال		)رتب حسب الأهمية (ا هي المواضيع حضورا في خطابات ال											
المتغيرات	العينة	قانون الوئام المدني		العلاقات الديبلوماسية في الخارج		اصلاح هياكل الدولة		اقتصادالسوق		العدالة		قضايا المرأة و الأسرة	
	لسانس	46	%38,33	21	%17,5	08	%6,66	07	%5,83	04	%3,33	01	%0,83
	دراسات عليا	10	%8,33	18	%15	02	%1,66	01	%0,83	00	%00	00	%00
	صحافة عمومية	13	%10,83	07	%5,83	04	%3,33	02	%1,66	02	%1,66	01	%0,83
	صحافة خاصة	41	%34,16	16	%13,33	06	%5	04	%3,33	02	%1,66	00	00%
	تلفزة	02	%1,66	16	%13,33	00	%00	02	%1,66	00	%00	00	%00
	أقل من 5 سنوات	31	%25,83	08	%6,66	04	%3,33	01	%0,83	02	%1,66	01	%0,83
	5من 10الى سنوات	21	%17,5	17	%14,16	03	%2,5	03	%2,5	01	%0,83	00	%00
	أكثر 10من سنوات	04	%3,33	14	%11,66	03	%2,5	04	%3,33	01	%0,83	00	%00
	مدير	01	%0,83	01	%0,83	01	%0,83	00	%00	00	%00	00	%00
	رئيس تحرير	05	%4,16	12	%10	02	%1,66	00	%00	00	%00	00	%00
	صحفي		%41,66	26	%21,66	07	%5,83	08	%6,66	04	%3,33	01	%0,83

إنطلاقا من التحليل الكمي للجدول المرافق أعلاه يتم التوصل إلى نتيجة هامة مفادها أن موقف الصحافين إزاء نسبة حضور ملف الاعلام و الثقافة وحقوق الانسان فى خطابات الرئيس سلبى بشكل مطلق إذ يرى الصحافيون باجماع كلي أن هاذين الموضوعين لا يشغلان أي حيز فى خطابات الرئيس وهو موقف متشدد بالنظر إلى وجود هذه المواضيع فى الخطابات الرئاسية

الرئيس يهتم في المقابل حسب العينة بقانون الوئام المدني إذ أفادت إجابات الصحافيين ، أن قانون الوئام المدني هى القضية الأكثر % 38,33المتحصلين على شهادة الليسانس بنسبة من % 25,83، % 34,83حضورا في خطابات الرئيس وهو نفس موقف الصحافة الخاصة بنسبة سنوات يملكون نفس الرؤية على خلاف الصحافيين الذي تزيد 5الصحافيين ذوي خبرة تقل عن أن ملف القانون المدني هو الغالب في الخطابات 3,33%خبرتهم عن عشرة سنوات إذ يرون بنسبة أما العلاقة الديبلوماسية فهي أكثر حضورا أما الصحافيين المتحصلين على شهادة .كموضوع للطرح أن الديبلوماسية في الخارج و كل ما يتعلق بها هو الموضوع الذي أخد % 15عليا فيرون بنسبة من رؤساء التحرير و هذا دليل على أن 10%نصيبا هاما من خطابات الرئيس و هي نفس رؤية متغير الخبرة و المستوى التعليمي و المسؤولية المهنية لهم دور في التقييم الموضوعي للمواضيع الأكثر حضورا في الخطاب الرئاسي بوجه عام، فكلما زادت ثقافة الفرد كلما اتسعت درجة قرائته من العينة 7%الناقدة لمضمون الخطاب و الرسائل الكامنة به و لهذا تذهب نسبة لا تتجاوز .بالنسبة لكل المتغيرات إلى اعتبار المواضيع الباقية حاضرة بشكل ضعيف في الخطابات الرئاسية

		العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	09	7,5 %	80	%66,66
	دراسات عليا	01	0,83 %	30	%25
	صحافة عمومية	02	1,66 %	28	%23,33
	صحافة خاصة	04	3,33 %	66	%55
	تلفزة	04	3,33 %	16	%13,33
	سنوات 5أقل من	06	5 %	40	%33,33
	10إلى 5من سنوات	03	2,5 %	45	%37,5
	سنوات 10أكثر من	01	0,83 %	25	%20,83
	مدير	00	%00	03	%2,5
	رئيس تحرير	00	%00	19	%15,83
	صحفي	10	8,33 %	88	%73,33
السؤال		**هل تعتقد أن الخطاب الرئاسي اهتم بشكل كاف بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى**			
المتغيرات	**العينة**	**نعم**		**لا**	

%0,83 فقط من الصحافيين الذين تابعوا دراسات عليا يرون أن الخطاب الرئاسي اهتم بشكل كاف بقطاع الإعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى، و الملفت للإنتباه أن نسبة 1,66 % من صحافي الصحافة العمومية يتبنون نفس الموقف، كما سجل ضمن العينة نسبة 8.33% من الصحافيين فقط الذين نفو أهمية قطاع الاعلام بالنسبة لصانع القرار وهي مؤشرات على وجود اجماع شبه مطلق بغض النظر عن انتماء الصحافيين الى القطاع العام أو الخاص حيال أهمية قطاع الاعلام الذى ينعكس من خلال اهتمام الرئيس به و يؤكد هذا الطرح حجم العينة المتعلقة بالصحافيين ذوى شهادات عليا المقدر بـ 25 % وهو ما يمثل نسبة تقارب 97 % من المجموع الكلي للمتغير أما 13.33% من الصحافيين ذوي خبرة تزيد عن عشرة سنوات بالاضافة الى 20.83% من صحافي التلفزة و

النسبة المطلقة للمدراء الثلاث فيرون أن الاهتمام بقطاع الاعلام محدود جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى التى حظيت باهتمام كبير لدى صانع القرار

السؤال		**هل تعتقد بأن الصحافة العمومية موضوعية في معالجتها للخطاب الرئاسي ؟**					
المتغيرات	**العينة**	**نعم**		**لا**		**الملغاة**	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	17	14,16 %	71	%59,16	01	%0,83
	دراسات عليا	04	3,33 %	27	%22,5	00	%00
	الصحافة العمومية	19	15,83 %	11	%9,16	00	%00
	الصحافة الخاصة	00	00 %	70	%58,33	00	%00
	التلفزة	02	1,66 %	17	%14,16	01	%0,83
	5أقل من سنوات	05	4,16 %	41	%34,16	00	%00
	10إلى 5من سنوات	12	10 %	35	%29,16	01	%0,83
	10أكثر من سنوات	04	3,33 %	22	%18,33	00	%00
	مدير	00	%00	03	%2,5	00	%00
	رئيس تحرير	01	%0,83	18	%15	00	%00
	صحفي	20	16,66 %	77	%64,16	01	%0,83

يبين الجدول أعلاه أن المتغيرات أثرت بشكل كبير فى مواقف العينة كصحافي الصحافة العمومية الذين أجمعوا بنسبة غالبة أن الصحافة العمومية أي القطاع الذين ينتمون و يعملون فيه يتعاملون بموضوعية عند معالجة الخطابات الرئاسية على عكس صحافي التلفزة رغم انتماءهم الى القطاع العام إلا أنهم نفو موضوعية العمومية أما المدراء و الغالبية المطلقة لرؤساء التحرير من الصحافيين فأكدوا عدم موضوعية و تحيز الصحافة العمومية لدى القيام 64.16% بالاضافة الى بقراءة شاملة للخطاب الرئاسى وهذا ما يؤكد أن الأنماط الثقافية و التجربة المهنية تلعب دورا فاعلا فى الادلاء بأحكام موضوعية بالنظر الى تكرار نفس الموقف لدى متغيرات العينة المتباينة.

السؤال		هل الصحافة الخاصة (المستقلة) تتعامل بموضوعية عند معالجة خطابات الرئيس بوتفليقة ؟					
المتغيرات	العينة	نعم		لا		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	32	26,66 %	49	%40,80	08	%6,66
	دراسات عليا	23	19,16 %	08	%6,66	00	%00
	الصحافة العمومية	11	9,16 %	18	%15	01	%0,83
	الصحافة الخاصة	37	30,83 %	33	%27,5	00	%00
	التلفزة	07	5,83 %	06	%5	07	%5,83
	أقل من 5 سنوات	04	3,33 %	40	%33,33	01	%0,83
	من 5 إلى 10 سنوات	28	23,33 %	16	%13,33	05	%4,16
	أكثر من 10 سنوات	23	19,16 %	01	%0,83	02	%1,66
	مدير	01	%0,83	01	%0,83	01	%0,83
	رئيس تحرير	09	%7,5	10	%8,33	00	%00
	صحفي	45	37,5 %	46	%38,33	07	%5,83

المثير للملاحظة فى هذا الجدول وجود تقارب كبير بين موقف صحافي الصحافة الخاصة
في حين 30.83% موضوع السؤال الذين يرون أنهم يعالجون خطابات الرئيس بموضوعية بنسبة
ذلك أما الصحافة العمومية فتذهب الى اعتبار التحيز و اللاموضوعية من قواعد 27.5% تنفي نسبة

فقط من الصحافيين ذوى خبرة %3.33فمؤيدة مقابل %33.33عمل الصحافة المستقلة أما نسبة سنوات تنفي وجود موضوعية فى قراءات الصحافة المستقلة لخطابات الرئيس وقد ينم 5تقل عن هذا الموقف عن تداول حكم يتمثل في عدائية الصحف المستقلة لسياسة الرئيس بوتفليقة وهو حكم لا يمكن تعميمه لأنه يرتبط بعدة معايير كما أن التقارب الموجود فى مواقف صحافي الصحافة المستقلة لا يحيل الى تأكيد ذلك

السؤال		من هو حسب رأيك رئيس الجمهورية الذي تعامل بإيجاب							
الجواب	المتغيرات	الشاذلي بن جديد		محمد بوضياف		علي كافي		اليمين زروال	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المستوى التعليمي	ليسانس	26	%21,66	33	%27,5	00	%00	17	%14,16
	دراسات عليا	08	%6,66	08	%6,66	00	%00	13	%10,83
	صحافة ع	05	%4,16	16	%13,33	00	%00	02	%1,66
	صحافة خ	20	%16,66	21	%17,5	00	%00	24	%20
	تلفزة	09	%7,5	04	%3,33	00	%00	04	%3,33
	5أقل من سنوات	12	%10	20	%16,66	00	%00	08	%6,66
	إلى 5من سنوات 10	22	%18,33	10	%8,33	00	%00	12	%10
	10أكثر من سنوات	00	%00	11	%9,16	00	%00	10	%8,33
	مدير	01	%0,83	00	%00	00	%00	01	%0,83
	رئيس تحرير	00	%00	00	%00	00	%00	14	%11,66
	صحفي	33	%27,5	41	%34,16	00	%00	15	%12,5

من الصحافيين يعتبرون الرئيس الراحل محمد بوضياف الأكثر ايجابية فى تعامله مع %34.16
من الصحافيين ذوى شهادات عليا وهى نسبة ضعيفة مقارنة %6.66الصحافة المستقلة و يؤكد ذلك

ترى أن الرئيس زروال من اهتم بشكل أكبر بالصحافة المستقلة وتتباين مواقف %10.83مع نسبة
الصحافيين التى يظهر خلالها تداخل كبير للعوامل الذاتية التى تطغى على التقييم الموضوعى
فالرئيس الراحل بوضياف عرفت فيه الصحافة المستقلة أشد أنواع التضيق وهوالوضع الذى ظهر
جليا من خلال اجابات المدراء الذين اعتبروا بالمقابل كل من الرئيس الشاذلي و بوتفليقة و زروال
وذلك بنسب متماثلة من تعاملوا بايجابية مع الصحافة المستقلة وهى نفس وؤية رؤساء التحرير بنسبة
فيما يتعلق بالرئيس بوتفليقة أي بنسبة أقل بسبب %5.83بالنسبة للرئيس زروال و %11.66
مظاهر قمع حرية الاعلام كمحاكمات الصحافيين وقانون العقوبات المعدل فى فترة حكمه رغم غياب
من الصحافيين ذوى شهادات عليا أن الرئيس %1.66اغلاق أي جريدة مستقلة اذ ترى نسبة
بوتفليقة انتهج سلوكا سلبيا فى تعامله مع الصحافة الخاصة على غرار صحافيي التلفزة رغم وجود
منهم فقط الى %1.66ارتباط عضوي بين التلفزة و الرئيس أما الصحافيون بوجه عام فتذهب نسبة
اعتبار صانع القرار ذو سلوك ايجابي ازاء الصحافة المستقلة

المتغيرات	السؤال	ما مدى مشاركة السلطة رجال الإعلام صناعة القررات في الجزائر ؟					
المتغيرات	**العينة**	**نعم**		**لا**		**الملغاة**	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	15	12,5 %	70	%58,33	04	%3,33
	دراسات عليا	05	4,16 %	19	%15,83	07	%5,83
	الصحافة العمومية	05	4,16 %	23	%26,66	02	%1,66
	الصحافة الخاصة	02	1,66 %	62	%51,66	06	%5
	التلفزة	12	10 %	05	%4,16	03	%2,5
	5أقل من سنوات	07	5,83 %	37	%30,83	02	%1,66
	10إلى 5من سنوات	08	6,66 %	36	%30	04	%3,33

	10أكثر من سنوات	05	4,16 %	16	%13,33	05	%4,16
	مدير	00	%00	01	%0,83	02	%1,66
	رئيس تحرير	08	%6,66	02	%1,66	09	%7,5
	صحفي	12	10 %	86	%71,66	00	%00

تضمن هذا الجدول نسبا عالية تؤكد على مستوى جميع المتغيرات أن السلطة لا تأخذ بعين من الصحافيين 58.33%الاعتبار و بشكل أقل لا تشارك الصحافيين في اتخاذ القرارات فـ من الصحافيين يرون ذلك، كما أكد هذا الطرح 71.66%المتحصلين على شهادة اللسانس و وعبر عن نفس 51.66%المستجوبون العاملون في قطاع الصحافة المستقلة بنسبة عالية تقدر بـ الاتجاه صحافيوالقطاع العام وهو انعكاس لرؤية صريحة في غياب اتصال مباشر بين السلطة و الصحافة قد يؤدى الى مشاركة الصحافيين في صناعة القرار في الجزائر باعتبار أن رجال الاعلام هم الوسيط الوحيد بين الشعب و السلطة وأي تمريرلمرير لصوت الصحافة هو تعبير عن مطالب وانشغالات واهتمامات الرأي العام

السؤال		ما طبيعة العلاقة بين السلطة و الصحافة ؟					
المتغيرات	العينة	حسنة		متوترة		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	07	5,83 %	81	%67,5	01	%0,83
	دراسات عليا	05	4,16 %	24	%20	02	%1,66
	الصحافة العمومية	02	1,66 %	28	%23,33	00	%00
	الصحافة الخاصة	00	00 %	67	%55,83	03	%2,5
	التلفزة	10	8,33 %	10	%8,33	00	%00
	أقل من 5 سنوات	07	5,83 %	39	%32,5	00	%00
	من 5 إلى 10 سنوات	03	2,5 %	43	%35,83	02	%1,66
	أكثر من 10 سنوات	02	1,66 %	23	%19,16	01	%0,83
	مدير	00	%00	03	%2,5	00	%00
	رئيس تحرير	01	%0,83	17	%14,16	01	%0,83
	صحفي	11	9,16 %	85	%70,83	02	%1,66

%

من صحافي الصحافة العمومية يرون أن العلاقة متوترة بين السلطة و الصحافة وباعتبار 23.33% أن السؤال يحيل الى المستقلة فهناك اجماع شبه مطلق لوجود اضطرابات و توتر في هذه العلاقة 10وهذا الموقف ينم عن القطاع العام أما التلفزة فهناك نسبتين متماثلتين بالنسبة لكل موقف بمعدل في حين يذهب أغلب المسؤولين الاعلاميين ذوى خبرة مهنية كبيرة الى التأكيد على وجود هذا % التوتر فى العلاقة مع السلطة وهذا السلوك الموحد هو نتيجة لحملة التضيقات و الاعتقالات التى عرفها صحافيو هذا القطاع فى فترة حكم الرئيس بوتفليقة رغم وجود مساحة كبيرة من حرية التعبير لدى هذه الصحف.

السؤال		هل أحسنت الصحافة المستقلة معالجة ملف الإرهاب رغم اتهامها بتضليل الرأي العام المحلي و الدولي؟					
المتغيرات	العينة	نـعـم		لا		الـمـلـغـاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	51	42,5 %	44	%36,66	04	3,33 %
	دراسات عليا	29	24,16 %	01	%0,83	01	0,83 %
	الصحافة العمومية	15	%12,5	15	%15,5	00	%00
	الصحافة الخاصة	46	38,33 %	24	%20	00	%00
	التلفزة	09	7,5 %	06	%05	05	%4,16
	5أقل من سنوات	12	10 %	34	%28,33	00	%00
	10إلى 5من سنوات	34	28,33 %	10	%8,33	04	%3,33
	10أكثر من سنوات	24	20 %	01	%0,83	01	%0,83

	مدير	03	2,5 %	00	%00	00	%00
	رئيس تحرير	15	12,5 %	01	%0,83	03	%2,5
	صحفي	52	43,33 %	44	%36,66	02	%1,66

أثبتت القراءة التحليلية للجدول أعلاه أن نسبة 24.16% من الصحافيين المتحصلين على شهادات عليا يرون أن الصحافة المستقلة أحسنت معالجة ملف الارهاب رغم اتهامها من قبل الرئيس بتضليل الرأي العام المحلي و الدولي وتتطابق المواقف المؤيدة و المعارضة لعمل الصحافة المستقلة ازاء ملف الارهاب بالنسبة الى الصحافة الحكومية أما عن الصحافيين ذوى خبرة تزيد عن 5 سنوات فيجمعون بأغلبية شبه مطلقة على الدور الايجابي الذى لعبته الصحافة المستقلة في اظهار الحقائق حتى و إن كانت فظيعة ونشر صور ودفع السلطات الى التحقيق لغرض توفير الأمن وحماية الشعب و توعيته، وهى الرؤية التى أكدها 43.33% من رؤساء التحرير و 12.5% من الصحافيين الذين اعتبروا الشفافية و الصراحة السلوك الأمثل لمعالجة ملف الارهاب مع بعض المعارضين خاصة فى سلك الصحافيين الذين تقل خبرتهم المهنية عن 5 سنوات.

السؤال		هل تحسنت صورة الجزائر من الجانب الأمني في الخارج					
المتغيرات	العينة	نعم		لا		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	52	43,33 %	37	%30,83	00	%00
	دراسات عليا	19	15,83 %	08	%6,66	04	%3,33
	الصحافة العمومية	29	24,16 %	01	%0,83	00	%00
	الصحافة الخاصة	29	24,16 %	37	%30,83	04	%3,33
	التلفزة	13	10,83 %	07	%5,83	00	%00
	سنوات5أقل من	20	16,66 %	26	%21,66	02	%1,66
	إلى 5من سنوات10	32	26,66 %	16	%13,33	01	%0,83
	10أكثر من سنوات	19	15,83 %	06	%05	01	%0,83
	مدير	01	%0,83	02	%1,66	00	%00
	رئيس تحرير	07	%5,83	12	%10	00	%00
	صحفي	23	52,5 %	32	%25,83	04	%3,33

اتخذت النسبة الغالبة للمبحوثين موقفا يؤكد تحسن صورة الجزائر الأمنية فى الخارج حيث
من الصحافيين المتحصلين على شهادة اللسانس أن الصورة المتداولة فى %43.33أبدت نسبة

الخارج بشأن الوضع الأمني قد تحسنت، كما تم تسجيل تطابق في مواقف الصحافة العمومية و الخاصة أما النسبة الأكبربالنسبة لمتغير الخبرة المهنية فقد هيمنت عليه فئة الصحافيين ذوى خبرة و الملاحظ هو التناقض الذى أبداه رؤساء %26.66سنوات بنسبة 10الى 5تتراوح مابين منهم وهى النسبة الغالبة أن صورة الجزائر أمنيا لم تتحسن وهو نفس موقف % 10التحرير إذ يرى مديرين من مجموع المدراء أما عن النسبة الأقل فسجلتها الصحافة العمومية التى نفت وجود تراجع .من العينة عن الاجابة % 3.33فى صورة الجزائر المتداولة فى الخارج فى حين امتنع

السؤال		ما هي أهم العوامل التي ساهمت في تحسين صورة الجزائر أمن									
المتغيرات	العينة	الدور الشخصي للرئيس بوتفليقة		الصحافة الوطنية		دور الديبلوماسية الجزائرية		أعضاء الأحزاب السياسية الوطنية		قادة ا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
	لسانس	21	%17,5	19	%15,83	07	%5,83	02	%1,66	00	
	دراسات عليا	10	%8,33	07	%5,83	01	%0,83	00	%00	01	
	صحافة عمومية	07	%5,83	11	%9,16	08	%6,66	00	%00	00	
	صحافة خاصة	10	%8,33	10	%8,33	00	%00	02	%1,66	00	
	تلفزة	14	%11,16	05	%4,16	00	%00	00	%00	01	
	5أقل من سنوات	13	%10,83	13	%10,83	05	%4,16	01	%0,83	01	
	الى 5من سنوات 10	12	%10	12	%10	03	%2,5	01	%0,83	00	
	10أكثر من سنوات	06	%05	01	%0,83	00	%00	00	%00	00	
	مدير	01	%0,83	02	%1,66	00	%00	00	%00	00	
	رئيس تحرير	11	%9,16	08	%6,66	00	%00	00	%00	00	
	صحفي	09	%7,5	16	%13,33	08	%6,66	02	%1,66	01	

تتعلق عملية تحليل هذا الجدول بنتائج تحليل الجدول السابق حيث ترى نسبة

من الصحافيين % 8.33من الصحافيين المتحصلين على شهادة الليسانس و % 17.5 ذوى شهادات عليا أن الرئيس بوتفليقة لعب دورا أساسيا فى تحسين صورة الجزائر من الجانب الأمني وهذا دليل على الوعي بسياسة الرئيس التى ركزت على الدبلوماسية مع الدول فى الخارج و كسب الشراكة الأجنبية ودخول الجزائر فى اقتصاد السوق كما أن زيارات الرئيس معيار فاعل في أما عن العنصر %11.66تبني الصحافيين لهذا الموقف فصحافيو التلفزة يتبنون هذا الطرح بنسبة من الصحافيين السبب الأساسي لتحسين صورة %13.33الثاني المتمثل في الصحافة فيعتبره الجزائر فى الخارج وهو نفس ما أبداه صحافيو القطاع العام و الخاص بالنسبة للصحافة المكتوبة بنسب متقاربة أما عن العناصر الباقية المتمثلة فى دور الدبلوماسية فى الخارج و أعضاء الأحزاب %7السياسية وقادة الجمعيات المدنية وفى الأخير المثقفون الجزائريون فلا تتعدى النسبة الغالبة فيها .فقط فيما يتعلق بجميع المتغيرات

السؤال		ما موقف الرئيس بوتفليقة إزاء حرية الصحافة؟							
العينة المتغيرات		مؤيد		معارض		متحفظ		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	09	7.5%	23	19.16%	57	47.5%	00	00%
	دراسات عليا	04	3.33%	20	16.66%	05	4.16%	02	1.66%
	صحافة عمومية	06	05%	05	4.16%	09	7.5%	00	00%
	صحافة خاصة	01	0.83%	35	29.16%	33	27.5%	01	0.83%
	التلفزة	06	5%	03	2.5%	10	8.33%	01	0.83%
	أقل من 5 سنوات	08	6.66%	01	0.83%	35	29.16%	02	1.66%
	من 5 إلى 10 سنوات	03	2.5%	22	18.33%	23	19.16%	00	00%
	أكثر من 10 سنوات	02	1.66%	20	16.66%	04	3.33%	00	00%
	مدير	00	00%	03	2.5%	00	00%	00	00%
	رئيس التحرير	02	1.66%	15	12.5%	02	1.66%	00	00%

	صحفي	11	9.16%	25	20.83%	60	50%	02	1.66%

تشير أغلب اجابات المبحوثين أن موقف الرئيس بوتفليقة ازاء حرية الصحافة متحفظا بنسبة عالية تعادل 47.5% بالنسبة للصحافيين المتحصلين على شهادت اللسانس كما أبدى نفس الموقف صحافيو الصحافة المستقلة بنسبة 27.5% أما عن الصحافيين فبلغوا أقصى نسبة بمعدل 50 % أما عن عنصر الموقف المؤيد فسجل النسب الأضعف حسب مختلف المتغيرات أما عن المعارض فأبدت نسبة 16.66 % من الصحافيين ذوى شهادات عليا هذا الموقف وذهب صحافيو التلفزة الى نفي ذلك أما الصحافيين ذوى خبرة أقل من 5 سنوات فلم تسجل سوى 0.83% أي بالنسبة للموقف المعارض أن هذه الفئة ترى بمعدل ضعيف جدا أن موقف الرئيس معارض ازاء حرية الصحافة على عكس الصحافيين ذوى خبرة أكثر من خمس سنوات وهو ما يؤكد على تغير السلوك كلما زادت الخبرة المهنية التى تكسب الصحافى فى الحالات الغالبة منطقا فى التحليل و التقييم. وهى نفس الرؤية التى تبناها رؤساء التحرير بنسبة 12.5% بالنسبة لمتغير المسؤولية المهنية و المدراء.

السؤال		هل يعتبر خلع أحد وزراء الثقافة و الإعلام في فترة حكم الرئيس بوتفليقة قمعا لحرية الإعلام من قبل السلطة؟					
المتغيرات	العينة	نعم		لا		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	42	35%	44	36,66%	02	1,66%
	دراسات عليا	07	5,83%	17	14,16%	05	5,83%
	الصحافة العمومية	09	7,5%	21	17,5%	00	0%
	الصحافة الخاصة	30	25%	31	25,83%	09	7,5%
	التلفزة	10	8,33%	10	8,33%	00	0%
	أقل من 5 سنوات	18	15%	24	20%	04	3,33%
	من 5 إلى 10 سنوات	19	15,83%	29	24,16%	00	0%
	أكثر من 10 سنوات	12	10%	09	7,5%	05	4,16%
	مدير	01	0,83%	02	1,66%	00	0%
	رئيس تحرير	09	7,5%	02	1,66%	08	6,66%
	صحفي	39	32,5%	48	40%	01	0,83%

أثبتت القراءة التحليلية للجدول أعلاه أن أغلب الصحافيين من جميع المتغيرات لا يقيمون حسب الاجماع أي ربط بين خلع الوزير السابق عبد العزيز رحابي وقمع السلطة لحرية الاعلام من الصحافيين المتحصلين على شهادة اللسانس يرون أن عزل الوزير لا يعد مظهرا 36.66فنسبة من مظاهر السلطة لقمع حرية الاعلام إذ يرجع ذلك غالبا الى أسباب مهنية بالنسبة للرئيس أكثر فيقيمون ربطا بين % 32.5من الصحافيين يؤكدون نفس الطرح على خلاف % 40منها ذاتية عزل وزير الاعلام ومحاولة تضييق الخناق على الصحافة المستقلة ، و الملاحظ هو التقارب الكبير من المدراء فلا يعتبرون أن 1.66بين الموقفين بالنسبة للصحافة الخاصة وقطاع التلفزة، أما عن قرارا رئاسيا بخلع أحد وزراء الاعلام له علاقة ما بمحاولة ممارسة ضغوطات على الممارسة الاعلامية الحرة.

السؤال		**هل أثر مضمون الخطاب الرئاسي على التوجه المهني الاعلامي في الجزائر؟**					
المتغيرات	**العينة**	**نعم**		**لا**		**الملغاة**	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	40	33,33%	45	37,5%	04	3,33%
	دراسات عليا	17	14,16%	14	11,66%	00	0%
	الصحافة العمومية	27	22,5%	03	2,5%	00	0%
	الصحافة الخاصة	22	18,33%	48	40%	00	0%
	التلفزة	08	6,66%	08	6,66%	04	3,33%
	5أقل من سنوات	33	27,5%	13	10,83%	00	0%
	10إلى 5من سنوات	20	16,66%	28	23,33%	00	0%
	10أكثر من سنوات	04	3,33%	18	15%	04	3,33%

	مدير	00	0%	03	2,5%	00	0%
	رئيس تحرير	10	8,33%	09	7,5%	00	0%
	صحفي	47	39,16%	47	39,16%	04	3,33%

يتبين من خلال الجدول أعلاه وجود تقارب كبير بين موقفين متناقضين حول تأثير أو عدم تأثير الخطاب الرئلسي على التوجه المهني الاعلامي ويعني ذلك التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر من الصحافيين المتحصلين على 33.33% على أنماط و طبيعة و طريقة الممارسة الاعلامية ويرى شهادة اللسانس أن الخطاب الرئاسي أثر على مضمون المواد الصحفية أي على القراءة المتبناة من وهى النسبة التى تنفى ذلك و الملاحظ فى هذا الاحصاء الكمى % 37.5 قبل الصحافى على عكس فقط من صحافي الصحافة العمومية تنفى وجود تأثير على الممارسة وهى الرؤية 2.5% هى نسبة التى تتصادم مع انتماء هؤلاء الصحافيين الى القطاع العام الذى يرتبط فى الجزائر ويهتم سواء اراديا من 2.5% فيما يرى % 8 أو قصريا بالخطاب أما صحافي التلفزة فتنقسم مواقفهم بالتماثل بنسبة المدراء غياب أي تأثير للخطاب الرئاسي على التوجه الاعلامي فى الجزائر.

السؤال		ما مدى تفاعل الرئيس بوتفليقة مع الصحافة؟							
العينة المتغيرات		تفاعل جيد		تفاعل متوسط		غياب التفاعل		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	08	6,66%	23	19,16%	58	48,33%	00	0%
	دراسات عليا	04	3,33%	09	7,5%	18	15%	00	0%
	صحافة عمومية	11	9,16%	05	4,16%	14	11,66%	00	0%
	صحافة خاصة	00	0%	18	15%	50	41.66%	02	1,66%
	التلفزة	01	0,83%	09	7,5%	10	8,33%	00	0%
	أقل من 5 سنوات	04	3,33%	13	1,38%	29	24,16%	00	0%
	من 5 إلى 10 سنوات	04	3,33%	10	8,33%	34	28,33%	00	0%
	أكثر من 10 سنوات	02	1,66%	09	7,5%	13	1,83%	02	1,66%
	مدير	00	0%	00	0%	03	2,5%	00	0%
	رئيس التحرير	08	6,66%	05	4,16%	04	3,33%	02	1,66%

	صحفي	04	3,33%	27	22,5%	67	5,83%	00	0%

إن مضمون قراءة الجدول المرافق تدعو الى الوقوف على ما تمليه الاعتقادات و المواقف الذاتية للصحافيين الذين أجمعوا على غياب التفاعل بين الرئيس و الصحافيين دون تحديد القطاعات من الصحافيين ذوى شهادات عليا على % 15عامة أو مستقلة، صحافة أو تلفزة، حيث تؤكد نسبة هذا الطرح و الملفت للانتباه هو تبني هذا الموقف من قبل الصحافيين العاملين بالصحافة المستقلة وهي نسبة عالية جدا بالمقارنة مع غياب أي صحفي يرى بأنه هناك تفاعل % 41.66بنسبة أما عن التفاعل المتوسط فقد سجل نسبة %10جيد في هذه الفئة التي لم تتجاوز فيها نسب التأييد من الصحافيين %7.5ضئيلة بالمقارنة مع الموقف الأول الذي يؤكد على غياب التفاعل إذ يرى سنوات أن التفاعل متوسط وهذا الموقف 10الحاصلين على شهادات عليا وذوى خبرة تزيد عن يقترب كثيرا من التحفظ منه الى المقاطعة الواعية أو التأييد المطلق وهذا انعكاس لمتغيرات ذاتية تحرص على الحفاظ على الاتصال بين رجال الاعلام وصانع القرار.

السؤال		**هل ساهم الخطاب الرئاسي في فتح قنوات حرية الاعلام على الساحة الوطنية؟**					
المتغيرات	**العينة**	**نعم**		**لا**		**الملغاة**	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	17	%14.16	70	58.33%	02	1.66%
	دراسات عليا	02	1.66%	29	24.16%	00	00%
	الصحافة العمومية	12	%10	16	%13.33	02	%1.66
	الصحافة الخاصة	02	1.66%	68	%56.66	00	00%
	التلفزة	05	%4.16	15	12.5%	00	%00

	5أقل من سنوات	13	%10.83	31	%25.83	02	1.66%
	10إلى 5من سنوات	04	%3.33	44	%36.66	00	%00
	10أكثر من سنوات	02	1.66%	24	20%	00	%00
	مدير	00	00%	03	%2.5	00	00%
	رئيس تحرير	04	3.33%	14	11.66%	01	%0.83
	صحفي	15	%12.5	82	68.33%	01	%0.83

من 24.16% من الصحافيين المتحصلين على شهادة اللسانس و 58.33% ترى نسبة معتبرة تعادل ذوى الشهادات العليا أن الخطاب الرئاسي الرسمي لم يساهم فى فتح قنوات حرية الاعلام على الساحة الوطنية وتذهب النسبة الغالبة من صحافى الصحافة العمومية وقطاع التلفزة بنسبتى على التوالى الى تبنى نفس الموقف وهو اشارة الى اتجاه يؤكد أن النص حتى % 12.5و 13.33% و إن كان صادرا عن أعلى هيئة تنفيذية لم يتمكن من تجسيد حرية الاعلام التى لا ترتبط حسب المبحوثين بالنصوص التنفيذية وانما بالارادة فى تجسيد مشاريع فعلية واصلاح قطاع الاعلام وفتح سنوات بنسبة 10المجال لتجسيد حرية التعبير، هذا الطرح أكده الصحافيون ذوى خبرة تزيد عن على أهمية الممارسة لا النصوص 68.33% أما الصحافيون فأجمعوا بنسبة % 20عالية تقدر بـ 2.5% النظرية وتبنى جميع المدراء نفس الفكرة بنسبة مطلقة تعادل.

السؤال		ما هي أسباب فشل التلفزة في تحقيق استقلالية عن السلطة بالجزائر؟							
العينة المتغيرات		أوامر مباشرة من السلطة		التلفزة ملك للسلطة		غياب مجلس سمعي بصري		الملغاة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	61	%50.83	23	19.16%	01	%0.83	04	%3,33
	دراسات عليا	13	%10.83	09	7.5%	03	%2.5	06	%05
	صحافة عمومية	20	%16.66	06	%05	04	%3.33	00	00%
	صحافة خاصة	42	%35	18	%15	00	00%	10	%8.33
	التلفزة	12	10%	08	%6.66	00	%00	00	%00
	أقل من 5 سنوات	30	%25	11	%9.16	02	%1.66	03	%2.5
	من 5 إلى 10 سنوات	40	%33.33	05	%4.16	02	%1.66	01	%0.83
	أكثر من 10 سنوات	04	%3.33	10	%8.33	00	%00	06	%4.16
	مدير	03	2.5%	00	%00	00	%00	00	%00
	رئيس التحرير	14	11.66	03	%2.5	02	%1.66	00	%00

	صحفي	57	%47.5	29	%24,16	02	%1.66	10	8.33%

ظهر جليا من خلال المعطيات الواردة فى الجدول أعلاه نتيجة تفيد أن النسب الغالبة على مستوى جميع المتغيرات تعود الى الصحافة الخاصة التى يرى عاملوها بنسبة 10 % أن الصحافة العمومية هو القطاع الذى شهد حرية فعلية على الساحة و يعود هذا الموقف الى اعتقادات ذاتية لصحافيي القطاع الخاص مردها أن القطاع العام يحظى بالاهتمام من قبل الرئيس وليس عرضة للضغوطات لأنه يسير فى نفس الاتجاه الذى تحدده السلطة ويذهب صحافيو التلفزة الى التأكيد على غياب حرية في هذا القطاع أو القطاع الخاص بينما يمس قطاع التلفزة بنسبة ضئيلة تعادل 3.33% فقط، أما عن المدراء و رؤساء التحرير بنسبتي 0.83% و 6.66% على الترتيب فيرون أن الصحافة العمومية عرفت حرية أكبر فى الأداء على خلاف الصحافة الخاصة التى لم تتجاوز نسبتها بالنسبة 27.5، وتذهب العينة المتبقية وهى النسبة الغالبة تعادل 5 % فى كل المتغيرات معدل للصحافيين الى نفي وجود حرية مست أيا من القطاعات المذكورة أنفا.

المتغيرات	العينة	طريقة بناء النظام السياسي		غياب منظمات جماهيرية تسهل الحوار بين السلطة و الصحافة		غياب قوانين تنظم العلاقة بين السلطة و الصحافة	
السؤال		ما هي أسباب فشل الخطاب الرئاسي في المس					
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	10	%8,33	09	%7,5	14	%11,66
	دراسات عليا	24	%20	05	%4,16	01	%0,83
	صحافة ع	04	%3,33	05	%4,16	06	%5
	صحافة خ	19	%15,83	08	%6,66	07	%5,83
	تلفزة	11	%9,16	01	%0,83	02	%1,66
	أقل من 5 سنوات	12	%10	07	%5,83	08	%6,66
	من 5 إلى 10 سنوات	05	%4,16	02	%1,66	02	%1,66
	أكثر من 10 سنوات	07	%5,83	05	%4,16	05	%4,16
	مدير	01	%0,83	00	%00	00	%00
	رئيس تحرير	13	%10,83	01	%0,83	01	%0,83
	صحفي	20	%16,66	13	%10,83	04	%11,66

احتل عنصر طريقة بناء النظام السياسى الرتبة الأولى كونه العامل الأساسى في فشل الخطاب الرئاسى فى فتح قنوات التعبير الحر لدى الاعلاميين ويؤكد هذا الموقف 20 % من الصحافيين المتحصلين على شهادات عليا ونسبة معتبرة من رؤساء التحرير تعادل 10.83% وترى هذه الفئة أن هرم السلطة فى الجزائر متعدد القنوات إذ أن القرار غير محدد المصدر مما يجعل عوامل معينة تتداخل وتتصادم مما يؤثر سلبا على التدفق الحر للاعلام لوجود فرق معارضة و

من الصحافيين 16.66% أخرى مؤيدة وثالثة متحفظة ازاء هذا التدفق أما عن نسبة تعادل المتحصلين على شهادة اللسانس فترى أن غياب وسائل التبادل الحر بين الرئيس و الصحافة هو العائق الأهم أمام حرية الاعلام ويتبنى هذا الموقف نسبة 13.33% من صحافي القطاع الخاص أما 11.66% من الصحافيين فترى أن غياب نصوص تشريعية تنظم و تحكم العلاقة بين وسائل الإعلام و السلطة هو العامل الأساسي في فشل تجسيد حرية الإعلام على السلطة لأن القوانين ذات الطابع الإلزامي ستعطي الحق في الإعلام طابعا تطبيقيا على الساحة.

في حين ترى العينة المتبقية و تعادل 10.83% من الصحافيين أن المنظمات الجماهيرية تسهل عملية الحوار بين الرئيس و الصحافة مما يفتح بشكل أكبر قنوات التعبير الحر هذا الطرح لم يتبناه أي من المدراء و نسبة قليلة جدا من رؤساء التحرير قدرت ب 0.83% فقط.

السؤال		هل حققت التلفزة الجزائرية استقلالية عن السلطة منذ مجيء الرئيس بوتفليقة الى الحكم؟			
المتغيرات	العينة	نعم		لا	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
	ليسانس	01	0,83 %	88	73,33 %
	دراسات عليا	00	00 %	31	25,83 %
	الصحافة العمومية	00	00 %	30	25 %
	الصحافة الخاصة	00	00 %	70	58,33 %
	التلفزة	01	%0,83	19	15,83 %
	أقل من 5 سنوات	01	0,83 %	45	37,5 %
	من 5 إلى 10 سنوات	00	00 %	48	40 %

	10أكثر من سنوات	00	00 %	26	21,66%
	مدير	00	00%	03	2,5%
	رئيس تحرير	01	0,83 %	18	%15
	صحفي	00	00 %	98	81,66 %

تذهب نسبة ضئيلة جدا من الصحافيين على مستوى جميع المتغيرات

إلى الاعتراف بأن التلفزة حققت استقلالية عن السلطة منذ مجيء 01% لا تتجاوز

الرئيس بوتفليقة إلى

من العاملين في هذا القطاع يرون من أن التلفزة لم تتمكن % 0.83الحكم و الملفت للانتباه أن نسبة من الانفصال عن توجه السلطة في بعض الحالات التي تفرض على القطاع القيام بوظيفة الخدمة من رؤساء التحرير إلى تأكيد هذا الطرح أما الغالبية المطلقة بنسبة % 0.83العمومية و يذهب من الصحافيين فيعتبرون أن التلفزة عجزت عن الاستقلال عن السلطة و هو نفس ما أكده 81.66% صحافيو القطاع العام و القطاع الخاص و قطاع التلفزة على حد سواء أما الصحافيين ذوي خبرة تزيد على خمس سنوات فتعترف بشكل مطلق بغياب هذه الاستقلالية و بقاء التلفزة رهن توجيهات و أهداف السلطة.

		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة

المتغيرات	العينة	أوامر مباشرة من السلطة		التلفزة ملك للسلطة		غياب م س ب		الملغاة	
السؤال									
	ليسانس	61	50,83 %	23	19,16 %	01	%0,83	04	%3,33
	دراسات عليا	13	10,83 %	09	7,5 %	03	%2,5	06	%5
	الصحافة العمومية	20	%16,66	06	%5	04	%3,33	00	%00
	الصحافة الخاصة	42	%35	18	%15	00	%00	10	%8,33
	التلفزة	12	%10	08	%6,66	00	00%	00	%00
	5أقل من سنوات	30	%25	11	%9,16	02	1.66%	03	%2,5
	إلى 5من سنوات 10	40	%33,33	05	%4,16	02	%1,66	01	%0,83
	أكثر من سنوات 10	04	%3,33	10	%8,33	00	00%	06	%4,16
	مدير	03	%2,5	00	%00	00	00%	00	%00
	رئيس تحرير	14	%11,66	03	%2,5	02	%1,66	00	%00
	صحفي	57	%47,5	29	%24,16	02	%1,66	10	%8,33

بالنسبة 47.5%يتبين من الجدول أعلاه أن أغلب اجابات المستجوبين أشارت بنسبة للصحافيين أن أوامر صريحة و مباشرة من السلطة نحو التلفزة هو العامل الأساسي في عدم تحقيق القطاع استقلالية و أداء خدمة عمومية و يؤكد هذا الطرح صحافيو قطاع التلفزة بنسبة 10 % أما النسبة الباقية فتعترف بأن عامل ملكية التلفزة للسلطة هو سبب عد استقلاليتها و أكد الصحافيون على مصطلح السلطة و ليس الملكية للدولة فملكية التلفزة للدولة يعني تلقائيا أدائها لخدمة عامة كونها ملكا للشعب و السلطة معا، هذه الرؤية أكدتها النسبة الغالبة من الصحافيين بالنسبة للصحافيين أما 24%و ما يفوق 8.33%سنوات بما يعادل 10ذوي خبرة تزيد عن من 1.66%عامل غياب مجلس سمعي بصري فلم يحظى بتسجيل سوى نسبة ضئيلة عادلت الصحافيين لأن تنظيم الاتصال من قبل المجلس محدود السلطة لأن القرار حتى في حالة وجود هذا المجلس بخصوص أهم وسائل الإعلام و المتمثلة في التلفزة لا يخضع لاعتبارات مؤسساتية تنظيمية و إنما إلى معايير ذاتية تخضع للسلطة وحدها.

ملحق خاص بتعريف العينة حسب متغيراتها

تمثيل مفردات العينة حسب متغير المستوى التعليمي 1جدول

الجواب العينة	العدد	النسبة
ليسانس	89	74.16%
دراسات عليا	31	25.83%
المجموع	120	100%

تمثيل مفردات العينة حسب متغير نوع الوسيلة الاعلامية 2جدول

الجواب العينة	العدد	النسبة
الصحافة العمومية	30	25%
الصحافة الخاصة	70	58.33%
التلفزة	20	16.66%
المجموع	120	100%

تمثيل مفردات العينة حسب متغير سنوات الخبرة المهنية 3جدول

الجواب العينة	العدد	النسبة
سنوات 5أقل من	46	38.33%

من 5الى 10 سنوات	48	40%
أكثر من 10 سنوات	26	21.66%
المجموع	120	100%

جدول 4 تمثيل مفردات العينة حسب متغير المسؤولية المهنية.

الجواب العينة	العدد	النسبة
صحفي	98	81.66%
رئيس تحرير	19	15.83%
مدير	03	2.5%
المجموع	120	100%

دراسة تحليلية لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة

هذا الجزء من البحث سيختص بدراسة تحليلية كمية وكيفية لخطابات الرئيس بوتفليقة الممثلة في عينة الدراسة من خلال تبيان موقف صانع القرار من مختلف فئات التحليل المحددة والقيام بجرد كمي ثم نوعي سيتناول شرح مضمون كل فئة في الخطاب ومحاولة الكشف عن موقف الرئيس الظاهر والكامن وفي الأخير القيام ببلورة رؤية تقييمية للمارسة الإعلامية في الجزائر من قبل الخطاب.

نتائج التحليل الكمي:

لقد أظهر التحليل الكمي لخطابات الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وجود تفاوت نسبي في نسبة ظهور الفئات وباي معتبر في درجة ظهور مؤشرات كل فئة على حدى الجداول التالية تبين ذلك:

الفئات	(الظهور)التكرار	نسبة الظهور
حرية التعبير	49	% 25,52
حرية الصحافة	35	18,23 %
عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي	35	18.23 %
تكنولوجيات الإعلام والاتصال	35	18,23 %
عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري	30	15,62 %
هيمنة التلفزة الوطنية	08	4,16 %
المجموع	192	100 %

كشف الموقف الكمي الكلي لفئة الموقف بمواضيعه أو فئاته الست في خطابات رئيس الجمهورية وجود اهتمام صانع القرار بفئة حرية التعبير بالمقارنة مع الفئات الخرى إذ وبتكرار % 25,52يبين الجدول أعلاه تسجيل أعلى نسبة لفئة حرية التعبير إذ بلغت ويلي هذه النسبة اهتمام .تكرار 192مرة من مجموع تكرار كلي للفئات بلغ 49قدر ب متلازم ومتساوي إزاء كل من فئة حرية الصحافة وعمل الصحافة الوطنية لإي إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي وفئة تكنولوجيات الإعلام والاتصال إذ بلغت مرة أما عن اهتمام صانع 35أي لمجموع تكرار لكل فئة قدر ب % 18,23نسبتها

القرار بفئة عمل الصحافة الأجنبية في إطار عملها الرأي العام الجزائري فاحتلت نسبة تكرار وهي فئة نسبة تقترب من الفئات الثلاث التي سبقتها مما يعني 30أي % 15,62 أ الاهتمام المركزي لصاحب الخطاب قد انصب على الفئة الأولى تليها الفئات الثلاث والفئة الرابعة التي سجلت تقاربا في النسبة على خلاف النسبة الأخيرة فئة هيمنة التلفزة تكرارات فقط وهو 8أي ما يعادل % 4,6الوطنية التي سجلت نسبة ضعيفة قدرت ب .ما يوافق نسبة الظهور الأولى لهذه الفئة في خطابات الرئيس

ومن خلال قراءة هذه الإحصائيات يبدو أن صاحب القرار اهتم بشكل أولي بفئتي أو بموضوعي حرية التعبير وحرية الصحافة التي جاء ظهورهما مرتبك بالأداء المهني الإعلامي بصفة خاصة وبمجال حقوق الإنسان عامة، وهو ما جعل هاتين الفئتين تتغلبان على الفئتين الأخريين التي تنعكس من خلال البعد السياسي بالدرجة الأولى ثم الأمني والاجتماعي التكنولوجي، إذ ارتبط تكرار هذه الفئات باستراتيجية صانع القرار في .تصحيح صورة الجزائر من خلال تجديد الأسس المهنية في المجال الإعلامي

عدد تكرارات موقف الخطاب من الفئات المختارة :(12)جدول رقم

الفئة / التكرار	مؤيد	معارض	محايد
حرية التعبير	44	03	02
حرية الصحافة	25	07	03
عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي	18	16	01
تكنولوجيات الإعلام والاتصال	29	06	00
عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري	03	27	00
هيمنة التلفزة الوطنية	05	02	01
المجموع	124	61	07

عن بروز قوي للموقف المؤيد لصاحب (12)يكشف التحليل الكمي من خلال الجدول بالنسبة للموقف المعارض 61مرة مقابل 124الخطاب للفئات الست وهذا بتكرار بلغ .تكرارات فقط 7أمام النسبة الضعف، فشغلها الموقف المعارض وقدرت ب

أما عن أقوى تكرار بغض النظر عن الموقف المتخذ فيعود إلى فئة حرية التعبير التي تكرارا مؤيدا تليها فئة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وعمل الصحافة 44شغلت الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي وحرية الصحافة بتكرارات .مرة للفئة الثانية 25ثم 27مرة تليها 29قدرت على التوالي ب

وهذا التقارب في التكرارات عكس في المقابل تباينا في المواقف إزاء هذه الفئات حيث شغلت على الترتيب موقفا مؤيدا ثم معارضا ثم مؤيدا وعن الموقف المعارض فبغض النظر عن نسبة التكرارات الهامة بالنسبة للفئة الرابعة (4) والثالثة (3) فإن باقي الفئات لم تشغل نسبا كبيرة كما أن الموقف المحايد سجل نسبا أدنى بالنسبة لفئات أربع لينعدم الحياد بشأن الفئة الرابعة والخامسة أي فيما يتعلق بعمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري، وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ومن ثم يظهر أن الاهتمام المركزي بالنسبة لصاحب الخطاب كان لصالح فئة حرية التعبير (5) وهي الفئة التي بالتأييد ثم الفئة الرابعة تليها بالنسبة للموقف المعارض الفئة تفوقت على الفئات الأخرى لاسيما المتعلقة بالموقف المحايد.

التغيرات	مؤيد		معارض		محايد		نسبة الظهور	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
حرية التعبير								
حرية الصحافة								
عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي								
تكنولوجيات الإعلام والاتصال								
عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري								
هيمنة التلفزة الوطنية								
المجموع								

يبين الجول الخاص برصد عدد تكرارات موقف صانع القرار من الفئات الست ونبيتها المئوية مدى قوة الموقف المؤيد لظهور الفئات بشكل كلي مقارنة بالمواقف الأخرى إذ قدرت نبيته ب: 64,85% أي ما يعادل 124 تكرارا كليا للفئات ليتفوق بهذه النسبة يليها الموقف المعارض الذي شغل نسبة معتبرة تقدر ب: 31,77 % على الموقف المحايد الذي شغل التكرار الأضعف المقدر ب 7 تكرارات أي ما يوافق نسبة 3,64 %

وهذا يعني اتخاذ موقف صريح لصاحب الخطاب واستبعاده للحياد إزاء الفئات الست أي ما يوافق ثلاثة تكرارات فقط شغلتها فئة % 42,85التي لم تتجاوز أعلى نسبة بها حرية الصحافة هذه القراءة الأفقية لعدد التكرارات والنسب المئوية تدل على وجود توزيع شديدي التباين بين الموقفين المؤيد والمعارض مع وجود تقارب فيما يتعلق بالقراءة العمودية بين فئة حرية الصحافة التي شغل موقفا مؤيدا وفئة عمل الصحافة الأجنبية التي تشغل موقفا معارضا وهذا التقارب يمس أيضا فئة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالنسبة للموقف المؤيد كما أن تحليل الجدول الكمي يكشف عن مدى اتجاه صانع القرار إلى تبني الموقف المؤيد بالنسبة لحرية التعبير وحرية الصحافة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال التي سجلت بالموازاة انخفاضا كبيرا في عدد تكرارات أي ما 7التكرارات في الموقف المعارض إذ لم تتعد النسبة لهذه الفئات الثلاث كحد أقصى % 11,44يمثل نسبة.

أما عن فئة عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام الدولي والمحلي أي الفئة الثانية فيظهر تقارب كبير في عدد التكرارات في الموقف المؤيد والمعارض بنسبة تكرارا على التوالي وهو ما يدل على وجود رفض قد يوازي معدل قبول 16و 18 صانع القرار لأداء الصحافة الوطية لمهمتها إذ يبدو التأييد في حال تركيز الصحافة الوطنية على لعب دور توعية المواطن الجزائري بواجب الولاء للبلاد والإسهام في تصحيح صورة الجزائر المتداولة لدى الرأي العام الأجنبي أما الموقف المعارض الذي فيظهر لدى الإسهام في تشويه رجل الإعلام % 26,22سجل حسب قراءة الجدول نسبة في ميدان الصحافة لصورة الجزائر في الداخل والخارج.

التحليل النوعي:

التحليل النوعي عملية شكلية تصل إلى البنية الداخلية للخطاب، لأنها تقتصر على إخضاع الجانب المعلوماتي محل التحليل إلى تقسيم فئوي للتوصل إلى أرقام أي نتائج كمية لا يمكن أ تصل رغم أهميتها إلى تحليل المعنى، والمعنى لا يكمن فقط في الأدوات اللغوية المستعملة لدى المخاطب بل في كيفية توظيف اللغة لتحقيق مقاصده ونواياه، وهذا ما جاء في دراسة قام بها اللسانيون الأوروبيون الذين اعتبروا الخطاب هو مظهر للنطق والنطق هو الفعل المحول للكلام وبالتالي ذهب بعض الباحثين منهم أوستين و Benveniste وجاكبسون إلى ميلاد ما يعرف بأسلوب تحليل النطق.[1]

ويرتبط هذا الأسلوب بتحليل المضمون في عملية التحليل النوعي الذي يدرس المعنى أي فهم المؤشرات اللغوية الكامنة وما تحمله من مقاصد وهذا ما أطلق عليه ج ب براون "التماسك المعنوي في عملية التحليل".

وتفيد النتائج الكمية المحصل عليها في الدراسة في عملية التحليل النوعي من خلال جرد مسبق لتكرارات المواضيع أو الفئات محل التحليل وهو ما يساهم في مقارنة كل موضوع في كل خطاب على حدى مع الموضوع نفسه في خطاب آخر، ومرحلة التحليل

النوعي تعتمد على تحليل لكل وحدة أو فئة مستقلة بذاتها وهذه الفئة نقسمها هي الخرى إلى مجموعة أجزاء تحلل بشكل مستقل لفهم المعاني الكامنة للنص والاقتراب من فهم مقاصد صاحب الخطاب لأن التعبير والتفكير يرتبطان عضويا فإذا تم فهم المعنى بتحليل الأساليب التعبيرية تمكن الباحث من فهم الفكر وتحديد مواقف صاحب الخطاب من الفئة محل التحليل وفهم المعنى ثم فهم الموقف أو المواقف وتحديدها فيساهم في القيام بعملية إن أسلوب تحديد المضمون يعتمد "التعميم، وفي هذا الصدد يقول سمير محمد حسين على التعميم في التفسير الكيفي للبيانات الكمية في إطار ما يسمى بالتفسير الشامل للمشكلة البحثية".[2]

إن التحليل النوعي لجميع الفئات الواردة في الخطابات والتي تم تصنيفها حسب أدوات منهجية ومراحل تم التطرق إليها في المنهج المستخدم، لن تتم عن معزل عن العناصر اللغوية وتحديد مدى تسلسلها كذلك تعتمد هذه الدراسة في تحديد موقف صاحب الخطاب من الفئة محل التحليل بشكل كبير على استخلاص الدلالات المتكررة والاهتمام بتعميم هذه الدلالات هذه المرحلة إذا تمت دون صعوبة فهذا دليل على تماسك الخطاب ومدى تناسق مؤشراته اللغوية ومن ثم تماسكه المعنوي، وأما إذا كثرت مؤشرات التناقض والانزلاقات اللغوية أو وجود عناصر شاذة في النص تمس بتماسك الخطاب فإن ذلك سيمنع من بروز واضح لموقف صاحب الخطاب كنتيجة طبيعية على عدم القدرة على فهم المعنى ومن ثم تحليله. كما ستهتم هذه الدراسة بمقارنة النتائج المتحصل عليها في إطار ربطها النتائج المتحصل عليها في الجانب التحليلي الكمي.

ومن ثم ستقوم هذه الدراسة في هذه المرحلة بتحليل كيفي للفئات الست كل واحدة على حدى وفهم المعاني التي يحملها كل نص يتعلق بهذه الفئات ثم مرحلة تحديد موقف صاحب الخطاب من كل فئة والتوصل إلى النتيجة النهائية لعملية التحليل النوعي.

1. حرية التعبير:

الأغلبية الطلقة لخطابات الرئيس يظهر فيها الموقف المؤيد لحرية التعبير واستجابة لمتطلبات البناء الديمقراطي كما ورد في التحليل الكمي، أما التحليل النوعي فيظهر اقتران المفهوم باستراتيجية الواقع والمحيط الذي ينشأ في الخطاب، وكثيرا ما يوظف صاحب الخطاب حرية التعبير ضمن ما يطلق عليه بقانون الوئام المدني، إذ يظهر ارتباط عضوي كبير بين المفهومين، بل إن صاحب الخطاب يرى بأن حرية التعبير هي نتيجة للوام المدني. ولم يخل خطاب الرئيس من تسييس للمصطلحات حتى وإن لم يكن لها موقع في الموضوع المعالج وما يؤكد ذلك هو قوله: " **ليس الوئام المدني، في نظرنا، مجرد مفهوم سوسيولوجي، إنه واقع حقيقي للعلاقات في صلب المجتمع، ومن ثمة ينبغي تجسيده، وهو يتطلب أن تكون هذه العلاقات قائمة على مشاركة أغلبية أعضاء المجتمع في المشروع المشترك الذي يفضي إلى المستقبل الجماعي".**[1]

ومن ثم فإن المتغير الأكثر بروزا عند الحديث عن حرية التعبير والرأي هو مصطلح الوئام المدني والمصالحة والوفاق الوطني، وحرية التعبير عند الرئيس هو مفهوم نسبي

لا يؤدي وظيفته الكاملة بمعزل عن إعادة السلم وتحقيق المصالحة، وفي هذا يقول الرئيس بوتفليقة: " **واجبنا اليوم هو إخماد نار الفتنة بجميع الوسائل وتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن ثمة تطبيقا لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية والتشبث بحرية التعبير والرأي".**[2]

وفي خطاب آخر: " **الشعب الجزائري أعرب جماعيا وبقوة عن اعتناقه لمسعى المصالحة الوطني المعروض عليه خلال استفتاء 16 سبتمبر 1999 مزكيا بذلك وبكل سيادة برنامجا شاملا يتوخى الخروج من الأزمة وبناء دولة القانون الضامنة للديمقراطية وحرية التعبير وحقوق الإنسان"**[3]، ويكشف لنل تحليل موقف صاحب الخطاب من وجود انتقال سريع في المقاطع وهو ما يجعل الشكل البنائي للأفكار يحتوي على فواصل فالأفكار التي حملت مفهوم حرية التعبير تأتي استجابة لعدة متغيرات على قاعدة تجسيد المصالحة كما سبق الذكر، وهذه المتغيرات تأتي من جهتها استجابة للموضوع المتطرق إليه، إذ يتم وضع مفهوم حرية التعبير في خدمة الموضوع المعالج، فمثلا في خطاب خاص بمناسبة عيد الاستقلال جاء بناء الرئيس متكاملا وعلى وتيرة متسلسلة الأحداث، إذ تم فيه سرد تاريخي لمختلف المراحل التي مرت بها الجزائر وقال الرئيس: " **ويأتي التحول الذي وقع في الثمانينات عندما توسعت القاعدة الثقافية والاقتصادية للأمة... فكانت المطالبة بحرية الرأي والتعبير وما يتبع ذلك من نتائج وإجراءات على المستوى الاقتصادي وحدثت الأزمة"**

أما في نطاق توجيه الخطاب أمام المنظمات الدولية أو قادة ورؤساء الدول فإن حرية التعبير اقترنت بضرورة إخراج الجزائر من عزلتها أو إعطاء الجزائر الوجه المشرف التي تتبوأ المكانة التي تليق بما لها من وزن أي إعطاء الجزائر المفهوم بعد الدولي يرتبط عضويا بمركز الجزائر دوليا وفي هذا السياق يقول الرئيس: " **إن حرصنا على احترام حرية التعبير وحقوق الإنسان دفعنا إلى فتح أبواب الجزائر كلها أما المنظمات غير الحكومية التي تسهر على تطبيقها... أما على الصعيد الدولي فإن... ونحن نريد أيضا أن نبعث اقتصادنا الجزائر تعاود الارتباط بتقاليده في الارتباط الفعلي وفي المساهمة في الحوار العالمي"**

ونج من خلال هذا المقطع من نص الخطاب أن تصور الرئيس للحريات الفردية يقتصر على ضرورة توضيفها ضمن بناء صورة إيجابية عن البلاد. وبالعودة إلى التحليل النوعي نجد نوعين من أنواع حرية التعبير حسب صاحب الخطاب:

الأول: ذو بعد دولي سبق ذكره.

الثاني: ذو بعد داخلي محلي يكمن في الحرص على تنمية البلاد ثقافيا اقتصاديا سياسيا وتربويا واجتماعيا" **حرين التعبير دين علينا ونحن نتباهى اليوم باستعدادنا للحوار واستئناف تعبئة وطننا".** وفي خطاب آخر " **أن لا بد لنا حتما لحل حسب خصوصياته أن نسهر من خلال التحسيس الاجتماعي والتعليم على تفتح مجتمعاتنا وأن ننهض بما يترتب عنه أي بالحوار الحر المسؤول".**

أما في نطاق إصلاح المنظومة التربوية فيرى صاحب الخطاب أن: " **الإقدام على إصلاح هذه المنظومة سيحمي بلا شك ناشئتنا مستقبلا من المتلاعبين بمصير أبنائنا**

من ذوي الارتجال والابتزاز والاستلاب والفكر ذي البعد الواحد وهو ما أربك المنظومة التربوية".

حرية التعبير وجدت وظيفتها أيضا ضمن إصلاح العدالة كما انعكس من خلال نص الخطاب الخاص بافتتاح السنة القضائية للجوء إلى العدالة من أجل المس بالحريات الفردية "**لا مجال إلى الحيل والثغرات الإجرائية مقصودة كانت أو غير مقصودة للتلاعب بحقوق الإنسان**" وتقودنا هذه المقاطع من الخطابات إلى القول بأن حرية التعبير برزت في عدة أشكال كان يلجأ في طرحها إلى تناول قضايا سياسية بالدرجة الأولى ثم مسائل أخرى تختلف باختلاف طبيعة الموضوع المعالج لكن ما يلاحظ أن الرئيس لم يتقيد فقط ما يرتبط بموضوع الخطاب بل كثيرا ما يمرر صاحب القرار رسائله ومواقفه ودوافعه من قضايا تنوب أحيانا عن المحاور الحقيقية موضوع الخطاب وترتبط بالحدث الراهن أو السياسة الراهنة.

وبغض النظر عن هذه الطريقة في بناء الخطابات التي تحتوي غالبا على عدة مستويات في المضمون يتضح أيضا وجود فترات توتر في خطابات الرئيس عند الحديث عن حرية التعبير، تعكس الموقف المعارض للمبدأ في حالة حياده عن ترقية مصالح الدولة والدفاع عنها وتعزيز وحدتها، كما أن حرية التعبير حسب صانع القرار يجب أن تخضع خضوعا تاما لأهواء الدولة وما يبرر ذلك قوله: "**على كل حال هناك صحافة حرة وهناك ميادين حرة وقطاع حر للتعبير فليعبر المعبرون، أما جهاز الدولة فهو للدولة".**

ويعود صانع القرار في العديد من الخطابات إلى استخدام أساليب الاستمالة للإشادة بمبدأ حرية التعبير ودوره في تفتح المجتمع الجزائري كم يذهب إلى الاعتراف رسميا في العديد من الخطابات بوجود حرية التعبير في الجزائر ودليل ذلك قوله: "**اليوم نحن من بين رواد الممارسة الديمقراطية ولم يأت ذلك مجانا فقد كان الثمن باهضا، ورغم الجراح العميقة فمن حق شعبنا أن يتباهى بوصوله إلى هذا المستوى من النضج والديمقراطية وحرية التعبير".**

وفي خطاب آخر "**يجري حوار عام تدعمه وتنشطه صحافة بلغت حرية التعبير عندنا مستوى غير معهود لدى بلدان العالم الثالث**"، لكن بالموازاة مع هذه الاعترافات يظهر تناقض صريح في خطابات يستبعد فيها الرئيس وصول الجزائر إلى الى حرية التعبير وباعتباره أن حرية التعبير مظهر من مظاهر الديمقراطية عندما يقول "**فهي صيغة تتبارى فيها العقول أو تحتك الآراء ويتبلور الوعي المدرك للأفعال المنتجة صيغة هي حاجة لنا و مستحق سلوك وثقافة ليست حكرا لنظام دون آخر".**

فإنه في المقابل يرفض وجود حرية تعبير في الوقت الراهن ودليل ذلك قوله "**أمامنا أجيال وأجيال قبل أن تعلم ما معنى التعددية وما معنى التراشق بالأفكار المتعددة وما معنى حرية التعبير**" وفي خطاب آخر عن موقفه من مفهوم الديمقراطية الذي يحمل في طياته حرية التعبير قال صانع القرار:

" **الديمقراطية ثقافة نحن لا نزال بعيدون جدا عليها".**

أما عن مؤشر حيادي خاص بحرية التعبير فورد في خطاب لصانع القرار جاء فيه

بلهجة حادة وهو يخاطب الجالية الجزائرية بأميركا التي كانت الجالي الأقل مساهمة في الاستفتاء حول الوئام المدني: " **لا أقبل درسا لا في الوكنية ولا في الديمقراطية و لا في حرية التعبير ولا التمسك بالرأي**".

وعلى هذا الأساس تظهر سلبية صانع القرار من حرية التعبير في إطار حقوق الإنسان عندما تمس بمصالح الدولة وسلبية مواقفه أيضا إزاء حرية التعبير في إطار الممارسة الصحفية خارج القطاع العمومي الذي هو ملك للدولة فصاحب الخطاب يقر بأن **الصحافة تساعد هي الأخرى على ترقية احتكاك وحرية التعبير** كما أن حرية التعبير من قبل الصحافة ساهمت في إخراج الجزائر من عزلتها وتكمن هذه الفكرة في مضمون ما قاله صانع القرار فيما يلي: " **إن الجزائر قد استعادت استقرارها حقا مع السماح بالتعبير الحر لكل الآراء على اختلاف مشاربها خاصة في الصحافة الجزائرية المتميزة بتعدد العناوين وحرية التعاطي مع الحداث واعتماد ما يروق لها من خط افتتاحي وعلى ذلك فقد تم فتح الورشات الكبرى الهيكلية**".

وبالموازاة مع الطرح المؤيد لحرية التعبير ودورها في ظل الممارسات الصحفية إلا أن صانع القرار يعتبر أن حرية التعبير تندرج ضمن القطاع الحر، لا قطاع الدولة.

حرية الصحافة

يتجه المضمون في التحليل النوعي لفئة حرية الصحافة إلى التركيز على وظيفة الصحافة التي تبنى عليها حرية الصحافة، إذ يعتبر صانع القرار حرية الصحافة في العديد من خطاباته إحدى معايير بناء دولة الحق والقانون، وهي تتطلب حماية ورعاية من جانب الدولة وجاء التبرير" **إقامة هيئة تتولى إصدار الضوابط المهنية والأدبية باتت ضرورة حتى يتحقق اقتران واجب الصحافة والإعلام عموما مع المسؤولية وأن تتحقق له الحماية تماشيا مع بقية الحقوق والحرية الدستورية**".

واقترن الحديث عن وظيفة الصحافة مما يضمن لها الحرية باعتراف صريح في العديد من النصوص الرئاسية بوجود حرية صحافة في الجزائر منها" **إن بلادي التي حققت دون شك قفزة نوعية في هذا المجال تطمح بشغف إلى تطبيق هذه المبادئ ذات البعد العالمي ولإن تجربة التعددية الحزبية وبروز صحافة حرة لهما الشاهد على التقدم** وفي خطاب سبق ذكره عند زيارة الدولة إلى كندا قال "**الذي تحقق في هذا النهج** صانع القرار" **الصحافة الجزائرية المتميزة بتعدد العناوين وحرية التعاطي مع الأحداث واعتماد ما يروق لها من خط افتتاحي**" لكن هذا الطرح المؤيد بشكل مطلق لحرية الصحافة مع الاعتراف بوجودها في الجزائر اعترف بطرح آخر هو نقيض الأول ومفاده أن حرية الصحافة مفهوم نسبي يقاس بنسبية الديمقراطية أو العدالة والإنصاف الذي يعتبرهما صانع القرار. **شديدي النسبية**".

وفي هذا السياق جاء نص الخطاب" **إن الديمقراطية بطبيعة الحال هي بالدرجة الأولى ثقافة، وإن هذه الثقافة ليست وحيا منزلا من خلال سينا جبريل على كل جزائري كل يوم ليعلمه ماذا يفعل وماذا لا يفعل، أمامنا أجيال وأجيال قبل أن نتعلم ما معنى حرية**

الصحافة".

ويظهر من خلال قراءة صاحب الخطاب المؤيد والمعترف بوجود حرية صحافة في
الجزائر والموقف المقابل الذي يعتبر ذلك سابق لأوانه بأن هذا التراجع يعود إلى الوضع
الأمني والسياسي وإلى انتماء صانع القرار كما جاء في العديد من خطاباته إلى المدرسة
الليبرالية وقناعته الذاتية حول وجود أو عدم وجود حقوق إنسان في الجزائر ودليل ذلك
فيما يتعلق بالاحترام الفعلي لحقوق الإنسان فإنني أفضل قبل "مقطع هذا النص
الإجابة التطرق إلى مفهومنا لحقوق الإنسان، إنها في نظرنا لا تتوقف عند المفهوم
الغربي الذي ينصب على الجانب السياسي أساسا ولا يمكننا أن تحدث عن حقوق
أما عن نظرنا إلى الأمور بالمنظار ...الإنسان والناس تتضور جوعا وتتألم مرضا
الكلاسيكي فإنني أقول أن هذه الحقوق ليست أقل ولا أكثر احتراما في بلادنا منها في
بلدان أخرى".

إذن فالمتغيرات البيئية والذاتية تلعب دورا في تكوين قناعة وبلورة موقف صاحب
إن الرسالة التي أوجهها إلى الصحافة الوطنية "الخطاب ويظهر ذلك في هذا النص
هي نفس الرسالة التي أوجهها ولا طالما وجهتها منذ عدة أسابيع إلى المجتمع بأكمله،
إن الحرية لا تساوي شيئا في ظل بلد مريض بحرياته بهذا المفهوم، أب بلاد لم يحسن
استخدام هذه الحريات حتى قارب ذلك أن يؤدي إلى هلاكه".

إن التناقض أمام بروز صحافة حرة والتقدم الذي حققته الجزائر "وفي نص آخر
يكمن في كون هذا التقدم قد تحقق في جو غير ملائم كان فيه الإرهاب في أوجه يحارب
الديمقراطية الناشئة مستهدفا صفوفها الأولى ورموزها، إن النظام الديمقراطي كان
مقرونا بالنسبة لنا ببقاء الدولة والمجتمع ليضمن بذلك شرعيته ومزيدا من القوة،
وهذا ما ساهم دون شك في عودة الجزائر إلى الساحة الدولية".

ويتضح من خلال ما سبق أن موقف صاحب القرار إزاء حرية الصحافة مشوب بالتحفظ
تنمية البلاد وإعادة مسار هذه التنمية على " :لن هذه الحرية لا بد أن تقيد كما قال
إذ أن كل حرية للصحافة تمس بعلاقات الجزائر مع الدول الأخرى وهو ."**السكة**
المتغير ذا البعد الدولي أو بمصالح الدولة في علاقاتها بمؤسساتها بالنسبة للبعد المحلي
فهي غير معترف بها إطلاق وهو ما يبرر ذلك أن صانع القرار اعتبر في إجابته عن
سؤال أثيرت فيه مخاوف الإعلاميين بشأن مستقبل حرية الصحافة إثر إقالة وزير
الاتصال عبد العزيز رحابي بأن:

" **الصحافة حرة في مجال المصادرة التي تمولها والقضايا التي تؤمن بها والتي هي**
مخولة للدفاع عنها وهي حرة كل الحرية في ذلك، لا رقابة ولا حرية من حيث أتى، أما
الصحافة العمومية سواء كانت المسموعة أو المرئية أو المكتوبة باختلاف عناوينها
فبطبيعة الحال لا تكون ولن تكون إلا خدمة للصالح العام والأجهزة الدستورية لأن
تمويلها عمومي ومن ثمة لا تكون وظيفتها إلا الخدمة العمومية، وألا ترون أنكم
حرية الصحافة يربط مستقبلها بتعيين أو إقالة وزير".

وبالنظر إلى المؤشرات اللغوية في هذا المقطع بين فصلا صريحا بين حرية الصحافة

والخدمة العمومية رغم الارتباط العضوي بين المفهومين، كما ان صاحب القرار لم يجب بشكل مباشر بل استخدم أسلوب إعادة السؤال واعتبره في غير محله فيما يتعلق بربط تشكيلة الحكومة بمبدأ أعم لا يتوقف مصيره عند التغيرات الهيكلية.

أما عن البعد الدولي لحرية الصحافة الذي بدا واضحا في إجابة عن سؤال يتضمن سبل نزع فتيل التصعيد ألذي أخذ ظهورا إعلاميا بين الجزائر والمغرب جاء المقطع: **لا أعتقد أن هناك ما يخول للأجهزة الإعلامية أن تملي على القادة ما يجب أو لا يجب أن يفعلون، فالبعد الإستراتيجي الذي تتميز به العلاقات الجزائرية المغربية من الجدية ما يجعله في عن معالجة تخضع للأهواء أو للنزوات التي قد تعتري هذا التيار الإعلامي أو ذاك ومهما يكون فإننا أصحاب حق ولا مجال لهضم حقوقنا لا باسم الأخوة ولا باسم المهاترات الصحفية من حيث أتت".**

وفي هذا المقطع تظهر مؤشرات التخويف والتهريب التي تعارض حرية الصحافة عندما تمس هذه الحرية بحقوق الدولة، وعلى هذا الأساس فإن التحليل النوعي لفئة حرية الصحافة اظهر وجود عدة متغيرات داخلية ذاتية أو بيئية وأخرى دولية ترتبط باعتبارات دبلوماسية أو مركز حرية الصحافة في ظل عولمة" **وإذا كانت العولمة نها تعتمد أيضا على ،مؤسسة بالدرجة الأولى على قواعد السوق القاسية الصعبة ف وسائل الإعلام التي تقلص تدريجيا المجال المتيح للتفكير والتأمل".**

كما أن المتغيرات التي تتبع تأكيد حرية الصحافة كانت الأكثر بروزا في الخطابات، ولكن في حالة تقييد ذلك باحترام مصالح الدولة في الداخل والخارج.

خطابات صانع القرار بصدد حرية الصحافة دعمت في مضمونها الكلي نظرية الرئيس Thomas Jefferson الذي عرفت تكرارا في العديد من الخطابات من بينها ما قاله صانع القرار عند الإجابة عن سؤال مفاده: هل لحرية الصحافة حدود؟ فقال: " **إن الصحافة مثل المعارضة من أهم وسائل الديمقراطية إذ يشكلان الدواء لمحاولات الحياد عن الحكم أو الهيمنة في الممارسة... لا زلت أكرر بأنني من أشد المعجبين بالرئيس جيفرشون الذي يفضل دولة بلا صحافة حرة على دولة ذات حكم راشد"**

وإذا كان الموقف المؤيد لصاحب القرار يظهر بوضوح في المعنى السياقي للخطابات فإنه يصعب التمييز بين الاتجاهين السلبي والإيجابي،

هيمنة التلفزة الوطنية

تعد مالا عاما من أموال الدولة إذ اعتبر صانع القرار في العديد من خطاباته هذه الوسيلة ملك للدولة وهي الأدرى باستخداماتها وما يؤكد ذلك رد صاحب الخطاب عن سؤال مفاده إن الإذاعة والتلفزة قاصرة على حزب واحد رد صاحب الخطاب

وعقب الإعلام عن هذه الإجابة بقوله «الإذاعة والتلفزيون سيدي الكريم هي ملك للدولة » فجاء الرد «والدولة هي لكل الجزائريين و ليس فقط لحزب دون آخر » نعم لكل الجزائريين ولكن هذا لا يعني كما يقول المثل «يأكلون الغلة ويشتمون الملة » الدولة هي التي تدفع لهم وهم هنا ليدافعوا عن سياسة الدولة وما جعلنا هذه الإذاعات أو هذه التلفزة

لنعطيها لمن يشتم الدولة و يخربون بيوتهم بأيديهم وعلى كل حال هناك صحافة حرة وهناك ميادين حرة وقطاع حر للتعبير فليعبر المعبرون أما جهاز الدولة فهو للدولة» (1) .

وعلى هذا الأساس يبرز التصور الثابت لصانع القرار بصدد وظيفة جهاز الدولة الذي يكمن في خدمة سياسة السلطة وأهدافها أما عن التبريرات التي فدمها صاحب الخطاب إزاء علاقته الارتباطية بالتلفزة هو حرصه على الاتصال بالشعب وهذا ما اعترف به صراحة أما التبرير الضمني فيتمثل في اختيار التلفزة وتفضيلها عن الصحافة لكون الصحف تربطها بصانع القرار علافة خصومة دائمة والدليل على ذلك قوله « **إذا كانت فؤوس هؤلاء وأقلام هؤلاء تسبب أذى للجزائريين وخسائر هينة على الجزائر ربما لكرست وقتا أكبر للصحافة الوطنية منه على الشاشة» (2)**

وفي هذا السياق أراد صانع القرار أن يحرص على ظهور منتظم على الشاشة قد يعوض غيابه عن الصحافة الوطنية وما يبرز ذلك فوله « **وقتا اكبر** » فيما يتعلق بالمعيار الزمني مما يميل إلى اعتراف صريح باهتمامه بالتلفزة على حساب الوسائل الأخرى فالتلفزة لدى الرئيس تتصدر مكانة هامة والدليل على ذلك دعوته لكل فرد من أفراد الشعب يريد إسماع صوته أن يفعل ذلك أمام الشاشة « **و من لديه خطبة أن يقولها أو سؤال يهم الوطن الجزائريين فليقله أمام الكاميرا لأنه سيبث في التلفزيون الجزائري أريد إن يسمع الشعب الجزائري صوته في التلفزيون لأننا من الناس الذين يفكرون عن صواب أو خطأ بأنني أتكلم باسم الشعب» . (1))**

هذا الطرح يظهر الدور المتعاظم للتلفزة الذي يساوي قدر أهميتها لدي صانع القرار فطابع الظهور المباشر على الشاشة يولد علاقة صريحة وشفافة بين الرئيس والشعب و هو حريص على حماية ودوام هذه العلاقة « **حتى أكسب ثقة شعبي فذلك بحتم على بناء علاقة شفافية نامة معه فأنا أريد أن أقترب من الشعب وأشرح له قراراتي باستمرار وبصفة منتظمة على الشاشة وهذه الطريقة ليست لها إيجابيات وأظن بأنني برهنت لمدة عشرين سنة بأنني أستطيع أن أغيب عن الساحة، نحن نمر بمرحلة انتقالية عصيبة وخيارات صعبة و أنا أبذل قصارى طاقتي للقيام بواجبي مع الوعي بالوسائل المتاحة لي والحدود المرسومة لكنني لن أتفوت فرصة تهديني إياها وسائل الإعلام التي تمنح لي إمكانية الاتصال بين المحكوم والحاكم» .(2)**

ويظهر من خلال هذه الصورة الوصفية والسرد التاريخي للمرحلة الانتقالية التي مرت بها الجزائر بان صانع القرار يبرز تبريرات تتعلق من ناحية بمؤشر عاطفي وسياسي يكمن في العلاقة بين الحاكم والمحكوم و مؤشر ذاتي يرجع إلى ضرورة هذه العلاقة ليس للشهرة و إنما لكسب ثقة الشعب والدليل على ذلك بقاء صانع القرار بعيدا عن دواليب الحكم لمدة عشرين سنة، وقد أخذت هذه المؤشرات بعدا محوريا في خطابات الرئيس لكن التناقض يبرز لدى الحديث عن مهام التلفزة في بعض الخطابات على أساس تقديم خدمة عمومية وهذا ما جاء في المقطع

« **على الدولة أن تضطلع فيما يخص الخدمة العمومية السمعية البصرية بضمان الشروط والوسائل على قدر افضل من النوعية» (3)** والخدمة العمومية بهذا المفهوم تعني تكريس الوسيلة الإعلامية لخدمة الصالح العام وليس اقتصارها على خدمة الدولة، كما إن صانع القرار في موقف معارض لهيمنة التلفزة الوطنية من قبل السلطة اعتبر الوسيلة في خدمة كافة المجموعات ودليل ذلك إجابته عن سؤال حول حملته بخصوص قانون الوئام المدني

1 **مقطع من نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة تجمع شعبي في ولاية تيبازة بتاريخ 1999/8/30 الجزائر.**
2 **مقطع من نص الحديث الصحفي مع جريدة le matin بتاريخ 1999/7/25 لجزائر.**
3 **مقطع من نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة حلول الالفية الميلادية الجديدة بالجزائر في 1999/12/31.**

حيث قال صانع القرار « **سأقوم بأربعة أو خمسة زيارات ضمن الحملة ومنافسي سيكون لهم كل الحقوق من ضمنها حق الظهور على الشاشة** » (1)

كما يبرز من خلال هذا المقطع إستراتيجية وأهمية التلفزة وطابع المباشر بالنسبة لصاحب الخطاب الذي يكتسي أهمية حتى أنه يبلغ مرتبة الحق الذي يحول هذا التضخيم يعكس تلقائيا قناعه صانع القرار واعترافه الصريح بأهداف التلفزة التي يجب أن تقوم على خدمة الدولة و تضمن اتصالا منتظما ومباشر بين الرئيس والشعب.

الفرنسية Paris Match مقطع من نص الحديث الصحفي الذي أجري مع مجلة بالجزائر 1999/9/1 بتاريخ

:عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي

يكشف التحليل النوعي لفئة عمل الصحافة الوطنية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي وجود مستويين من القراءة في هذه الفئة تعكسان موقف صانع القرار الأول مؤيد لعمل الصحافة الوطنية لارتباط هذه الممارسة المهنية باحترام قوانين الدولة والمساهمة في تنمية البلاد. أما الموقف المقابل فقد عرف تكرارا يتطابق نسبيا مع التكرار الكمي الذي سجله المستوى الأول من الفئة، ويتمثل المستوى الثاني في صورة سلبية تبرز في التضليل الإعلامي الذي تمارسه الصحافة الوطنية في الداخل ومسئوليتها عن التشويه الإعلامي الذي تمارسه الصحف الدولية في الخارج. أما عن المستوى الأول من القراءة فقد ارتبط الحديث عن عمل الصحافة الوطنية بدورها الحاسم في تكوين الرأي العام الوطني والدولي وخدمة المنفعة العامة على قاعدة احترام المصالح العليا للدولة وقوانين الجمهورية وما يبرر الموقف المؤيد لصاحب الخطاب النص« **الإعلام يشكل إحدى أهم المفاتيح التي سمحت بفتح أبواب المعرفة** »

واسعة أمام المواطنين والشعوب ولا يجب لأي اعتبار سياسي أو تجاري أن يلحق الضرر لا بالدور المنير للصحافة ولا بوظيفتها التي تخدم المنفعة العامة والمتمثلة في ضبط العلاقات الاجتماعية لصالح الوطن دون سواه.) 1 (

وإذا كانت رؤية صاحب الخطاب ازاء دور الصحافة وحريتها قد برز في عديد من المقاطع في هذا النص الذي ألقي في مناسبة هامة وترتبط مباشرة بقطاع الاعلام فإن صانع القرار وجه رسائل إلى الصحافة الوطنية في مناسبات عديدة تحددت من خلالها نوعية الموقف كما ربط صاحب الخطاب بين دور الصحافة والسياق التاريخي الذي تنشأ وتتبلور فيه خاصة فيما يتعلق بما يسمى بثقافة السلم، ففي العديد من المقاطع يقترن الحديث عن وظيفة الصحافة الوطنية في تحقيق السلم و القضاء على لغة العنف وهذا ما يبرز في نص المقطع:

1 – نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة اليوم الدولي لحرية الصحافة بتاريخ 2001/ 02/05 بالجزائر

« ولعل المجتمع المدني بجمعيته و مؤسساته ونخبه الثقافية والفكرية و الإعلامية والدينية هو المدعو اليوم للتخلص من الممارسات السياسوية العقيمة والتخلص من لغة العنف والإقصاء والإرهاب الفكري ولنتظافر جهود المجتمع المدني والمدرسة والعلام في تكوين فرد جزائري متمدن ومنتج وفاعل ومتشبع بوعي سلمي جديد» (1)

وإذا كان صاحب الخطاب قد ركز في هذا المقطع على دور الصحافة الوطنية للتخلص من لغة العنف ونشر ثقافة السلم فإنه حمل المجتمع المدني مسؤولية ذلك للقضاء على الممارسات السياسوية وليس السياسية ويشمل ذلك الأشخاص الذين لا ينتمون إلى مجال السياسية ولكنهم يدعون انتماءهم له، ويبرز صاحب الخطاب هذه الصورة في خطاب آخر

على الأحزاب وكذا الحركة الجمعوية والصحافة ومؤسسات الدولة، على الجميع »جاء فيه أن يبرهن أننا لسنا هؤلاء ولا أولائك المستعدين اليوم للوقوع مرة أخرى، وللانسياق برضانا والرجوع إلى كابوسنا الوطني أن نبرهن أننا لن نعود إليه نهائيا أننا لن نعود إليه أبدا ذلك أن ونجد في هذا المقطع رسائل موجهة **) 1 («سلامة النية لا توجد إلا عند من رحم ربك** للمخاطبين تشمل فيم التحذير كما أن تكرار الرسالة واستخدام ألفاظ موجهة هو أمر مقصود من أجل الإقناع وبعث الثقة لأن المقطع احتوى صيغة تأكيدية كما أن صاحب الخطاب ركز على عدم العودة إلى الكابوس الوطني في إشارة إلى الأزمة الأمنية التي تواجهها الجزائر،وهذه المهمة تقع على عاتق الصحافة وعاتق الدولة ومؤسساتها والمجتمع المدني وقد برز في هذا المقطع البعد الذاتي لصانع القرار ومن ثم انعكست طبيعة موقفه بشأن وظيفة الصحافة وفي نص آخر أكد صاحب الخطاب مرة أخرى على ضرورة خدمة الدولة وحدها .الوطنية لأن الصحافة تضطلع بدور استراتيجي لا يجب أن يحيد عن خدمة الجزائر وجاء تبرير هذا **الصحافة الوطنية لها دور إعلام المواطن وبالتالي إرشاده في ظل** »الطرح في نص المقطع **مناخ من المسؤولية والوعي بحقوقه وواجباته اتجاه المجتمع، يجب عليها أن تمارس دورها 1) («لخدمة الجزائر والجزائر وحدها**

في خطاب ألقاه صانع القرار بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة تمّ الربط بين مهنة الصحافة والقضاء كما جاء اعتراف صاحب الخطاب بالدور الإيجابي الذي لعبته الصحافة إزاء إصلاح القضاء بشكل خاص لارتباطه بمناسبة الخطاب والمجالات الأخرى لقد قدمت لنا الصحافة صورة »بشكل عام وقد برر الرئيس هذه الصورة الإيجابية بقوله « للدور الذي يمكن أن تلعبه وأبدت في نفس الوقت قدرتها على الإسهام

1 – نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة اليوم الدولي حول قضايا المرأة والأسرة بتاريخ 13/10/ 1999 بالجزائر.

تكنولوجيات الأعلام والاتصال

أبرز التحليل النوعي لفئة تكنولوجيات الأعلام والاتصال وجود علاقة ارتباطيه بين مستويين من القراءة في الفئة الأولى يتعلق بتكنولوجيات الأعلام والاتصال في إطار خاص ضمن إطار كلي يتمثل في العولمة والعلاقات الدولية والمستوى الثاني يشمل صور تقريرية سلبية تعرض مخاطر تكنولوجيات الأعلام والأتصال على سياسات الدول الضعيفة ومنها الجزائر.

وقد اتجه مضمون الخطاب إلى وجود العديد من العناصر في المستوى الأول تعكس الموقف المؤيد الغالب في هذه الفئة ويركز صانع القرار على ضرورة التفتح أمام هذه التكنولوجيات حتى تتمكن السياسة المحلية الجزائرية من مسايرة العولمة واقترن هذا الطرح بسرد تاريخي وتبرير ذلك:

<< لقد أحدثت العولمة ثورة في المفاهيم السائدة وانقلابا في منطق العلاقات الدولية بشكل يجعلنا أمام متاهات حقيقية فهي تمنحنا فرصة الانفتاح على العالم باكتشافاته العلمية وإنجازاته التكنولوجية الباهرة ومسايرة تطور الاقتصاديات المتقدمة ومواكبة حداثة مغرية واعدة بمستقبل زاهر وممارسة حياة أكثر حرية وديمقراطية تحفظ حقوق الإنسان وكرامة المواطن>> <1>

وفي نفس السياق ربط صاحب الخطاب بين دور تكنولوجيات الأعلام والاتصال ضمن بعد وطني وهذا ما جاء في نص المقطع:

" إفريقيا تبقى على دراية تامة بأن العولمة تندرج من حيث المبدأ من ضمن منحى التقدم البشري إنها تبقى واعية كل الوعي بأن آثار الثورة الجديدة التي تعتري علاقات الإنتاج في العصر ما بعد الصناعي والقائمة علي تقدم العلوم الفيزيائية والبيولوجية والتطور المعتبر لتكنولوجيات الأعلام لا يمكن إعادة النظر فيها بل بإمكانها أن تفتح أمام إفريقيا كذلك إذا ما توفرت بعض الشروط آفاقا واسعة للنمو المتسارع" < 2 >

1- مقطع من نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة اختتام الدورة 10 للمؤتمر القومي العربي بالجزائر بتاريخ 7 / 4 / 2000

1 مقطع من نص الخطاب الذي ألقي عند انعقاد القمة 21 افريقيا فرنسا بتاريخ 19/ 01/ 2001 بالكامرون

إذن جاء الحدث الجزئي ضمن الحدث الكلي المتمثل في العولمة وفي هذا السياق ركز صاحب الخطاب على موضوع تدارك التأخر الذي تسجله الجزائر في هذا المجال إذ اعتبر أن

" التفتح الضروري أمام تطور العالم يفرض أن نحرص بسرعة وحزم على تدارك تأخرنا الفادح في مجال تكنولوجيات الأعلام حتى بالمقارنة مع بلدان شبيهة المستوى التنموي بمستوي بلادنا.

إن هذه التكنولوجيات تشكل ثورة شبيهة من حيث آثارها بالثورة الصناعية التي أحدثت البون بين بلدان الشمال والجنوب" <1>

العنصر الأول من المستوى الأول من القراءة ركز فيه صاحب الخطاب على إستراتيجية لمسايرة العولمة في مجال تكنولوجيات الأعلام ضمن طريقة بناء عام أما العنصر الثاني فيركز على المبادرات والمشاريع التي تستهدفها السياسة المحلية لتحقيق التقدم في هذا المجال إذ اعتبر:

" التطور المذهل الذي شهدته التكنولوجيات الجديدة وتسارع الابتكارات في ميدان الاتصالات يفرض حتمية اعتماد سياسة لترشيد الكفاءات وتشجيع التكوين العالي المتخصص" <2 >

وتكررت هذه الفكرة في مقاطع أخرى إذ أكد صاحب الخطاب على ضرورة إعداد برنامج خاص لتطبيق هذه التكنولوجيات في سائر مؤسسات الدولة والدليل على ذلك نص المقطع "**يتعين أن يعجل بإعداد برنامج مدروس منسق وتطبيقه تطبيقا متبصرا وهذا البرنامج يعني بتنمية المنشآت وشبكات المواصلات السلكية و اللاسلكية التي من شأنها أن تغري الشراكة الأجنبية وإدراج الاعتماد التدريجي لتكنولوجيات الأعلام في المصالح العمومية بعد إدخال العتاد والبرامج المواتية في سائر مستويات أسلاك التعليم والتكوين ومضاعفة الوسائط لاستعمال منافع شبكة إنترنت وإيجاد الترتيبات المحفزة للعاملين والمباشرين للخدمات الذين يتخصصون في نشر وتنمية تكنولوجيات الأعلام". < 3 >**

في مقطع آخر عرض صاحب الخطاب بشكل مباشر أهمية إعداد وتطبيق مشاريع في مجال التكنولوجيات الجديدة للأعلام والأتصال وجاء في النص

1- مقطع من نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة حلول الألفية الميلادية الجديدة بتاريخ 31 / 12 / 1999 بالجزائر

2 **مقطع من نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 14 / 12 / 1999**

3 **مقطع من نص الخطاب الذي ألقي بمناسبة حلول الألفية الميلادية الجديدة بالجزائر 31 / 12 / 1999**

الملاحق

خطابات الرئيس –الملحق الخاص بعينة الدراسة بالنسبة لتحليل المضمون
- 59بوتفليقة

نوع الخطاب	العدد	مناسبة الخطاب	تاريخ الخطاب	المكان
خطاب رسمي	11	خطاب إلى الأمة	29 /5 /99	الجزائر
		لعيد الأستقلال والشباب 37الذكرى	5 / 7 /99	الجزائر
		تجمع شعبي في ولاية تيبازة	30 /8 /99	الجزائر
		حلول الألفية الميلادية الجديدة	31 /12 /99	الجزائر
		2000/ 1999افتتاح السنة القضائية	20 /10 /99	الجزائر
		لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 10الدورة	18 /2 / 20	بانكوك
		للاتحاد البرلماني العربي 9المؤتمر	21 /2 /20	الجزائر
		زيارة دولة إلى فرنسا	14 /6 /20	
		للمنظمات غير الحكومية 53اختتام أشغال الندوة	30 /8 /20	باريس
		لمنظمة الأوبيك 2أمام القمة	26 /9 / 20	نيويورك
		افتتاح ندوة إطارات الأمة	26 /4/ 2001	فنزويلا
				الجزائر
كلمة	26	لقاء مع مؤسسة جائزة البابطين للإبداع الشعري	7 / 6 /99	الجزائر
		تجمع ريمني للصداقة بين الشعوب	23 / 8 /99	إيطاليا
		لقاء مع ممثلي الجالية الجزائرية المقيمة بأمريكا	21 /9 /99	نيويورك
		اجتماع مجلس الوزراء	24 /12 / 99	الجزائر
		الملتقى الدولي حول قضايا المرأة والأسرة	13 /10 /99	الجزائر
		زيارة دولة إلى إيطاليا كلمة تمهيدية	16 /11 /99	روما
		من طرف المنظمة 99تسليم الوسام الشرفي لرجل	12 /1 /2000	الجزائر
		الوطنية لجمعيات رعاية الشباب		
		كلمة رد على نخبة الرئيس السوداني عمر حسن	7 /3 /2000	الجزائر
		البشير		
		اليوم العالمي للمرأة		الجزائر
		اجتماع مجلس الوزراء	8 /3 /2000	
			15 /3 /2000	الجزائر

-تابع –كلمة		ملتقى دولي حول الإسلام والديموقراطية	20 /3 /2000	الجزائر	
		للمؤتمر القومي العربي 10اختتام الدورة	7 /4 /2000	الجزائر	
		زيارة دولة إلى كندا	16 / 5 /2000	أوتاوا	
		رد على نخب الرئيس الفرنسي جاك شيراك	14 /6 /2000	باريس	

		رد على نخب مجلس الشيوخ الفرنسي	15 / 6 /2000	باريس
		لقاء مع الجالية الجزائرية بفرنسا	17 /6 /2000	باريس
		أمام مجلس النواب التونسي	28 /6 /2000	تونس
		اختتام السنة الجامعية 99/ 2000	8 / 7 /2000	الجزائر
		حفل تكريم متفوقين بكالوريا دورة 2000	26 /7 /2000	الجزائر
		أمام الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة	8 /9 /2000	نيويورك
		زيارة الرئيس النيجيري إلى الجزائر	14 / 1 /2001	الجزائر
		القمة 21 فرنسا –إفريقيا	19 /1 /2001	الكامرون
		لقاء مع الجالية الجزائرية المقيمة بألمانيا	2 / 4 /2001	برلين
		رد على نخب السيد جوهاس رو رئيس جمهورية فدرالية ألمانيا	2 /4 /2001	برلين
		اختتام المهرجان 15 العالمي للشباب والطلبة	16 / 8 /2001	الجزائر
		زيارة عمل إلى الولايات المتحدة الأميركية	13 /7 /2001	واشنطن
رسالة		انطلاق السنة الدولية حول ثقافة السلم	14 /9 /99	الجزائر
		اليوم العالمي للمرأة	8 /3 / 2001	الجزائر
		اليوم الدولي للصحافة	2 / 5/ 2001	الجزائر
		اليوم العالمي للاتصالات السلكية واللاسلكية	17 /5 / 2001	الجزائر
		اليوم الوطني للطالب	18 /5 /2001	الجزائر

حديث صحفي	17	مع شبكة الأخبار العربية ANN	8 /7 /99	الجزائر
		مع جريدة liberté	18 /7 /99	الجزائر
		مع جريدة le matin	25 /7/ 99	الجزائر
		مع جريدة الحياة اللندنية	28 /7 /99	الجزائر
		مع جريدة الخبر الوطنية	3 /8 /99	الجزائر
		مع جريدة ,express	19 /8 /99	الجزائر
		مع جريدة L, express	22 /8 /99	الجزائر
		مع مجلة paris mach	1 /9 /99	الجزائر
		مع جريدة عكاظ السعودية	3 /10 /99	الجزائر
		مع نشرية عكاظ السعودية	12 /10 /99	الجزائر
		مع قناة التلفزيون اللبنانية – المستقبل	19 /11/ 99	الجزائر
		مع مركز التلفزيون الشرق الأوسط - BC M	28 /11 /99	الجزائر
		مع أسبوعية الوسط اللندنية	4 /2 /2000	الجزائر
		مع القناة الفضائية اللبنانية – LBC	16 /2 /20	الجزائر
		مع تلفزيون الإمارات العربية المتحدة	17 /2 /20	أبو ظبي

		مع صحيفة الشرق الأوسط	**20/ 9/ 12**	**نيويورك**
		BBCمع الإذاعة البريطانية	**20/ 9/ 12**	**نيويورك**

استمارة تحليل المضمون

بيانات خاصة بالوثيقة 1

طبيعة الوثيقة
تاريخ صدور الوثيقة
مكان صدور الوثيقة
مناسبة صدور الوثيقة
11
التحليل الكمي للوثيقة

حرية التعبير

حرية الصحافة

هيمنة التلفزة الوطنية من قبل السلطة

عمل الصحافة الأجنبية في إطار
علاقتها بالرأي العام الجزائري

عمل الصحافة الوطنية في إطار
علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي

تكنولوجيات الأعلام والاتصال
ملاحظات

3ملحق رقم

بسم الله الرحمن الرحيم

:دليل التعريفات الإجرائية

انعكاسات الخطاب "يدخل دليل التعريفات الأجرائية ضمن إنجاز رسالة ماجيستر تحت عنوان
. "الرئاسي على الممارسة الإعلامية في الجزائر
يعد هذا الدليل إحدى أدوات تحليل المضمون الممثل في هذه الدراسة بالخطابات الرئاسية
للرئيس عبد العزيز بوتفليقة اعتمادا على فئة الموقف وذلك باختيار وحدة الفكرة كوحدة تحليل
:في سياق الفقرة إلى سيادتكم لغرض القيام بالخطوات التالية

1 .قراءة التعريفات الخاصة بكل فئة من فئات الموقف قراءة دقيقة وبتمعن

2 وضع علامة O أمام التعريف الذي ترونه مناسبا لمفهومه الوارد في مضمون العينة

3 .وضع علامة أمام التعريف الذي ترونه غير مناسب لمفهومه الوارد في مضمون العينة

4 .أمام أي تعريف ترون بأنه يحتاج إلى إضافة أو تعديل ....وضع علامة

إذا رأيتم بأن هناك إضافات ضرورية لهذه التعريفات فالرجاء منكم كتابتها في المكان المناسب
.أو في ورقة منفصلة لو استلزم الأمر ذلك

وشكرا جزيلا

ملحق رقم3

دليل التعريفات الأجرائية:

حرية التعبير: 1

حق دستوري يحقق ثقافة الانتماء والحداثة والمصالحة تدعمه حربة الصحافة ويضمن 2
بناء دولة قانون تكفل إرساءالديموقراتية.

حرية الصحافة: 2

لازمة طبيعية لحرية التعبير يجب أن تقترن بالمسؤولية فهي القدرة على تغذية الحوار العام 3
وترقية الأفكار وتكوين الوعي المدني دون أن تكون حجة لتحقيق أهداف مغرضة.

هيمنة التلفزة الوطنية: 4

عامل يضمن دفاع التلفزة على سياسة الدولة ويحافظ على اتصال دائم بين الحاكم والمحكوم 5
.

عمل الصحافة الأجنبية في إطار علاقتها بالرأي العام الجزائري: 6

أي قواعد العمل الخاصة 7
بوسائل الأعلام الأجنبية, يجب أن تكون صريحة وأمنية في طرحها لصورة الجزائر حيث
تتجنب المنافسة غير المشروعة ولا تمس بعلاقات الجزائر الديبلوماسية مع الدول الأخرى.

عمل الصحافة الجزائرية في إطار علاقتها بالرأي العام المحلي والدولي: 5

أي ممارسة المهنة بكل مصداقية من أجل الإسهام في النقاش الوطني 6
والدولي بكل مسؤولية مع تركيز جهود الأعلام الوطني 7
على ترقية الأفكار والبرهان على الحس المدني وتصحيح صورة الجزائر في الداخل والخارج.

تكنولوجية الأعلام والاتصال: 6

تقصد بها كافة التقنيات والابتكارات العلمية ذات الصلة بالشبكات الإعلامية التي تفتح أفاق 7
التفتح أمام الجزائر وتفرض
حتمية تحسين المؤهلات وادخال هذه التقنيات في السياسة 8
التنموية للبلاد.

الملاحظات:

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الجزائر
معهد علوم الاعلام و الاتصال

استمارة بحث جامعي

تدخل هذه الاستمارة الاستبيانية في ظل بحث لنيل شهادة الماجستير تتناول موضوع انعكاسات الخطاب الرئاسي للرئيس بوتفليقة على الممارسة الإعلامية في الجزائر-الصحافة المكتوبة و التلفزة-.
يشرفنا تقديم هذه الستمارة الى سيادتكم لغرض ملئها بشكل دقيق وواضح من أجل مساعدتنا في انجاز هذا البحث؛ ونضمن لكم السرية التامة فيما يتعلق بالعلومات التي ستدلون بها لهدف علمي بحت.

بالغ الشكر مسبقا على مساعدتكم وتقبلوا منا أسمى
عبارات التقدير
جوان2002

الأسئلة.
المحور الأول الخطاب الرئاسي

السؤال 1 ماهي برأيك الوسائل الأكثر تمريرا للخطاب السياسي للرئيس عبد العزيز بوتفليقة؟
التلفزة
الاذاعة
الصحافة المكتوبة
وسائل الاتصال التقليدية
وسائل أخرى أذكرها...
السؤال 2 ماهي أنواع الخطاب الرئاسي - رتب حسب الأهمية من 1 الى 5
رسالة
كلمة
خطاب رسمي

حديث صحفي
تقرير
السؤال 3 هل يمكن أن تذكر أهم المواضيع المحتواة في خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة؟ رتب حسب الأهمية من 1 الى 10
قضايا المرأة و الأسرة
العدالة
الاعلام
العلاقات الديبلوماسية في الخارج
اقتصاد السوق

قانون الوئام المدني
التربية و التكوين
اصلاح هياكل الدولة

التكنولوجيات الحديثة

المحور الثاني الرئيس و الصحافة
السؤال 4 هل تعتقد أن الخطاب الرئاسي اهتم بشكل كاف بقطاع الاعلام مقارنة بالقطاعات الأخرى؟
نعم لا
لماذا...
السؤال 5 هل تعتقد بأن الصحافة العمومية موضوعية في معالجتها للخطاب الرئاسي؟
نعم لا
لماذا...................................
السؤال 6 برأيك هل الصحافة المستقلة-الخاصة- تعالج خطابات الرئيس بموضوعية؟
نعم لا

كيف ذلك..
السؤال 7 من هو حسب رأيك رئيس الجمهورية الذي تعامل بايجابية مع الصحافة المستقلة-رتب حسب الأهمية من 1 الى5 -
الشاذلي بن جديد
محمد بوضياف
علي كافي
اليمين زروال
عبد العزيز بوتفليقة

السؤال 8 هل تعتقد بأن السلطة الجزائرية تشارك الصحفيين في صناعة القرار؟
نعم لا
في حالة الاجابة بنعم أذكر أمثلة.......................
في حالة الاجابة بلا لماذا...............................
السؤال 9 كيف ترى العلاقة بين السلطة و الصحافة المستقلة؟

حسنة متوترة
في كلتا الحالتين برر الاجابة....................
السؤال 10 هل أحسنت الصحافة المستقلة معالجة ملف الارهاب في الجزائر رغم اتهامها من قبل الرئيس بتضليل الرأي العام المحلي و الدولي؟
نعم لا
لماذا...................................
السؤال 11 هل ترى أن صورة الجزائر قد تحسنت؟
نعم لا
في حالة الاجابة بنعم ماهي أهم العوامل التي ترى أنها ساهمت قي هذا التحسن؟

دور الديبلوماسيةالجزائرية
أعضاء الأحزاب السياسية الوطنية
الدور الشخصي للرئيس بوتفليقة
قادة و رؤساء الجمعيات المدنية
الصحافة الوطنية

المثقفون الجزائريون المتواجدون خارج الوطن
السؤال 12 ماهي القرارات الرئاسية التي اتخذها الرئيس بوتفليقة بشأن قطاع الإعلام و المناقضة لحرية التعبير؟
....
....

السؤال 13 كيف يبرز لديك موقف الرئيس بوتفليقة ازاء حرية الصحافة من خلال الخطاب الرسمي؟
مؤيد
معارض
متحفظ
لماذا................
السؤال14 هل تعتبر خلع أحد وزراء الثقافة و العلام في فترة حكم الرئيس بوتفليقة يعد مظهرا من مظاهر قمع السلطة لحرية الاعلام؟
نعم لا
برر ذلك.....................

المحور الثالث انعكاسات الخطاب على الممارسة الاعلامية في ميدان الصحافة المكتوبة التلفزة .
السؤال 15 هل أثر خطاب الرئيس بوتفليقة على الممارسة الاعلامية في الجزائر؟
نعم لا
أذكر أسباب ذلك؟....................
السؤال 16 كيف يمكن الكشف عن تفاعل الرئيس بوتفليقة مع الصحافيين؟
تفاعل جيد
تفاعل متوسط
غياب التفاعل
السؤال 17 هل لعب خطاب الرئيس بوتفليقة دورا في تحقيق حرية الاعلام على الساحة؟
نعم لا
أ - اذا كان الجواب بنعم ما هو القطاع الاعلامي الذي عرف حرية فعلية على الساحة؟

الصحافة المكتوبة
الاذاعة
التلفزة
وكالة الأنباء الوطنية
ب- اذا كان الجواب بلا فهل تعود أسباب الفشل-رتب حسب الأهمية من1الى4

طريقة بناء النظام السياسي
غياب منظمات جماهيرية تسهل عملية الحوار بين الرأي العام و السلطة
غياب قوانين تنظم العلاقة بين وسائل الاعلام و السلطة
غياب وسائل التبادل الحر بين الصحافيين و الرئيس
السؤال 18 هل تجد بأنه هناك هيمنة للتلفزة الجزائرية في تمرير و معالجة خطاب الرئيس بوتفليقة؟
نعم لا
لماذا.................

السؤال 19 حسب اعتقادك هل سجلت التلفزة استقلالية عن السلطة منذ مجيء الرئيس بوتفليقة الى الحكم؟

نعم لا
اذا كان الجواب بنعم اذكر بعض حالات الاستقلالية ....
....
اذا كان الجواب بلا فهل يعود ذلك الى- رتب حب الأولوية-
أوامر مباشرة من السلطة
التلفزة الجزائرية ملك للدولة
غياب مجلس للسمعي البصري يسهر على قيام التلفزة بخدمة عمومية
السؤال 20 ماهو تعريفكم للمفاهيم التالية
حريةالتعبير
حرية الصحافة
هيمنة التلفزة الوطنية
عمل الصحافة الأجنبية في اطار علاقتها بالرأي العام الجزائري
عمل الصحافة الجزائرية في اطار علاقتها بالرأي العام المحلي و الدولي
تكنولوجيا الاعلام و الاتصال
السؤال 21 أذكر بعض حالات التطابق أو التناقض بين الواقع الاعلامي الميداني و الواقع الاعلامي حسب الخطاب؟
حالات التناقض......................................
حالات التطابق....................................

بيانات الدراسة و متغيراتها

1- المستوى التعليمي
ليسانس ?
دراسات عليا ?
2-نوع الوسيلة الاعلامية
الصحافة المستقلة ?
الصحافة العمومية ?
التلفزة ?
3-الخبرة المهنية
أقل من خمس سنوات ?
من خمس الى عشر سنوات ?
أكثر من عشر سنوات ?

4-المسؤولية المهنية
مدير ?
رئيس تحرير ?
صحفي ?

الفهرس